تقرير
اللجنة المعنية
بممارسة الشعب الفلسطيني
لحقوقه غير القابلة للتصرف

الجمعية العامة

الوثائق الرسمية : الدورة الثالثة والأربعون

الملحق رقم ٣٥ (A/43/35)

الأمم المتحدة

تقرير
اللجنة المعنية
بممارسة الشعب الفلسطيني
لحقوقه غير القابلة للتصرف

الجمعية العامة

الوثائق الرسمية : الدورة الثالثة والأربعون

الملحق رقم ٣٥ (A/43/35)

الأمم المتحدة

نيويورك ، ١٩٨٩

ملاحظـــة

تتـألف رموز وثـائق الأمـــم المتحـــدة من حروف وأرقـام .
ويعنـي إيراد أحـد هـذه الرموز الاحـالة الى إحدى وثـائق
الأمـــم المتحـــدة

المحتويات

[الاصـــــل : بالانكليزيـــــة]
[٢٧ تشرين الاول/اكتوبر ١٩٨٨]

	الفقرات	الصفحة
كتاب الإحالة		١
أولا - مقدمة	١ - ٧	٢
ثانيا - ولاية اللجنة	٨ - ١٠	٤
ثالثا - تنظيم الاعمال	١١ - ١٦	٥
ألف - انتخاب أعضاء المكتب	١١ - ١٣	٥
باء - الاشتراك في أعمال اللجنة	١٤ - ١٥	٥
جيم - إعادة إنشاء الفريق العامل	١٦	٦
رابعا - الإجراءات التي اتخذتها اللجنة	١٧ - ١٢٨	٧
ألف - الإجراء المتخذ وفقا لقرار الجمعية العامة ٦٦/٤٢ ألف المؤرخ في ٢ كانون الاول/ديسمبر ١٩٨٧	١٧ - ٩٥	٧
١ - استعراض الحالة المتعلقة بقضية فلسطين والجهود المبذولة لتنفيذ توصيات اللجنة	١٧ - ٣١	٧
٢ - ردود الفعل إزاء التطورات التي تمس حقوق الشعب الفلسطيني غير القابلة للتصرف	٣٢ - ٨٦	١٢
٣ - الإجراءات التي اتخذتها اللجنة لتشجيع عقد المؤتمر الدولي للسلام في الشرق الاوسط ، وفقا لقرار الجمعية العامة ٥٨/٣٨ جيم ، المؤرخ في ١٣ كانون الاول/ديسمبر ١٩٨٣	٨٧ - ٩٣	٣١
٤ - حضور المؤتمرات والاجتماعات الدولية	٩٤	٣٤
٥ - الإجراءات التي اتخذتها هيئات الامم المتحدة الاخرى وحركة بلدان عدم الانحياز والمنظمات الحكومية الدولية	٩٥	٣٥
باء - الإجراءات التي اتخذتها اللجنة وفقا لقراري الجمعية العامة ٦٦/٤٢ ألف وباء المؤرخين في ٢ كانون الاول/ديسمبر ١٩٨٧	٩٦ - ١٢٨	٣٨
١ - التعاون مع المنظمات غير الحكومية	٩٦ - ١١٢	٣٨
٢ - الحلقات الدراسية	١١٣ - ١٢٥	٤٣
٣ - أنشطة أخرى	١٢٦ - ١٢٨	٤٦

المحتويات (تابع)

	الفقرات	الصفحة
خامسا - الإجراءات التي اتخذتها إدارة شؤون الإعلام وفقا لقرار الجمعية العامة ٦٦/٤٢ جيم	١٣٩ - ١٤٠	٤٨
سادسا - توصيات اللجنة	١٤١ - ١٤٨	٥٢

المرفقات

الأول - توصيات اللجنة التي أيدتها الجمعية العامة في دورتها الحادية والثلاثين	٥٦
الثاني - إعلان جنيف بشأن فلسطين وبرنامج العمل لإعمال حقوق الفلسطينيين .	٦١
الثالث - النتائج والتوصيات التي اعتمدتها حلقة الأمم المتحدة الدراسية الثامنة عشرة بشأن قضية فلسطين ، هافانا ، كوبا ، من ١٥ إلى ١٧ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٧	٧٦
الرابع - النتائج والتوصيات التي اعتمدتها حلقة الأمم المتحدة الدراسية التاسعة عشرة بشأن قضية فلسطين ، برلين ، الجمهورية الديمقراطية الألمانية ، من ٢٥ إلى ٢٩ نيسان/ابريل ١٩٨٨	٨٣
الخامس - النتائج والتوصيات التي اعتمدتها الحلقة الدراسية العشرون للأمم المتحدة بشأن قضية فلسطين ، نيويورك ، من ٢٧ إلى ٢٨ حزيران/يونيه ١٩٨٨	٩٣
السادس - الإعلان الذي اعتمدته ندوة الأمم المتحدة الإقليمية للمنظمات غير الحكومية في أمريكا الشمالية بشأن قضية فلسطين ، نيويورك ، من ٢٩ حزيران/يونيه إلى ١ تموز/يوليه ١٩٨٨.....	٩٩
السابع - الإعلان الذي اعتمدته ندوة الأمم المتحدة الإقليمية للمنظمات غير الحكومية في أوروبا بشأن قضية فلسطين ، جنيف ، من ٢٩ إلى ٣٠ أيلول/سبتمبر ١٩٨٨	١٠٦
الثامن - الإعلان الذي اعتمده الاجتماع الدولي للمنظمات غير الحكومية بشأن قضية فلسطين ، جنيف ، من ٣١ آب/أغسطس إلى ٢ أيلول/ سبتمبر ١٩٨٨	١١٠

كتاب الإحالة

٢٥ تشرين الاول/اكتوبر ١٩٨٨

صاحب السعادة ،

يشرفني أن أرفق طيه تقرير اللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف لتقديمه إلى الجمعية العامة وفقا للفقرة ٤ من القرار ٦٦/٤٢ ألف المؤرخ في ٢ كانون الاول/ديسمبر ١٩٨٧ .

وتقبلوا ، سعادتكم ، أسمى آيات تقديري .

(توقيع) أبسا كلود ديالو
رئيسة اللجنة المعنية بممارسة
الشعب الفلسطيني لحقوقه
غير القابلة للتصرف

سعادة السيد خافيير بيريز دي كوييار
الأمين العام للأمم المتحدة

أولا - مقدمة

١ - أنشئت اللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف بموجب قرار الجمعية العامة ٣٣٧٦ (د - ٣٠) المؤرخ في ١٠ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٧٥ ، وهي تتألف حاليا من ٢٣ دولة من الدول الأعضاء ، على النحو التالي : أفغانستان ، واندونيسيا ، وباكستان ، وتركيا ، وتونس ، وجمهورية اوكرانيا الاشتراكية السوفياتية ، والجمهورية الديمقراطية الالمانية ، وجمهورية لاو الديمقراطية الشعبية ، ورومانيا ، والسنغال ، وسيراليون ، وغيانا ، وغينيا ، وقبرص ، وكوبا ، ومالطة ، ومالي ، وماليزيا ، ومدغشقر ، ونيجيريا ، والهند ، وهنغاريا ، ويوغوسلافيا .

٢ - وقد اشتمل تقرير اللجنة الاول[١] على عدد من التوصيات التي تهدف على وجه التخصيص إلى تمكين الشعب الفلسطيني من بلوغ وممارسة حقوقه ، غير القابلة للتصرف ، في فلسطين حسبما سبق للجمعية العامة أن اعترفت بها وحددتها . وقد أيدت الجمعية العامة تلك التوصيات لأول مرة في قرارها ٣٠/٣١ المؤرخ في ٢٤ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٧٦ باعتبارها أساسا لحل قضية فلسطين .

٣ - وقد دأبت اللجنة ، في تقاريرها اللاحقة إلى الجمعية العامة[٢] ، على إعادة تأكيد توصياتها الأصلية ودعت إلى تنفيذها . وكانت الجمعية العامة في كل مناسبة تؤيد تلك التوصيات بأغلبية ساحقة ، وتواصل أيضا تجديد ولاية اللجنة وتوسيعها حسب الاقتضاء .

٤ - بيد أن مجلس الأمن لم يتمكن حتى الآن من الأخذ بتوصيات اللجنة أو من تنفيذها رغم النداءات المتزايدة إلحاحا التي وجهتها اللجنة . ولا تزال اللجنة مقتنعة بأنه إذا نظر مجلس الأمن بصورة إيجابية في توصيات اللجنة واتخذ تدابير إيجابية وفقا لها ، فإن ذلك يزيد إمكانية التوصل إلى حل شامل عادل دائم للنزاع العربي - الإسرائيلي الذي جوهره قضية فلسطين .

٥ - وقد اكتسبت جهود اللجنة الرامية إلى التوصل إلى مثل هذا الحل طابعا ملحا جدا في ضوء تدهور الحالة في الأراضي الفلسطينية المحتلة خلال السنة المستعرضة تدهورا شديدا نتيجة للسياسات والممارسات القمعية التي تأخذ بها إسرائيل ، السلطة القائمة بالاحتلال ، في جهودها الرامية إلى قمع الانتفاضة الفلسطينية المناهضة

للاحتلال ، التي بدأت في كانون الاول/ديسمبر ١٩٨٧ . وعلى الرغم من الاحتجاج الدولي الشديد على الانتهاكات المتكررة لحقوق الإنسان في الاراضي المحتلة واتخاذ مجلس الامن لعدة قرارات يطلب فيها من السلطة القائمة بالاحتلال التقيد بالصكوك الدولية وبقرارات الامم المتحدة ذات الصلة ، ظلت اسرائيل تلجأ إلى استخدام القوة العسكرية ضد السكان الفلسطينيين المقاومين للاحتلال ، والى شن اعتداءات مسلحة على سيادة بلدان المنطقة وسلامة أراضيها . وقد أعربت اللجنة عن قلقها البالغ إزاء تزايد عدد الضحايا وتزايد المعاناة المفروضة على الشعب الفلسطيني وحذرت من أن عناد اسرائيل سيؤدي إلى زيادة تفاقم الحالة ويهدد ما يبذل من جهود دولية للتوصل إلى تسوية عادلة دائمة كما يزيد تعريض السلم والامن الدوليين للخطر . وأكدت اللجنة من جديد أنه لن يمكن تحقيق أي حل مادام الشعب الفلسطيني محروما من حقوقه ، غير القابلة للتصرف ، في فلسطين ، بما فيها حقه في تقرير المصير دون أي تدخل خارجي ، وفي الاستقلال الوطني والسيادة الوطنية ، والعودة إلى دياره وممتلكاته ، وإقامة دولته المستقلة ذات السيادة ، ومادامت الاراضي الفلسطينية والاراضي العربية الاخرى تحت الاحتلال .

٦ - وكان من بين الشواغل الرئيسية في برنامج عمل اللجنة خلال السنة المستعرضة وجود حاجة ملحّة إلى اتخاذ تدابير لحماية الشعب الفلسطيني الواقع تحت الاحتلال ولضمان سلامة اللاجئين الفلسطينيين في جميع الاراضي التي تحتلها اسرائيل ولكفالة الامن والحقوق القانونية وحقوق الإنسان لهؤلاء اللاجئين وتخفيف معاناتهم ، والضرورة الملحّة للخروج من المأزق الحالي وإحراز تقدم نحو تسوية سلمية لهذه القضية التي طال أمدها .

٧ - وعلى ذلك ، فقد ناشدت اللجنة مجلس الامن مرة بعد أخرى اتخاذ تدابير مناسبة لضمان تحقيق أهداف الامم المتحدة فيما يتعلق بقضية فلسطين ، وأعطت من جديد الاولوية العليا للتبكير بعقد المؤتمر الدولي للسلام في الشرق الاوسط المقترح عقده طبقا لقرار الجمعية العامة ٥٨/٣٨ جيم المؤرخ في ٣ كانون الاول/ديسمبر ١٩٨٣ . ومازالت اللجنة مقتنعة بأن المؤتمر سيقدم مساهمة عملية وإيجابية للجهود الرامية إلى إقامة سلم عادل دائم في الشرق الاوسط ، ومازالت تؤكد الحاجة الملحّة إلى بذل جميع الحكومات مزيدا من الجهود الملموسة البنّاءة بغية عقد المؤتمر دون مزيد من التأخير .

ثانيا - ولاية اللجنة

٨ - يرد بيان بولاية اللجنة لعام ١٩٨٨ في الفقرات من ٣ إلى ٥ من قرار الجمعية العامة ٦٦/٤٢ ألف المؤرخ في ٢ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٧ ، الذي قامت فيه الجمعية العامة بما يلي :

(أ) طلبت إلى اللجنة أن تبقي قيد الاستعراض الحالة المتعلقة بقضية فلسطين وكذلك تنفيذ برنامج العمل لإعمال الحقوق الفلسطينية[٣] الذي اعتمده المؤتمر الدولي المعني بقضية فلسطين ، وأن تقدم تقارير واقتراحات في هذا الشأن إلى الجمعية العامة أو إلى مجلس الأمن ، حسب الاقتضاء ؛

(ب) أذنت للجنة بأن تواصل بذل جميع الجهود للعمل على تنفيذ توصياتها ، بما في ذلك التمثيل في المؤتمرات والاجتماعات وإرسال الوفود وإدخال ما تراه مناسبا من تعديلات على برنامج الحلقات الدراسية والندوات والاجتماعات الذي وافقت عليه من أجل المنظمات غير الحكومية ، وأن تقدم تقريرا في هذا الشأن إلى الجمعية العامة في دورتها الثالثة والاربعين وما بعدها ؛

(ج) طلبت إلى اللجنة أن تواصل تعاونها مع المنظمات غير الحكومية في مجال إسهامها في العمل على رفع مستوى الوعي الدولي بالحقائق المتعلقة بقضية فلسطين وفي تهيئة مناخ أكثر ملاءمة لتنفيذ توصيات اللجنة بصورة كاملة ، وأن تتخذ الخطوات الضرورية من أجل توسيع نطاق اتصالاتها بتلك المنظمات .

٩ - وفي قرارها ٦٦/٤٢ باء المؤرخ في ٢ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٧ ، طلبت الجمعية العامة إلى الأمين العام ، في جملة أمور ، أن يزود شعبة حقوق الفلسطينيين التابعة للأمانة العامة بالموارد اللازمة ، وأن يكفل استمرارها في أداء المهام المبينة بالتفصيل في القرارات السابقة ، بالتشاور مع اللجنة وتحت ارشادها .

١٠ - وفي القرار ٦٦/٤٢ جيم المؤرخ في ٢ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٧ ، طلبت الجمعية العامة من إدارة شؤون الإعلام أن تواصل ، بالتعاون والتنسيق الكاملين مع اللجنة ، برنامجها الإعلامي الخاص المتعلق بقضية فلسطين .

ثالثا - تنظيم الأعمال

ألف - انتخاب أعضاء المكتب

١١ - قررت اللجنة في جلستها ١٤٩ ، المعقودة في ١٤ كانون الثاني/يناير ١٩٨٨ ، إعادة انتخاب أعضاء المكتب التالية أسماؤهم :

الرئيس : سعادة السيد ماسامبا ساري (السنغال)

نائبا الرئيس : سعادة السيد أوسكار أوراماس - أوليفا (كوبا)
سعادة السيد شاه محمد دوست (أفغانستان)

المقرر : سعادة السيد الكسندر بورغ أوليفييه (مالطة)

١٢ - وفي الجلسة ١٥٥ المعقودة في ٢٣ آب/أغسطس ١٩٨٨ ، انتخبت اللجنة السيدة الجليلة أبسا كلود ديالو (السنغال) رئيسا محل سعادة السيد ماسامبا ساري (السنغال) الذي غادر نيويورك ليضطلع بمهمة أخرى في خدمة بلده .

١٣ - وفي الجلسة ١٥٠ ، المعقودة في ١٠ آذار/مارس ١٩٨٨ ، اعتمدت اللجنة برنامج عملها لعام ١٩٨٨ (A/AC.183/1988/CRP.1/Rev.1) تنفيذا لولايتها .

باء - الاشتراك في أعمال اللجنة

١٤ - على غرار السنوات الماضية ، أكدت اللجنة من جديد أنها ترحب بكل من يرغب من الدول الأعضاء في الأمم المتحدة ومن المراقبين الدائمين لدى الأمم المتحدة في الاشتراك في عمل اللجنة بصفة مراقب . وعملا بذلك ، أرسل رئيس اللجنة إلى الأمين العام رسالة مؤرخة في ٣٠ آذار/مارس ١٩٨٨ يبلغه فيها بالأمر ، فأحالها الأمين العام بتاريخ ٣٠ نيسان/ابريل ١٩٨٨ إلى الدول الأعضاء في الأمم المتحدة وأعضاء الوكالات المتخصصة وإلى المنظمات الإقليمية الحكومية الدولية . كما قررت اللجنة دعوة منظمة التحرير الفلسطينية إلى الاشتراك في عمل اللجنة بصفة مراقب ، وحضور جميع جلساتها ، وتقديم ملاحظات ومقترحات لتنظر فيها اللجنة .

١٥ - وخلال عام ١٩٨٨ ، رحبت اللجنة مرة أخرى بمشاركة جميع الدول والمنظمات التي شاركت في أعمالها في السنة السابقة[٤] بصفة مراقب .

جيم - إعادة إنشاء الفريق العامل

١٦ - أعادت اللجنة ، في جلستها ١٤٩ ، إنشاء فريقها العامل للمساعدة في التحضير لأعمالها والتعجيل بها . وقد شكل الفريق العامل على النحو الذي كان عليه في السابق ، برئاسة السيد الكسندر بورغ - أوليفييه (مالطة) ، على أساس أنه بإمكان أي عضو في اللجنة أو أي مراقب لديها أن يشترك في أعمال الفريق العامل[٥] . وأعيد انتخاب السيد براماشيش رات (الهند) نائبا لرئيس الفريق العامل .

رابعا - الإجراءات التي اتخذتها اللجنة

ألف - الإجراء المتخذ وفقا لقرار الجمعية العامة ٦٦/٤٢ ألف المؤرخ في ٢ كانون الاول/ديسمبر ١٩٨٧

١ - استعراض الحالة المتعلقة بقضية فلسطين والجهود المبذولة لتنفيذ توصيات اللجنة

١٧ - واصلت اللجنة ، وفقا لولايتها ، في السنة قيد الاستعراض ، متابعة التطورات المتعلقة بقضية فلسطين وبذل جميع الجهود لتشجيع تنفيذ توصياتها ، بصيغتها التي أيدتها الجمعية العامة مرارا .

١٨ - واستجابة للاحداث الجارية في المنطقة التي تمس حقوق الشعب الفلسطيني غير القابلة للتصرف ، قام رئيس اللجنة ، في مناسبات متكررة باسترعاء انتباه الامين العام ورئيس مجلس الامن إلى هذه التطورات ، كلما استدعى الامر اتخاذ إجراء عاجل ، ودعا إلى اتخاذ تدابير ملائمة وفقا لقرارات الامم المتحدة (انظر الفرع ألف - ٢ (أ) أدناه) .

١٩ - وأعربت اللجنة عن انزعاجها إزاء التدهور الشديد في الحالة السائدة في الاراضي الفلسطينية المحتلة نتيجة لتزايد لجوء اسرائيل إلى القوة المسلحة وما تتخذه من تدابير قاسية أخرى في محاولة لقمع الانتفاضة الشعبية ، التي بدأت في مطلع كانون الاول/ديسمبر ١٩٨٧ ، ضد الاحتلال المستمر للاراضي الفلسطينية المحتلة وضد ضمها التدريجي وضد السياسات والممارسات الاسرائيلية التي تنتهك حقوق الشعب الفلسطيني .

٢٠ - وقد راقبت اللجنة هذه الحالة بشكل متواصل من خلال وسائط الإعلام ، وتقارير البعثات التي أوفدتها إلى المنطقة أجهزة ووكالات تابعة للامم المتحدة ، فضلا عن المنظمات غير الحكومية ، وكذلك من خلال التقارير التي قدمها خبراء وأفراد ، بصفتهم الشخصية من الاراضي المحتلة ، اشتركوا في اجتماعات عقدت برعاية اللجنة ، وذلك فضلا عن المعلومات التي جمعتها الحكومات وعن مصادر أخرى .

٣١ - وطبقا لهذه المعلومات ، وصل مجموع عدد الفلسطينيين الذين قُتلوا برصاص القوات المسلحة الإسرائيلية ، منذ أوائل كانون الاول/ديسمبر ١٩٨٧ ، إلى ٣٤٨ حالة محددة في ٢٧ أيلول/سبتمبر ١٩٨٨ . ومات ١٢٦ فلسطينيا غيرهم نتيجة للضرب أو استنشاق الغاز المسيل للدموع أو خلاف ذلك من الاسباب المتصلة بالإجراءات التي تتخذها القوات المسلحة الإسرائيلية والمستوطنون الإسرائيليون . وأصيب آلاف الفلسطينيين أو سُحقت عظامهم في أثناء الضرب الذي كان يمارسه الجنود الإسرائيليون بشكل عشوائي تنفيذا لسياسة "البطش والقوة والضرب" من أجل قمع الانتفاضة ، هذه السياسة التي أعلن عنها وزير الدفاع الإسرائيلي في كانون الثاني/يناير ١٩٨٨ . وأعربت اللجنة عن انزعاجها إزاء نسبة الشباب والاطفال المرتفعة بين الضحايا . كما أحاطت علما ، مع بالغ القلق ، بمختلف التقارير التي أفادت بأن مجموع الضحايا بين الفلسطينيين ربما كان أكبر بكثير نظرا لخوف كثير من الفلسطينيين من احتمال اعتقالهم في حالة ترددهم على إحدى المستشفيات لعلاج جروحهم ، ونظرا لأن الاغلاق المتكرر لمناطق برمتها والتدابير التي تستهدف تقييد أنشطة الصحافة واعتقال ومضايقة الصحفيين والعاملين في حقل حقوق الإنسان هي عوامل أسهمت مجتمعة في تزايد صعوبة جمع المعلومات المنتظمة عن الحالة . وأعربت اللجنة أيضا عن قلقها البالغ إزاء تزايد اشتراك مستوطنين إسرائيليين مسلحين في الاعتداء على السكان الفلسطينيين ، وإزاء سياسة السلطات المعلنة التي تسمح للمستوطنين بإطلاق النار على المتظاهرين الفلسطينيين الذين يشاهدون وهم يحملون ما يبدو أنها قنابل حارقة .

٣٢ - وفي هذا الصدد ، أعربت اللجنة عن قلقها البالغ إزاء ما أصدرته مؤسسات المساعدة الإنسانية التي تمكنت من زيارة المنطقة من تقارير تفيد بأن موظفين طبيين منعوا من الدخول الى المخيمات والقرى التي أغلقها الجيش ، وأن المستشفيات هوجمت ، وأن المعدات دمرت ، وأن موظفين طبيين ومرضى ضربوا ، وأن مرضى اعتقلوا وأخذوا الى خارج المستشفيات . ونظرا لارتفاع عدد الضحايا ، أعربت اللجنة عن انزعاجها ازاء المعلومات التي تفيد بأن الحالة الصحية في الاراضي المحتلة ، لا سيما في غزة ، قد وصلت الى أبعاد مروِّعة وأن المستشفيات تواجه أوجه نقص شديد نظرا لأن السلطات تعمل على تقييد الوصول الى اللوازم الطبية . وفي هذا الصدد ، أعربت اللجنة عن أسفها لأن لجنة الخبراء الخاصة التابعة لمنظمة الصحة العالمية قد رُفض السماح لها ، مرة أخرى ، بالوصول الى الاراضي المحتلة ، ولاحظت أن المعلومات التي جمعتها لجنة الخبراء هذه قد جعلتها تعرب عن قلقها البالغ إزاء الحالة الصحية في الاراضي المحتلة .

٢٣ - كذلك أحاطت اللجنة علما بأنه علاوة على استعمال السلطات الاسرائيلية للقوة لجأت تلك السلطات الى سياسة الاعتقالات الجماعية وفرض الحجز الاداري على أشخاص دون توجيه أية اتهامات لهم أو تقديمهم لأية محاكمة ، وكذلك الى عمليات الترحيل في محاولتها للقضاء على قيادة الانتفاضة . وقدرت منظمات حقوق الانسان أنه في نهاية أيلول/سبتمبر ١٩٨٨ كان نحو ٥٠٠ ٥ فلسطيني مازالوا رهن الحجز ، ومن بينهم ٥٠٠ ٢ رهن الحجز الاداري دون أي اتهام أو أية محاكمة . وأقيمت عدة مخيمات جديدة لتستخدم كسجون ، وتواترت الانباء بأن الاحوال فيها تعتبر انتهاكا واضحا للمعايير الدولية لحقوق الإنسان . ودلت تقارير عديدة على وجود ازدحام شديد فيها ، فضلا عن سوء معاملة السجناء وضربهم بل وقتلهم ، وانعدام الوقاية الصحية وعدم توفر العناية الطبية . كما دلت تقارير أخرى على وجود حالات عديدة من التعذيب . وعلاوة على ذلك ، قامت السلطات الاسرائيلية منذ بداية الانتفاضة ، بإبعاد ٣٣ فلسطينيا من الاراضي المحتلة وأصدرت أوامر بترحيل ٢٥ آخرين ، تحديا لقرارات مجلس الامن ولاحكام اتفاقية جنيف الرابعة .

٢٤ - كما أعربت اللجنة عن قلقها البالغ ازاء ما تواتر من تصعيد تدابير العقاب الجماعي الموجهة ضد السكان الفلسطينيين بأسرهم . فقد أعلنت القوات الاسرائيلية مرارا مناطق برمتها مناطق عسكرية مغلقة ، وفرضت على السكان حالة من حظر التجول الممتد ، مع إغلاق جميع منافذ الدخول الى القرى والمخيمات ، ومنع تسليم المواد الغذائية وغيرها من المواد الاساسية ، من قبيل الوقود والادوية ؛ وتكرر قطع خدمات الكهرباء والهاتف ، واجتثت آلاف الأشجار وهرست المحاصيل بالبولدوزرات ؛ ودمرت الممتلكات بشكل عشوائي في هجمات خاطفة على بيوت الفلسطينيين ، الامر الذي صار يحدث - وفقا للتقارير - بصورة منتظمة . وورد في التقارير أيضا أن ما يقرب من ٢٣٦ بيتا قد هدمت حتى ٢٣ أيلول/سبتمبر ١٩٨٨ ، ونزح من جراء ذلك آلاف الفلسطينيين ، وقيل في التقارير أن من المقرر ازالة مئات أخرى من البيوت .

٢٥ - ولاحظت اللجنة كذلك أن اسرائيل فرضت قيودا صارمة على حرية التنقل داخل الاراضي المحتلة وخارجها ، وأنها كثّفت من قيودها على السفر الى الخارج . وفي هذا الصدد ، أعربت اللجنة عن أسفها الشديد لرفض السلطات الاسرائيلية الاذن بالسفر لأشخاص من الأراضي المحتلة دعتهم اللجنة للاشتراك في اجتماعات المنظمات غير الحكومية المعقودة برعايتها .

٢٦ - وبصفة عامة صاحب لجوء اسرائيل المتزايد الى استعمال القوة ضد السكان الفلسطينيين تكثيف التدابير المتخذة ضد المؤسسات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية الفلسطينية . أما الجامعات وغيرها من المؤسسات التعليمية الاخرى ، التي عانت من الإغلاق المتكرر وغير ذلك من صور التعطيل قبل الانتفاضة ، فقد أغلقت في الضفة الغربية في الفترة من كانون الاول/ديسمبر ١٩٨٧ الى أيار/مايو ١٩٨٨ ، ثم أغلقت مرة أخرى لفترات متفاوتة في طولها . وأغلق أيضا معظم المدارس بصفة متكررة في قطاع غزة . وصادر الجيش عددا كبيرا من المدارس في الاراضي المحتلة لاستعماله الذاتي ، ودمر ممتلكات هذه المدارس . وتم فصل جميع المدرسين المعينين حديثا في بداية العام الدراسي ١٩٨٧-١٩٨٨ . وتعرضت نقابات العمال الفلسطينية أيضا للمضايقات وللتدابير العقابية . وأفادت التقارير باغلاق أربع وعشرين نقابة بالاضافة الى الاتحاد العام لنقابات العمال منذ بداية الانتفاضة ، وبأن عددا من النقابيين اعتقل أو وضع رهن الحجز الاداري أو طرد . وأغلق مكتب الصحافة الفلسطينية لفترة ستة أشهر ؛ أما فيما يتعلق بمنشورات فلسطينية أخرى ، فقد مورست عمليات للازعاج عن طريق تكرار اغلاق دورها أو وقف توزيعها أو اعتقال عدة صحفيين فلسطينيين واحتجازهم . وفي نهاية حزيران/يونيه ١٩٨٨ ، أمر الحاكم العسكري للضفة الغربية باغلاق مؤسسة الاغاثة المسماة "جمعية إنعاش الأسرة" ، التي تلبي احتياجات ما يزيد على ٠٠٠ ١٥ فلسطيني ، لفترة سنتين ، وهذه هي المرة الاولى التي تغلق فيها على هذا النحو دار لجماعة لخدمة المجتمع المحلي ، تعتمد على الدعم الذاتي . كما جرى إغلاق العديد من المؤسسات الفلسطينية وتحريم نشاط اللجان الشعبية واعتقال أعضائها .

٢٧ - واعتمدت السلطات الاسرائيلية ، بالاضافة الى ذلك ، عددا من التدابير الادارية والاقتصادية الصارمة الموجهة لتشديد قبضتها على جوانب الحياة الرئيسية في الاراضي المحتلة ، ولإخماد المقاومة الفلسطينية المناوئة للاحتلال ، لاسيما الجهود المبذولة لمقاطعة السلطات العسكرية . وانخرطت السلطات بهمة في عملية جمع الضرائب المتأخرة ، وربطت الدليل على دفع جميع الضرائب الاسرائيلية بإصدار أية وثيقة رسمية (مثل تراخيص القيادة أو شهادات الزواج أو الميلاد) ، وفي قطاع غزة ربطته بمطلب استبدال بطاقات الهوية الحالية ببطاقات جديدة . ومنع التصدير المباشر للمنتجات الزراعية من الاراضي المحتلة ، مما تسبب في خسائر مادية كبيرة للمزارعين الفلسطينيين ، الذين يعتمدون على التصدير لتسويق منتجاتهم . وبالاضافة الى ذلك ، خفض المبلغ النقدي الذي كان يستطيع الفلسطينيون ادخاله الى أراضيهم الى خمس المبلغ الذي كان مسموحا به من قبل ، وبالتالي قضى ذلك تقريبا على إمكانية التصدير غير المباشر ، وخفضت بشدة مبالغ التحويلات الواردة من الفلسطينيين العاملين

بالخارج ، التي تعتمد عليها أسر كثيرة . وكانت القيود تتسبب أيضا في صعوبات جمة للمؤسسات التطوعية التي تقدم خدمات لا تقدمها سلطات الاحتلال . كما فرضت السلطات مرارا إغلاق محلات فلسطينية ضرورية للحياة ، كالمخابز والصيدليات ، وأجبرت السكان على فتح محلات أخرى في محاولة لتحطيم اضرابات الاحتجاج .

٢٨ - وقد اتخذت هذه التدابير الموجهة الى قمع الانتفاضة في وقت تكشف فيه الضم الواقعي للأراضي المحتلة . اذ بلغ مجموع مساحات الاراضي التي صادرتها اسرائيل منذ عام ١٩٦٧ نحو ٢,٨ من ملايين الدونمات بحلول شهر أيار/مايو ١٩٨٨ (الدونم = ١٠٠٠ م^{٢}) ، أي ما يزيد عن نصف مساحة الاراضي الفلسطينية المحتلة . وبلغ عدد المستوطنات ١٧٠ مستوطنة في الضفة الغربية و ٢٠ مستوطنة في قطاع غزة ، وأعلن عن إنشاء مستوطنات جديدة والتوسع في مستوطنات قائمة بالفعل . واستمر فرض القيود الصارمة على استعمال المياه وتشييد المباني الجديدة ومنح الائتمانات وغيرها من الانشطة اللازمة لتنمية الاراضي المحتلة .

٢٩ - ولاحظت اللجنة بقلق شديد أن المدير العام لمنظمة العمل الدولية استنتج ، في تقريره السنوي عن حالة العمال في الاراضي العربية المحتلة ، الذي استند الى تقارير ثلاث بعثات أوفدت الى هذه المنطقة ، أن المصادمات الناشئة عن الانتفاضة والتدابير القمعية وغيرها من التدابير التي تبعت الانتفاضة قد أثرت بشكل خطير على حالة العمال العرب في تلك الاراضي . وقد أعرب التقرير عن مشاعر القلق لأن من المرجح أن تتدهور حالة العمال العرب ، التي تأثرت تأثرا شديدا بالفعل من جرّاء الاحتلال ، تدهورا متزايدا في حالة استمرار الاحتلال وفي حالة استمرار الاحداث الخطيرة التي تقع في هذه الاراضي ، أو في حالة اتخاذها لابعاد أكبر . وفي رأي منظمة العمل الدولية أن آثار هذه الحالات على العمالة وعلى أحوال المعيشة والعمل قد تصبح خطيرة للغاية .

٣٠ - وفي ضوء هذه التطورات المزعجة التي تحدث في الاراضي المحتلة ، تود اللجنة أن تسترعي مرة أخرى أقصى درجات الاهتمام العاجل للجمعية العامة ولمجلس الامن الى السياسات والممارسات التي تنتهجها اسرائيل ، السلطة القائمة بالاحتلال ، التي تشكل خرقا فاضحا لاتفاقية جنيف الرابعة ، وتمنع الشعب الفلسطيني من الحصول على حقوقه غير القابلة للتصرف ، وتعوق الجهود الدولية الرامية الى التوصل الى تسوية سلمية لقضية فلسطين ، لب النزاع العربي الاسرائيلي في الشرق الاوسط . وفي هذا الصدد ، ترى اللجنة أنه ينبغي بذل قصارى الجهود لضمان سلامة الفلسطينيين في الاراضي المحتلة وحمايتهم .

٣١ - وفي الوقت نفسه ، لاحظت اللجنة مع التقدير أن الامين العام قد أوضح ، في تقريره عن تقديم المساعدة الى الشعب الفلسطيني (A/43/367-E/1988/82) ، عددا من التدابير اللازمة لمجابهة الحالة الطارئة في الاراضي المحتلة ، وفقا للتقرير الذي كان قد قدمه الى مجلس الامن بموجب القرار ٦٠٥ (١٩٨٧) (S/19443) . ومن المؤسف أن مجلس الامن لم يأذن باتخاذ أي اجراء بشأن ذلك التقرير بسبب الصوت السلبي الذي أدلى به أحد الاعضاء الدائمين في مجلس الامن . وقد اغتبطت اللجنة بالتقييم الذي مؤداه أنه على الرغم من تعطل عدد من المشاريع فإن برنامج المساعدة قد ظل ناشطا بكامل قوته وأحرز قدرا كبيرا من النجاح ، وأن جميع مؤسسات منظومة الامم المتحدة قد أعربت عن استعدادها لتوسيع نطاق أنشطتها في المنطقة ، شريطة توفر التمويل الاضافي . وأعربت اللجنة عن عميق تقديرها للحكومات التي زادت مما تقدمه من مساهمات الى البرنامج ، وبعد أن لاحظت أن الاحتياجات لا تزال ضخمة وأن الحاجة ماسة الى توفير تمويل اضافي ، ضمت صوتها الى صوت الامين العام في مناشدته المجتمع الدولي أن يستمر في زيادة دعمه لبرنامج المساعدة . ورأت اللجنة أن الجهود الجديدة الرامية الى التوصل الى حل سياسي للقضية لابد أن تصحبها جهود مكثفة لتحقيق تنمية حقيقية للاراضي المحتلة ، بمشاركة وثيقة من الشعب الفلسطيني نفسه ، عن طريق منظمة التحرير الفلسطينية التي هي ممثلته .

٢ - ردود الفعل إزاء التطورات التي تمس حقوق الشعب الفلسطيني غير القابلة للتصرف

(أ) الرسائل التي وردت الى الامين العام ورئيس مجلس الامن

٣٢ - استجابة للحالة البالغة الخطورة السائدة في الاراضي الفلسطينية المحتلة في أثناء السنة المستعرضة ، وجه رئيس اللجنة مرارا انتباه الامين العام ورئيس مجلس الامن ، على وجه الاستعجال الشديد ، الى التطورات الحاصلة في المنطقة ، لاسيما الى تكثيف القمع الذي تمارسه السلطات العسكرية الاسرائيلية ، وحث على اعتماد التدابير المناسبة وفقا للمبادئ الإنسانية وقرارات الامم المتحدة . وأشار الرئيس مرارا الى أن السياسات والممارسات التي تتبعها اسرائيل ، السلطة القائمة بالاحتلال ، في الاراضي الفلسطينية المحتلة تتنافى واتفاقية جنيف الرابعة والصكوك الدولية لحقوق الإنسان وقرارات الامم المتحدة . كذلك شدد رئيس اللجنة على أن هذه السياسات والممارسات تضع عقبات أخرى أمام الجهود الدولية المبذولة لتعزيز التوصل الى حل شامل عادل دائم للقضية الفلسطينية . وكرر الرئيس النداءات التي وجهها الى الامين العام والى رئيس مجلس الامن من أجل اتخاذ جميع التدابير الممكنة لضمان سلامة

المدنيين الفلسطينيين الواقعين تحت الاحتلال وحمايتهم ولتكثيف جميع الجهود المبذولة من أجل الدعوة الى عقد المؤتمر الدولي للسلام في الشرق الأوسط ، وفقا لقرار الجمعية العامة ٥٨/٣٨ جيم .

٣٣ - وفي رسالة مؤرخة في ١٣ تشرين الاول/اكتوبر ١٩٨٧ (A/42/655-S//19203) ، وصف الرئيس حادثة وقعت في قطاع غزة قتل فيها ثلاثة فلسطينيين رميا بالرصاص ، وتسببت في اندلاع مظاهرات وحدوث اضراب طلابي عام . وأعقب ذلك وقوع حادثة أخرى قتل فيها أربعة فلسطينيين وجندي اسرائيلي ، وأطلقت عنان حركة واسعة النطاق من الاحتجاجات كانت لا تزال مستمرة حتى ذلك الوقت . وأبلغ أيضا عن وقوع حوادث بالغة الخطورة في الضفة الغربية المحتلة ، حيث أدت محاولة جديدة قام بها متعصبون يهود لاقتحام حرم المسجد الاقصى في القدس الى اندلاع مظاهرات احتجاج أسفرت عن مصرع امرأة فلسطينية . وقد وقعت أيضا عشرات الاصابات بين المتظاهرين الفلسطينيين وأُلقي القبض على كثيرين منهم . وقد أعلن الاضراب احتجاجا على ذلك في مناطق كثيرة .

٣٤ - وفي رسالة مؤرخة في ١٣ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٧ (A/42/768-S/19270) ، قدم الرئيس تفاصيل عدد من الحوادث الخطرة التي حدثت في الاراضي الفلسطينية المحتلة وأسفرت عن مقتل واصابة عدة فلسطينيين ، من بينهم بعض تلاميذ المدارس . وأبلغ الرئيس أيضا عن كشف تقرير اسرائيلي رسمي عن أن دائرة الامن الداخلي "شين بيت" دأبت على إيذاء المحتجزين الفلسطينيين بدنيا ، وأن هذه التصرفات قد غض عنها الطرف في المحاكم .

٣٥ - وفي رسالة مؤرخة في ١١ كانون الاول/ديسمبر ١٩٨٧ (A/42/877-S/19337) ، لفت الرئيس النظر ، على سبيل الاستعجال ، الى الحالة البالغة الخطورة الناشئة في الاراضي المحتلة من جراء تجدد أعمال العنف التي ترتكبها القوات الاسرائيلية ، التي أسفرت هذه المرة أيضا عن وقوع خسائر بشرية في صفوف الشباب الفلسطينيين . ففي قطاع غزة ، أطلقت القوات الاسرائيلية الرصاص على شابين فلسطينيين فأردتهما قتيلين وأصابت ١٨ فلسطينيا آخر بجراح . وهاجمت طائرات الهليوكوبتر الاسرائيلية المتظاهرين الذين تجمعوا في ساحة أحد المستشفيات ، وألقت قنابل الغاز المسيل للدموع على جماهير المحتشدين . وقد ظلت مدارس ومحلات عديدة مغلقة في قطاع غزة ، وامتنع المئات من الفلسطينيين عن الذهاب الى العمل في اسرائيل . وفي الضفة الغربية ، قتل الجنود الاسرائيليون برصاصاتهم ستة فلسطينيين ، منهم صبي عمره ١١ عاما ، في عدة مدن ومخيمات للاجئين ، وأصابوا كثيرين غيرهم بجراح في مظاهرات الاحتجاج التي اندلعت

هناك . وألقي القبض على عديد من الفلسطينيين المشتركين في هذه المظاهرات . وقامت السلطات العسكرية أيضا باحتجاز رئيس نقابة الصحفيين العرب لمدة ستة أشهر دون محاكمة ، وأصدرت أوامرها بوقف توزيع صحيفة "الفجر" اليومية في الضفة الغربية لمدة ١٠ أيام .

٣٦ - وفي رسالة مؤرخة في ٢٩ كانون الاول/ديسمبر ١٩٨٧ (A/43/73-S/19394) ، أعلن رئيس اللجنة بالنيابة أن استعمال القوات الاسرائيلية للذخيرة الحية قد تسبب فعلا في مقتل ٢٣ فلسطينيا على الاقل واصابة مئات آخرين . وارتفع عدد الشبان الفلسطينيين الذين اعتقلهم الجيش الاسرائيلي للاشتباه في اشتراكهم في موجة الاحتجاجات الاخيرة الى ما يقرب من ١ ٠٠٠ شاب . وأقام الجيش سجنين مؤقتين لاحتجاز مئات السجناء ريثما يمكن ترتيب أمر محاكمتهم . وتفيد التقارير أن الاوضاع في هذين السجنين قاسية للغاية . ويستعد الجيش الاسرائيلي أيضا للبدء في اجراء محاكمات عسكرية . وبناء على التجربة السابقة يتوقع أن تكون المحاكمات مستعجلة ولها طابع "المحاكمة العسكرية الجماعية" . ولم يسمح لمحامي الدفاع بمقابلة المحتجزين كما قاطع المحامون الفلسطينيون في قطاع غزة المحاكمات العسكرية . وأفادت التقارير أيضا بأن الجيش قد أمر بإغلاق عدة جامعات وكذلك ما يقرب من ٨٠٠ مدرسة في الضفة الغربية و ٩٢ مدرسة في قطاع غزة .

٣٧ - وفي رسالة أخرى مؤرخة في ٥ كانون الثاني/يناير ١٩٨٨ (A/43/77-S/19405) ، ذكر الرئيس أن السلطات العسكرية الاسرائيلية قد قررت إبعاد ٩ فلسطينيين ، خمسة منهم من الضفة الغربية وأربعة من قطاع غزة ، متهمة اياهم بأنهم "المحرضون الرئيسيون" للانتفاضة في الاراضي المحتلة . كما أن أكثر من ١ ٠٠٠ فلسطيني اعتقلوا خلال الشهر الماضي ما زالوا في السجن ، وتجري محاكمتهم بتهمة التحريض في المحاكم العسكرية . وقد وقعت حوادث عنف أخرى أسفرت عن وقوع عدة خسائر بشرية أخرى .

٣٨ - وفي رسالة أخرى مؤرخة في ١٢ كانون الثاني/يناير ١٩٨٨ (A/53/86-S/19424) ، استرعى رئيس اللجنة الانتباه مرة أخرى بصفة عاجلة الى التدهور المستمر للحالة في الاراضي الفلسطينية المحتلة ، لاسيما بسبب استخدام الذخيرة الحية ضد المتظاهرين والاعتقالات الجماعية والاحتجازات والترحيلات . ووصف الرئيس عددا من الحوادث الخطيرة التي وقعت منذ رسالته السابقة وأسفرت عن مقتل ثمانية فلسطينيين ، من بينهم امرأة حامل ، وعن اصابة عديد غيرهم . وذكرت التقارير أن الجيش الاسرائيلي أرسل تعزيزات ضخمة الى قطاع غزة وأنه أعلن اعتبار معظم أنحاء المنطقة منطقة عسكرية مغلقة محرما

دخولها على الصحفيين وغيرهم . وقد بلغ مجموع عدد القتلى ٣٥ قتيلا على الاقل منذ بدء الاحتجاجات في كانون الاول/ديسمبر ١٩٨٧ . وقد وضع ٣٠ فلسطينيا على الاقل من الضفة الغربية وغزة رهن الاحتجاز الاداري دون محاكمة لمدة تصل الى ستة أشهر . وقد بلغ إجمالي عدد الفلسطينيين الذين اعتقلوا ٠٠٠ ٢ فلسطيني تقريبا ، ما زال معظمهم مسجونا ينتظر المحاكمة أمام محاكم عسكرية .

٣٩ - وفي رسالة أخرى مؤرخة في ٢٠ كانون الثاني/يناير ١٩٨٨ (A/43/95-S/19441) ، استرعى رئيس اللجنة الانتباه بصفة عاجلة وعلى وجه الخصوص الى استخدام اسرائيل بشكل منهجي متزايد للعقاب الجماعي ضد الفلسطينيين . وقد أفادت التقارير بأن الجيش يفرض على مخيمات اللاجئين "حظر تجول اقتصادي" ، اذ يُمنع سكان المخيمات من مغادرتها وبذلك يحرم يوميا ما يربو على ٠٠٠ ٢٥٠ فلسطيني من التكسب ، بل ويُمنع وصول الاغذية الى المخيمات مما يسبب حالات نقص خطيرة . وأفاد الرئيس أيضا بوقوع حوادث عنف عديدة ، أسفرت عن وقوع خسائر بشرية جديدة في صفوف الفلسطينيين .

٤٠ - وفي ١٠ شباط/فبراير ١٩٨٨ (A/43/132-S/19490) ، قال الرئيس إن الاحداث التي جرت منذ أن بعث برسالته الاخيرة بينت أن السلطات الاسرائيلية تلجأ بشكل متزايد ، رغم النداءات التي وجهها المجتمع الدولي ، الى استخدام الضرب العشوائي وحظر التجول وإغلاق المدارس والاعتقالات الجماعية . وقد عادت تلك السلطات مرة أخرى الى استخدام الذخيرة الحية ضد المتظاهرين الفلسطينيين ، مما رفع عدد القتلى الى ٥٠ قتيلا على الاقل منذ شهر كانون الاول/ديسمبر ١٩٨٧ . وقال إن اللجنة تشعر ببالغ القلق كذلك لما يرد من أنباء عن تزايد اشتراك المستوطنين الاسرائيليين في أعمال العنف ضد السكان الفلسطينيين . وقد نقل الى المستشفيات ما لا يقل عن ٣٠٠ فلسطيني من جراء الاصابات الناجمة عما تعرضوا له من ضرب على أيدي القوات الاسرائيلية لدى تنفيذها سياسة "البطش والقوة والضرب" التي أعلنها وزير الدفاع . كما تعرض للضرب عدة مئات غيرهم ، إلاّ أنهم تجنبوا الذهاب الى المستشفيات ، وفقا لما ذكرته التقارير ، خشية التعرض للاعتقال . وقد وُضع مائة وتسعة وعشرون فلسطينيا رهن الاحتجاز الاداري لمدة ستة أشهر دون محاكمة ، ولا يزال ١ ٧٥٣ فلسطينيا آخرين معتقلين ، من بينهم ٥٧٧ شخصا صدرت ضدهم أحكام بالسجن من محاكم عسكرية . ووصف الرئيس كذلك عدة حوادث أخرى ، قتل فيها الجنود الاسرائيليون عشرة فلسطينيين ، منهم صبي عمره ١٠ سنوات .

٤١ - وفي هذا الصدد ، أعرب الرئيس عن تقدير اللجنة للتقرير الذي قدمه الامين العام عملا بالقرار ٦٠٥ (١٩٨٧) (S/19433) ، ولما يتضمنه التقرير من تحليل موضوعي للحالة ومن تحديد للطرق والوسائل الكفيلة بضمان سلامة المدنيين الفلسطينيين الرازحين تحت الاحتلال الاسرائيلي وحمايتهم . وأعربت اللجنة عن تقديرها بوجه خاص لما اتخذه الامين العام من خطوات عملا بذلك القرار ، ولما يعتزم اتخاذه من اجراءات للتخفيف من معاناة الشعب الفلسطيني الرازح تحت الاحتلال . وأكدت اللجنة أنه ينبغي للمجتمع الدولي أن يقوم أيضا باتخاذ الاجراءات المناسبة ، بما في ذلك التدابير المحددة في ذلك التقرير ، ضمانا لحماية السكان المدنيين الفلسطينيين .

٤٢ - وفي رسالة أخرى مؤرخة في ١ آذار/مارس ١٩٨٨ (A/43/183-S/19562) ، ذكر الرئيس أن عدد الفلسطينيين المعلوم أنهم قتلوا بنيران الأسلحة الاسرائيلية أو نتيجة للضرب بلغ ٧٩ شخصا على الاقل منذ أوائل كانون الاول/ديسمبر . وقال الرئيس إن ٢٩ فلسطينيا على الاقل لقوا حتفهم منذ رسالته السابقة ، مما يشير الى حدوث زيادة بالغة الخطورة في الخسائر البشرية . وقد حدثت ١٢ حالة وفاة أخرى تعزى الى آثار الغاز المسيل للدموع . وقدرت إحدى منظمات المساعدة الإنسانية بعد زيارة للاراضي المحتلة أن عدد المصابين يصل الى الآلاف ، وأن اصابة معظمهم ناجمة عن الضرب . وقد مُنع الموظفون الطبيون من دخول مخيمات اللاجئين والمناطق الخاضعة لحظر التجول ، وهوجمت المستشفيات ، وتعرض الموظفون الطبيون للضرب ، وهُشمت المعدات ، وجُذب المرضى من على الأسرّة وأُلقي القبض عليهم . وقدم الرئيس تسلسلا زمنيا موجزا للحوادث التي وقعت منذ رسالته السابقة ، فقال إن الجنود أو المستوطنين الإسرائيليين قاموا بقتل عدد من الفلسطينيين ، منهم طفل في الرابعة من العمر ، في عدة مناطق .

٤٣ - وفي رسالة أخرى مؤرخة في ٣٠ آذار/مارس ١٩٨٨ (A/43/264-S/19710) ، أفاد الرئيس بالحوادث الاخيرة ، وقال إن عدد الفلسطينيين المعلوم أنهم قتلوا بنيران الأسلحة الإسرائيلية والضرب واستنشاق الغاز المسيل للدموع بلغ ١٢٧ شخصا على الاقل منذ بداية الانتفاضة في أوائل كانون الاول/ديسمبر . وتعرّض للضرب أيضا أطفال لا يتجاوز عمرهم ثلاث سنوات . وقد بلغ عدد الفلسطينيين الذين يحتجزهم الجيش ٠٠٠ ٤ شخص على الاقل . وأُعلنت تدابير جديدة صارمة تتضمن التساهل في القواعد التي تبيح الاحتجاز الإداري دون تهمة أو محاكمة ، وحظر حركة الشبيبة ، والسماح للمدنيين الإسرائيليين بإطلاق النار على المتظاهرين الذين يلقون قنابل حارقة . وأُعلن أيضا فرض مجموعة متنوعة من القيود الاقتصادية . وتوقعا للمظاهرات المزمع القيام بها

احتفالا بيوم الارض في ٣٠ آذار/مارس ، أعلن الجيش الإسرائيلي الآن اعتبار الضفة الغربية وقطاع غزة بأسرهما منطقتين عسكريتين مغلقتين لمدة ثلاثة أيام ، مع حظر دخول الصحفيين ومنع الفلسطينيين من السفر من الاراضي المحتلة الى اسرائيل وبالعكس . وقد قطعت الاتصالات الهاتفية الدولية وفُرضت قيود على الواردات الغذائية . كما فُرض حظر التجول في قطاع غزة ، بما يعني حبس أكثر من ٠٠٠ ٦٥٠ من الفلسطينيين في منازلهم .

٤٤ - وفي رسالة أخرى مؤرخة في ١٣ نيسان/ابريل ١٩٨٨ (A/43/302-S/19769) ، وجّه الرئيس بالنيابة الانتباه على نحو عاجل للغاية الى قيام اسرائيل بتكثيف القمع ضد الشعب الفلسطيني ، بما في ذلك إبعاد الاشخاص ، وهدم المنازل ، وفرض حظر التجول لفترات طويلة ، وفرض القيود على التغطية الإعلامية وغير ذلك من التدابير . وظلت الذخيرة الحية تستخدم بصورة عشوائية وعلى نطاق واسع ضد المتظاهرين . ووصل العدد المتزايد من القتلى الفلسطينيين نتيجة لقيام الإسرائيليين بإطلاق النار الى ١٣٨ قتيلا على الاقل منذ أوائل كانون الاول/ديسمبر . وشجبت اللجنة بكل قوة طرد ثمانية من الفلسطينيين الى جنوب لبنان وقرار السلطات الإسرائيلية القاضي بإبعاد ١٢ فلسطينيا آخرين ، مما يشكل تحديا لقراري مجلس الامن ٦٠٧ (١٩٨٨) و ٦٠٨ (١٩٨٨) .

٤٥ - وفي رسالة أخرى مؤرخة في ١٣ أيار/مايو ١٩٨٨ (A/43/362-S/19881) ، ذكر الرئيس بالنيابة أن عدد الفلسطينيين المعلوم أنهم قتلوا بنيران الاسلحة الإسرائيلية بلغ آنذاك ١٨٠ على الاقل ؛ وأوردت التقارير أنباء عن مقتل عشرات غيرهم نتيجة للضرب والاختناق بالنوع الشديد السمّية من الغازات المسيلة للدموع الذي تستخدمه القوات المسلحة . وفضلا عن ذلك ، استحدثت السلطات الإسرائيلية تدابير إدارية جديدة ضد جميع السكان الفلسطينيين في الاراضي المحتلة ، وذلك لإحكام القبضة على المنطقة في محاولة أخرى لقمع الانتفاضة . وعلى الرغم من القيود المتزايدة المفروضة على الصحافة واعتقال العديد من الصحفيين ، وردت معلومات تفيد باستمرار الانتفاضة وبوقوع عدد من الحوادث الخطيرة . وقد تم طرد ثمانية فلسطينيين آخرين ، ويجري التخطيط لعمليات إبعاد أخرى ؛ وتجاوز عدد السجناء ٠٠٠ ٧ سجين ، منهم ٢٠٠ ١ شخص قيد الاحتجاز الإداري .

٤٦ - وفي ٣ حزيران/يونيه ١٩٨٨ (A/43/392-S/19926) ، وجّه الرئيس عاجل الانتباه الى الحكم الصادر عن محكمة اسرائيلية بإدانة أربعة من دعاة السلم الإسرائيليين بسبب لقائهم مع أعضاء من منظمة التحرير الفلسطينية في رومانيا في عام ١٩٨٦ .

وأعرب أيضا عن قلق اللجنة البالغ إزاء استمرار سياسة القمع العسكري التي تتبعها اسرائيل في الاراضي الفلسطينية المحتلة . وذكر الرئيس أن عدد الوفيات بلغ آنذاك ١٩٠ من الفلسطينيين قتلوا بإطلاق النار عليهم . وهناك أكثر من ٠٠٠ ٢ فلسطيني محتجزين دون أي اتهامات في مخيم سجن صحراوي في كيتزيوت في ظل ظروف لاإنسانية . وما زال آلاف غيرهم سجناء في السجون الإسرائيلية ، وهناك عدة تقارير تفيد بإساءة معاملة السجناء .

٤٧ - وفي رسالة أخرى مؤرخة في ٢٢ تموز/يوليه ١٩٨٨ (A/43/477-S/20052) ، أعرب الرئيس عن قلق اللجنة البالغ لاستمرار استخدام الذخيرة الحية والطلقات المطاطية والضرب على نطاق واسع . وقد بلغ عدد القتلى الفلسطينيين الذين لقوا مصرعهم برصاص الإسرائيليين ٢٣٠ قتيلا على الاقل ، ولا يزال ٠٠٠ ٩ من الفلسطينيين قيد الاحتجاز في ظل ظروف غير إنسانية . وأصبح مسموحا للمدنيين الإسرائيليين بأن يطلقوا الرصاص على من يحمل قنابل حارقة من الفلسطينيين . وأورد الرئيس تفاصيل عدة حوادث شملت نسفا للمنازل وإغلاقا للمدارس وإبعادا للاشخاص وحظرا للمنظمات المجتمعية وتدابير أخرى اتخذتها السلطات العسكرية .

٤٨ - وفي ٤ آب/أغسطس ١٩٨٨ (A/43/502-S/20086) ، شجب الرئيس بالنيابة شجبا قويا إبعاد اسرائيل لثمانية فلسطينيين من الضفة الغربية وقطاع غزة الى لبنان ، بتهمة اشتراكهم في التحريض على الانتفاضات الاخيرة في الاراضي الفلسطينية المحتلة . كما شجبت اللجنة بقوة اعتقال فيصل الحسيني ، مدير جمعية الدراسات العربية في القدس ، الذي صدر ضده أمر احتجاز إداري لمدة تصل الى ستة أشهر لاشتراكه المزعوم في تنسيق الانتفاضة الفلسطينية .

٤٩ - وفي رسالة أخرى مؤرخة في ١٩ آب/أغسطس ١٩٨٨ (A/43/547-S/20136) ، أفاد الرئيس بالنيابة أن الجيش الاسرائيلي يتبع سياسة إجهاضية جديدة يغلق بمقتضاها مناطق بكاملها . وأفادت التقارير بأنه قد تم فرض حظر التجول الكامل التام على قطاع غزة في الفترة من ١٤ الى ١٨ آب/أغسطس ، وأن حالات حظر التجوُّل مازالت سارية على حدة في عدد من المناطق . وهناك جانب آخر لاستراتيجية الجيش الجديدة هو إعلان عدم شرعية "اللجان الشعبية" التي أنشئت خلال الانتفاضة للإبقاء على إدارة الشؤون المدنية . وأفادت التقارير بأن مسؤولا في وزارة الدفاع قد كشف عن اعتقال ما يزيد على ٢٥٠ من أعضاء اللجان مؤخرا . وعلى الرغم من التدابير الجديدة ، وقعت مظاهرات احتجاج في قطاع غزة وجرح ١٣٠ شخصا على الاقل نتيجة للضرب أو الغاز المسيل للدموع

يومي ١٦ و ١٧ آب/أغسطس . وقد قُتل ٢٤٧ فلسطينيا على الاقل منذ كانون الاول/ديسمبر ، من بينهم فلسطينيان قتلا بالرصاص يوم ١٦ آب/أغسطس في مخيم سجن كيتزيوت في أثناء مظاهرة ضد ظروف الاحتجاز اللاإنسانية التي يعيشها ما يقرب من ٥٠٠ ٢ من المحتجزين الإداريين في المخيم . وقد أدانت لجنة الصليب الاحمر الدولية إطلاق الرصاص ، وذلك بقولها إن اسرائيل تنتهك اتفاقية جنيف الرابعة المؤرخة في ١٢ آب/أغسطس ١٩٤٩ . كذلك أعرب الرئيس بالنيابة عن قلقه لإبعاد أربعة فلسطينيين آخرين الى لبنان في ١٧ آب/أغسطس ١٩٨٨ .

٥٠ - وفي رسالة مؤرخة في ٢٩ أيلول/سبتمبر ١٩٨٨ (A/43/663-S/20210) ، أوردت رئيسة اللجنة تفاصيل الحوادث الخطيرة التي وقعت في الاراضي الفلسطينية المحتلة وتسببت في قتل وجرح العديد من الفلسطينيين . وأعربت الرئيسة بوجه خاص عن بالغ القلق لاستخدام الجيش الاسرائيلي الطلقات البلاستيكية ، مما أدّى الى تزايد عدد القتلى والجرحى من الفلسطينيين . كذلك أعربت الرئيسة عن قلق اللجنة لان عددا من المؤسسات الفلسطينية التي رأت السلطات الاسرائيلية أنها تشكّل نواة لدولة فلسطينية في المستقبل قد صدرت أوامر بإغلاقه لفترات طويلة وأن شبكة من اللجان الشعبية التي اتهمت بتنظيم الانتفاضة الفلسطينية في غزة قد سُحقت وأن ما يقرب من ٣٠٠ شخص قد أُعتقلوا .

٥١ - وفي رسالة أخرى مؤرخة في ١٣ تشرين الاول/اكتوبر ١٩٨٨ (A/43/710-S/20228) ، أبلغت الرئيسة عن تكثيف سياسة القمع التي تنتهجها اسرائيل في الاراضي الفلسطينية المحتلة ، لاسيما ما يشنه الجيش من غارات لمنع المظاهرات وتمديد أجل إغلاق المدارس والجامعات حتى ١٥ تشرين الثاني/نوفمبر . كما مُدد أجل إغلاق مكتب الصحافة الفلسطينية لمدة سنة . وظلت الذخيرة الحية تستخدم على نطاق واسع وأسفرت عن زيادة في الخسائر البشرية . وأوردت الرئيسة بيانا لرئيس أركان الجيش الاسرائيلي مفاده أن عدد الفلسطينيين المصابين بجراح قد تضاعف تقريبا في الاسابيع الاخيرة ، وذكرت تفاصيل عدة حوادث قريبة العهد أطلقت فيها القوات الاسرائيلية نيرانها على عدد من الفلسطينيين فأردتهم قتلى .

(ب) <u>الإجراءات التي اتخذت في مجلس الامن</u>

٥٢ - بالإضافة إلى توجيه الرسائل إلى الامين العام ورئيس مجلس الامن ، تابعت اللجنة عن كثب ، أنشطة المجلس بشأن المسائل المتعلقة بولايتها وشاركت في مناقشاته حسب الاقتضاء .

٥٣ - وفي رسالة مؤرخة في ١١ كانون الاول/ديسمبر ١٩٨٧ ، وموجهة إلى رئيس مجلس الامن (S/19333) ، طلب ممثل اليمن الديمقراطية الدائم لدى الامم المتحدة ، بوصفه رئيسا للمجموعة العربية لشهر كانون الاول/ديسمبر ، عقد اجتماع فوري للمجلس كي ينظر في الحالة في الاراضي الفلسطينية والاراضي العربية الاخرى المحتلة . ونظر المجلس في هذا البند في سبع جلسات عقدت في الفترة ما بين ١١ و ٢٢ كانون الاول/ديسمبر ١٩٨٧ .

٥٤ - وفي الجلسة ٢٧٧٠ التي عقدها المجلس في ١١ كانون الاول/ديسمبر ١٩٨٧ ، اشترك رئيس اللجنة في المناقشة قائلا إن تدهور الحالة في الاراضي المحتلة يدعو إلى الانزعاج بشكل متزايد لانه لا يؤثر بصورة مباشرة على مستقبل الشعب الفلسطيني فقط وإنما يؤثر على السلم والامن الدوليين أيضا . وأوضح تفاصيل عدد من الحوادث التي وقعت وأشار إليها في رسالة بعث بها إلى رئيس مجلس الامن (A/42/877-S/19337) (انظر الفقرة ٣٥ أعلاه) .

٥٥ - وقال إن اللجنة ما برحت تؤكد أن الحالة في الاراضي الفلسطينية وغيرها من الاراضي العربية المحتلة ، بما فيها القدس ؛ ستستمر في التردي ما دام الشعب الفلسطيني لا يمارس حقوقه غير القابلة للتصرف ؛ وأن الامم المتحدة تتحمل مسؤولية لا تُنكر فيما يتعلق بكفالة حماية الفلسطينيين وتمتعهم بحقوقهم في الاراضي المحتلة . وكان من رأي اللجنة أن من واجب مجلس الامن حاليا أن ينفذ ما انتهى إليه المؤتمر الدولي المعني بقضية فلسطين لسنة ١٩٨٣ ، المعقود في جنيف ، من نتائج أقرتها غالبية متزايدة في الجمعية العامة لا سيما بالدعوة إلى عقد المؤتمر الدولي للسلام في الشرق الاوسط . وأكد الرئيس أن قضية فلسطين قد بلغت مرحلة حرجة ودعا على وجه الاستعجال إلى بذل المزيد من الجهود للتوصل إلى حل عادل دائم للقضية ووضع حدّ للحالة التي لا تطاق التي يعانيها الشعب الفلسطيني .

٥٦ - وفي الجلسة ٢٧٧٧ ، المعقودة في ٢٢ كانون الاول/ديسمبر ١٩٨٧ ، اتخذ مجلس الامن القرار ٦٠٥ (١٩٨٧) بأغلبية ١٤ صوتا مقابل لا شيء مع امتناع عضو واحد عن التصويت ؛ وهو القرار الذي شجب فيه المجلس بشدة ما تتبعه إسرائيل ، السلطة القائمة بالاحتلال ، من سياسات وممارسات تنتهك حقوق الإنسان للشعب الفلسطيني في الاراضي المحتلة ، وبصفة خاصة قيام الجيش الإسرائيلي بإطلاق النار مما أدى إلى مقتل وجرح مدنيين فلسطينيين عزّل ؛ وأكد فيه من جديد أن اتفاقية جنيف المتعلقة بحماية المدنيين وقت الحرب المؤرخة في ١٢ آب/ أغسطس ١٩٤٩ تنطبق على الاراضي الفلسطينية والاراضي العربية الاخرى التي تحتلها إسرائيل منذ عام ١٩٦٧ ، بما فيها القدس ؛ وطلب

فيه مرة أخرى إلى إسرائيل ، السلطة القائمة بالاحتلال ، أن تتقيد فورا وبدقة بتلك الاتفاقية ، كما دعا فيه إلى ممارسة أقصى قدر من ضبط النفس من أجل المساهمة في إحلال السلم ؛ وأكد فيه الحاجة الملحة إلى التوصل إلى تسوية عادلة ودائمة وسلمية للنزاع العربي الإسرائيلي ؛ وطلب فيه من الامين العام أن يدرس الحالة الراهنة في الاراضي المحتلة مستخدما جميع الوسائل المتاحة له وأن يقدم تقريرا يتضمن توصياته بشأن الطرق والوسائل الكفيلة بضمان سلامة وحماية المدنيين الفلسطينيين الذين يعيشون تحت الاحتلال الإسرائيلي .

٥٧ - وفي رسالة مؤرخة في ٤ كانون الثاني/يناير ١٩٨٨ ، موجهة إلى رئيس مجلس الامن (S/19402) ، طلب الممثل الدائم للاردن لدى الامم المتحدة بوصفه رئيسا للمجموعة العربية لشهر كانون الثاني/يناير عقد اجتماع عاجل لمجلس الامن لبحث الحالة في الاراضي الفلسطينية والاراضي العربية الاخرى المحتلة . ونظر مجلس الامن في البند في جلسته ٢٧٨٠ المعقودة في ٥ كانون الثاني/يناير ١٩٨٨ .

٥٨ - وفي تلك الجلسة ، اتخذ مجلس الامن بالإجماع القرار ٦٠٧ (١٩٨٨) ، الذي أكد فيه من جديد مرة أخرى أن اتفاقية جنيف المتعلقة بحماية المدنيين وقت الحرب ، المؤرخة في ١٢ آب/أغسطس ١٩٤٩ ، تنطبق على الاراضي الفلسطينية والاراضي العربية الاخرى التي تحتلها إسرائيل منذ عام ١٩٦٧ ، بما فيها القدس ؛ وطلب فيه إلى إسرائيل أن تمتنع عن ابعاد أي مدنيين فلسطينيين من الاراضي المحتلة ؛ وطلب بشدة من إسرائيل ، السلطة القائمة بالاحتلال ، أن تتقيد بالتزاماتها الناشئة عن الاتفاقية ؛ وقرر إبقاء الحالة في الاراضي الفلسطينية والاراضي العربية الاخرى التي تحتلها إسرائيل منذ عام ١٩٦٧ ، بما فيها القدس ، قيد الاستعراض .

٥٩ - واستانف مجلس الامن النظر في البند في جلسته ٢٧٨١ المعقودة في ١٤ كانون الثاني/يناير ١٩٨٨ . وفي تلك الجلسة ، اتخذ المجلس القرار ٦٠٨ (١٩٨٨) بأغلبية ١٤ صوتا مقابل لا شيء مع امتناع عضو واحد عن التصويت . وأعرب المجلس ، بموجب ذلك القرار ، عن أسفه البالغ لان إسرائيل ، السلطة القائمة بالاحتلال ، قامت بإبعاد مدنيين فلسطينيين ، متحدية القرار ٦٠٧ (١٩٨٨) ؛ وطلب إلى إسرائيل إلغاء أمر إبعاد المدنيين الفلسطينيين ، وكفالة العودة الآمنة والفورية إلى الاراضي الفلسطينية المحتلة لمن تم إبعادهم بالفعل ؛ كما طلب من إسرائيل أن تكف فورا عن إبعاد أي فلسطينيين مدنيين آخرين من الاراضي المحتلة ؛ وقرر إبقاء الحالة قيد الاستعراض .

٦٠ - واستأنف مجلس الأمن نظره في البند في جلساته من ٢٧٨٥ إلى ٢٧٨٧ المعقودة في ٢٧ و ٢٨ كانون الثاني/يناير ١٩٨٨ ، وفي جلستيه ٢٧٨٩ و ٢٧٩٠ المعقودتين في ١ شباط/فبراير ١٩٨٨ ، إذ كان معروضا عليه التقرير المؤرخ في ٢١ كانون الثاني/يناير ١٩٨٨ المقدم من الأمين العام عملا بقرار مجلس الأمن ٦٠٥ (١٩٨٧) المؤرخ في ٢٢ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٧ (S/19443) .

٦١ - واشترك ممثل السنغال ، بوصفه أيضا رئيس اللجنة ، في المناقشة التي دارت في جلسة مجلس الأمن ٢٧٨٦ ، المعقودة في ٢٧ كانون الثاني/يناير ١٩٨٨ ، فأثنى على التقرير الذي قدمه الأمين العام ووصفه بأنه تقرير كامل متوازن يُعتمد عليه . وأعرب عن ارتياحه لأن التقرير يؤكد الواجب الخاص الذي على الأمم المتحدة إزاء الشعب الفلسطيني ، وضرورة التوصل إلى تسوية عادلة دائمة لمشكلة الشرق الأوسط عن طريق المفاوضات . وأكد مرة أخرى ، مشيرا إلى القمع المتصف بالعنف في الأراضي المحتلة ، على المسؤولية الأساسية التي يتحملها المجلس المنوط به كفالة السلم والأمن الدوليين ، وطالب المجلس بأن يتخذ التدابير الكفيلة بجعل اسرائيل تتقيد بالتزاماتها وواجباتها باعتبارها سلطة قائمة بالاحتلال ، وذلك بموجب اتفاقية جنيف الرابعة المتعلقة بحماية المدنيين وقت الحرب ، المؤرخة في ١٢ آب/اغسطس ١٩٤٩ . وكذلك طالب الرئيس بتعزيز منظمات المساعدة الانسانية في إطار جهد دولي لانعاش أحوال السكان الفلسطينيين ، وببذل الجهود مجددا ، عن طريق مجلس الأمن ، بهدف بدء عملية تفاوضية تؤدي إلى تسوية عادلة دائمة لمشكلة الشرق الأوسط ، بما في ذلك قضية فلسطين .

٦٢ - وفي الجلسة ٢٧٩٠ المعقودة في ١ شباط/فبراير ١٩٨٨ ، كان معروضا على مجلس الأمن مشروع قرار (S/19466) ، مقدم من الأرجنتين والجزائر وزامبيا والسنغال ونيبال ويوغوسلافيا ، يطالب فيه المجلس اسرائيل ، بوصفها السلطة القائمة بالاحتلال وبوصفها طرفا متعاقدا ساميا في اتفاقية جنيف المتعلقة بحماية المدنيين وقت الحرب ، المؤرخة في ١٢ آب/اغسطس ١٩٤٩ ، أن تقبل انطباق الاتفاقية بحكم القانون على الأراضي الفلسطينية والأراضي العربية الأخرى المحتلة منذ عام ١٩٦٧ ، بما فيها القدس ، وأن تفي بالتزاماتها بموجب تلك الاتفاقية وفاء كاملا ؛ ويشير إلى التزام جميع الأطراف المتعاقدة السامية بأن تضمن احترام الاتفاقية في جميع الظروف ؛ ويطالب مرة أخرى اسرائيل بأن تكف فورا عن السياسات والممارسات التي تنتهجها وتنتهك حقوق الانسان للشعب الفلسطيني ؛ ويطلب من اسرائيل أن تسهل مهمة وكالات الإغاثة الانسانية ويطلب من جميع الأعضاء أن يقدموا دعمهم الكامل إلى تلك الوكالات ؛ ويطلب إلى الأمين العام أن

يواصل رصد الحالة في الأراضي المحتلة بجميع الوسائل المتاحة له وأن يقدم عنها تقارير منتظمة وفي الوقت المناسب إلى المجلس ؛ ويؤكد مسيس الحاجة إلى أن يتم ، تحت رعاية الأمم المتحدة ، تحقيق تسوية شاملة وعادلة ودائمة للنزاع العربي الاسرائيلي الذي تشكل القضية الفلسطينية جزءا لا يتجزأ منه ، ويعرب عن تصميمه على أن يعمل على تحقيق هذه الغاية ؛ ويطلب إلى الأمين العام أن يواصل مساعيه لتشجيع هذه التسوية وأن يبقي المجلس على اطلاع على هذه المساعي بصورة منتظمة ؛ ويقرر أن يبقي الحالة قيد الاستعراض .

٦٣ - وفي الجلسة نفسها ، انتقل مجلس الأمن إلى التصويت على مشروع القرار ، الذي حظي بتأييد ١٤ صوتا مقابل صوت واحد معارض (الولايات المتحدة الأمريكية) ، مع عدم امتناع أي عضو عن التصويت ، ولم يعتمد بسبب هذا التصويت السلبي لعضو دائم من أعضاء المجلس .

٦٤ - وفي رسالة مؤرخة في ٢٩ آذار/مارس ١٩٨٨ موجهة إلى رئيس مجلس الأمن (S/19700) ، طلب ممثل تونس الدائم لدى الأمم المتحدة ، بوصفه رئيس المجموعة العربية لشهر آذار/مارس ، عقد جلسة عاجلة لمجلس الأمن لمناقشة الحالة في الأراضي العربية المحتلة . واستأنف مجلس الأمن النظر في هذا البند في جلسته ٢٨٠٤ المعقودة في ٣٠ آذار/مارس ١٩٨٨ .

٦٥ - وفي الجلسة ٢٨٠٤ للمجلس ، اشترك ممثل السنغال في المناقشة ، بوصفه أيضا رئيس اللجنة . وشدد على زيادة تفاقم الحالة في المنطقة ، على النحو المبين في رسالته الموجهة إلى رئيس مجلس الأمن في التاريخ نفسه (A/43/264-S/19710) ، (انظر الفقرة ٤٣ أعلاه) . وناشد مجلس الأمن أن يتخذ إجراء بشأن التوصيات المعتمدة بتوافق الآراء في المؤتمر الدولي المعني بقضية فلسطين ، المعقود في عام ١٩٨٣ ، المصدق عليها عدة مرات بأغلبية متزايدة في الجمعية العامة والداعية إلى عقد مؤتمر دولي للسلام في الشرق الأوسط . كذلك أكد الرئيس على أن قضية فلسطين قد دخلت الآن مرحلة حاسمة ، وحث على بذل جهود متزايدة لإيجاد حل عادل دائم لهذه القضية . ووجه نداءً عاجلا إلى جميع أعضاء المجلس ليقدموا اسهاما ايجابيا لاعتماد تدابير مناسبة تكفل اتباع سياسة الحوار بين الأطراف المعنية ، من أجل وضع حد للحالة المأساوية التي استمرت ما يزيد عن أربعين عاما .

٦٦ - واستأنف مجلس الامن النظر في البند في جلستين أخريين عقدتا في ١٤ و ١٥ نيسان/ابريل ١٩٨٨ . واشترك رئيس اللجنة بالنيابة في المناقشة في الجلسة ٢٨٠٥ ، المعقودة في ١٤ نيسان/ابريل ١٩٨٨ ، فقال انه على الرغم من القرارات التي اتخذها مجلس الامن منذ كانون الاول/ديسمبر ١٩٨٧ والنداءات القوية التي وجهها المجتمع الدولي كله إلى اسرائيل فقد واصلت السلطات الاسرائيلية سياستها القمعية وشددتها . وناشد كل من يعنيهم الامر استخدام كل وسيلة ممكنة لضمان أمن وحماية المدنيين الفلسطينيين الذين يعيشون تحت الاحتلال ، ومضاعفة الجهود المشتركة من أجل عقد المؤتمر الدولي للسلام في الشرق الأوسط ، وفقا لقرار الجمعية العامة ٥٨/٣٨ جيم . وحث المجلس على اتخاذ التدابير اللازمة لتحقيق ذلك ، كما ناشد الامين العام تنفيذ التوصيات الواردة في تقريره (S/19443) كي يتسنى تقديم المساعدة الانسانية اللازمة إلى الشعب الفلسطيني الذي يعاني منذ وقت طويل في الأراضي المحتلة .

٦٧ - وفي الجلسة ٢٨٠٦ ، المعقودة في ١٥ نيسان/ابريل ١٩٨٨ ، نظر مجلس الامن في مشروع قرار (S/19780) مقدم من الارجنتين والجزائر وزامبيا والسنغال ونيبال ويوغوسلافيا . وينص ذلك المشروع على أن يحث المجلس اسرائيل ، بوصفها السلطة القائمة بالاحتلال ، على التقيد فورا وبدقة باتفاقية جنيف المتعلقة بحماية المدنيين وقت الحرب ، المؤرخة في ١٢ آب/اغسطس ١٩٤٩ ، وعلى الكف فورا عن سياساتها وممارساتها التي تشكل انتهاكا لأحكام الاتفاقية ؛ وعلى إلغاء أمر إبعاد المدنيين الفلسطينيين وكفالة العودة الآمنة والفورية إلى الاراضي الفلسطينية المحتلة لمن تم إبعادهم بالفعل ؛ كما يحث اسرائيل مرة أخرى على أن تكف فورا عن إبعاد أي مدنيين فلسطينيين من الأراضي المحتلة ؛ ويدين سياسات وممارسات اسرائيل ، السلطة القائمة بالاحتلال ، التي تنتهك حقوق الانسان للشعب الفلسطيني في الاراضي المحتلة ، ولاسيما قيام الجيش الاسرائيلي بإطلاق النار ، مما أسفر عن قتل وجرح مدنيين فلسطينيين عُزّل ؛ ويؤكد الحاجة الملحة للتوصل ، تحت رعاية الامم المتحدة ، إلى تسوية شاملة وعادلة ودائمة للنزاع العربي الاسرائيلي ، الذي تمثل المشكلة الفلسطينية جزءا لا يتجزأ منه ؛ ويعرب عن تصميمه على العمل لبلوغ هذه الغاية ؛ ويطلب إلى الامين العام أن يقدم تقارير دورية عن الحالة في الاراضي المحتلة ، بما في ذلك الجوانب المتصلة بالمساعي الرامية إلى كفالة سلامة وحماية المدنيين الفلسطينيين الذين يعيشون تحت الاحتلال الاسرائيلي ؛ ويقرر إبقاء الحالة في الاراضي الفلسطينية والاراضي العربية الاخرى التي تحتلها اسرائيل منذ عام ١٩٦٧ ، بما فيها القدس ، قيد الاستعراض .

٦٨ - وقد أيد مشروع القرار ١٤ عضوا وعارضه عضو واحد (الولايات المتحدة الامريكية) ولم يعتمد نتيجة لهذا الصوت المعارض ، الذي أدلى به أحد الاعضاء الدائمين في المجلس .

٦٩ - وفي رسالة مؤرخة في ١٩ نيسان/ابريل ١٩٨٨ (S/19798) ، طلب الممثل الدائم لتونس لدى الامم المتحدة عقد اجتماع عاجل لمجلس الامن لبحث المسألة الناشئة عن عدوان اسرائيل المتعمد الجديد على السلامة الاقليمية لتونس وسيادتها . وأفادت الرسالة أنه في يوم ١٦ نيسان/ابريل ١٩٨٨ تسللت مجموعة كوماندوز من الإرهابيين إلى مسكن السيد خليل الوزير ، نائب القائد العام للقوات المسلحة الفلسطينية وعضو المجلس المركزي لمنظمة التحرير الفلسطينية ، وقامت باغتياله على مرأى من زوجته وابنته . كما قُتل ثلاثة أشخاص آخرون في هذا العدوان . وقد أكد التحقيق الذي أجرته الحكومة التونسية المسؤولية المباشرة لإسرائيل عن هذا العدوان . وبناء عليه ، دعت الحكومة التونسية مجلس الامن إلى أن يدين بقوة الإرهاب الاسرائيلي وإلى أن يتخذ التدابير اللازمة لمنع تجدد هذه الاعمال والحيلولة دون ذلك . ونظر المجلس في هذا البند في أربع جلسات عقدت في الفترة ما بين ٢١ و ٢٥ نيسان/ابريل ١٩٨٨ .

٧٠ - وفي الجلسة ٢٨٠٧ التي عقدها المجلس في ٢١ نيسان/ابريل ١٩٨٨ ، اشترك ممثل السنغال ، أيضا بصفته رئيس اللجنة ، في المناقشة وطلب إلى المجلس أن يدين إدانة قاطعة الانتهاك المتكرر لسيادة تونس وسلامتها الاقليمية ، وأن يدين من ناحية أخرى اغتيال خليل الوزير باعتباره عملا إرهابيا لا يمكن للمجتمع الدولي أن يسكت عنه ، وفقا للمبادئ التي حددها كل من مجلس الامن والجمعية العامة .

٧١ - وقال رئيس اللجنة إنه ما لم نجد حلا سياسيا يكفل للفلسطينيين ممارسة حقهم ، غير القابل للتصرف ، في تقرير المصير وإنشاء دولة فلن يمكن وقف دورة العنف في المنطقة . ولا يمكن لعمليات الاغتيال وتدابير القمع أن تخدم قضية السلم . بل أنها لا تعدو أن تعطل التوصل إلى تسوية سلمية وتشكك في قدرة الامم المتحدة على إيجاد حلول عادلة ودائمة للصراعات الطويلة الامد . واختتم كلمته قائلا إنه ينبغي التماس هذا الحل في إطار المؤتمر الدولي للسلام في الشرق الأوسط وفقا لقرارات الجمعية العامة .

٧٢ - وفي الجلسة ٢٨٢٠ ، المعقودة في ٥ نيسان/ابريل ١٩٨٨ ، اعتمد مجلس الامن ، بأغلبية ١٤ صوتا مقابل لا شيء وامتناع عضو واحد عن التصويت ، القرار ٦١١ (١٩٨٨) .

وبهذا القرار أدان مجلس الأمن إدانة شديدة العدوان المرتكب في ١٦ نيسان/ابريل ١٩٨٨ ضد سيادة تونس وسلامتها الاقليمية في انتهاك صارخ لميثاق الامم المتحدة والقانون الدولي وقواعد السلوك الدولية ، وحث الدول الاعضاء على اتخاذ تدابير لمنع ارتكاب مثل هذه الاعمال ضد سيادة أي من الدول أو سلامتها الاقليمية ، وأعرب عن تصميمه على اتخاذ الخطوات اللازمة لكفالة تنفيذ القرار ؛ وطلب إلى الامين العام أن يقدم تقريرا على وجه السرعة إلى مجلس الأمن عن أية عناصر جديدة تتاح له وتتعلق بهذا العدوان ؛ وقرر أن يبقي هذه المسألة قيد نظره .

٧٣ - وقد أصدر رئيس مجلس الأمن ، بعد إجراء مشاورات ، البيان التالي باسم أعضاء المجلس ، في ٢٦ آب/أغسطس ١٩٨٨ :

"يساور أعضاء مجلس الأمن شديد القلق بسبب استمرار تدهور الحالة في الأراضي الفلسطينية التي تحتلها اسرائيل منذ عام ١٩٦٧ ، بما فيها القدس ، لاسيما الحالة الراهنة المنذرة بالسوء والخطر الناجمة عن إغلاق بعض المناطق ، وفرض حظر التجول ، وما ترتب على ذلك من زيادة في عدد الاصابات والوفيات التي وقعت .

"إن أعضاء مجلس الأمن يشعرون بقلق عميق لإصرار اسرائيل ، السلطة القائمة بالاحتلال ، على مواصلة سياستها في إبعاد المدنيين الفلسطينيين انتهاكا لقرارات مجلس الأمن واتفاقية جنيف الرابعة ، كما تجلى ذلك يوم ١٧ آب/أغسطس ١٩٨٨ بطردها أربعة مدنيين فلسطينيين إلى لبنان وقرارها بطرد ٤٠ غيرهم . إن الاعضاء يطلبون الى اسرائيل أن تقلع فورا عن إبعاد أي مدني فلسطيني وأن تكفل فورا سلامة عودة من سبق إبعادهم .

"ويرى أعضاء المجلس أن للحالة الراهنة في الاراضي المحتلة ، التي ورد وصفها في الفقرة ١ أعلاه ، عواقب وخيمة على المساعي الرامية الى تحقيق سلم شامل وعادل ودائم في الشرق الأوسط .

"إنهم يؤكدون من جديد أن اتفاقية جنيف المتعلقة بحماية المدنيين وقت الحرب ، المبرمة في ١٢ آب/أغسطس ١٩٤٩ ، تسري على الاراضي الفلسطينية والاراضي العربية الاخرى التي تحتلها اسرائيل منذ عام ١٩٦٧ ، بما فيها القدس ، ويطلبون من الاطراف المتعاقدة السامية كفالة احترام هذه الاتفاقية .

"إن أعضاء مجلس الامن ، إذ يشيرون إلى قرارات المجلس ، سيبقون الحالة في الاراضي الفلسطينية المحتلة ، بما فيها القدس ، قيد الاستعراض" .

(ج) الإجراء الذي اتخذته الجمعية العامة

٧٤ - نظرت اللجنة ببالغ القلق في الآثار القانونية والسياسية المترتبة على "قانون مكافحة الإرهاب لعام ١٩٨٧" الذي سنته الولايات المتحدة ، الذي ترى اللجنة أنه يؤثر لا على عمل اللجنة والامم المتحدة فقط بل وعلى احتمالات السلم في الشرق الاوسط أيضا . وكانت اللجنة قد درست هذه المسألة بصورة مبدئية قبل اعتماد التشريع وأعربت عن قلقها الشديد من خلال رئيسها ، في الجلسة ١٣٦ للجنة العلاقات مع البلد المضيف المعقودة في ١٤ تشرين الاول/اكتوبر ١٩٨٧ . كما اجتمع أعضاء مكتب اللجنة مع الامين العام في ١٣ تشرين الاول/اكتوبر ١٩٨٧ لمناقشة هذه المسألة . وفي الجلسة ١٤٤ ، المعقودة في ٢٠ تشرين الاول/اكتوبر ١٩٨٧ ، نظرت اللجنة في هذه المسألة بمزيد من التفصيل وأحاطت علما بمقررات وبيانات اعتمدتها مجموعة الدول العربية في الامم المتحدة ، ومكتب التنسيق لحركة بلدان عدم الانحياز ، ومنظمة المؤتمر الإسلامي ، فضلا عن الانشطة المعارضة للتشريع التي اضطلعت بها لجنة التنسيق بين المنظمات غير الحكومية في أمريكا الشمالية بشأن قضية فلسطين .

٧٥ - ولاحظت اللجنة أن الجمعية العامة نظرت في هذه المسألة في دورتها الثانية والاربعين في إطار البند المعنون "تقرير لجنة العلاقات مع البلد المضيف" واعتمدت القرار ٢١٠/٤٢ ، المؤرخ في ١٧ كانون الاول/ديسمبر ١٩٨٧ ، بأغلبية ١٤٣ صوتا مقابل صوت واحد (إسرائيل) بينما لم يمتنع أحد عن التصويت . وبمقتضى ذلك القرار أحاطت الجمعية العامة علما مع التقدير بموقف الامين العام بشأن بعثة المراقب الدائم عن منظمة التحرير الفلسطينية لدى الامم المتحدة ؛ وكررت التأكيد على أن بعثة المراقب الدائم عن منظمة التحرير الفلسطينية لدى الامم المتحدة مشمولة بأحكام اتفاق المقر وأنه ينبغي تمكينها من إقامة أماكن عمل ومرافق كافية لاداء مهامها ، والاحتفاظ بها ، وتمكين موظفي البعثة من دخول الولايات المتحدة والبقاء فيها لاداء مهامهم الرسمية ؛ وطلبت من البلد المضيف أن يتقيد بالتزاماته التعاهدية بموجب اتفاق مقر الامم المتحدة ، وأن يمتنع ، في هذا الصدد ، عن اتخاذ أي إجراء يكون من شأنه منع بعثة المراقب الدائم عن منظمة التحرير الفلسطينية لدى الامم المتحدة من أداء مهامها الرسمية ؛ وطلبت إلى الامين العام اتخاذ تدابير فعالة لضمان الاحترام التام لاتفاق المقر وتقديم تقرير إلى الجمعية العامة دونما إبطاء عن أي تطورات أخرى في هذه المسألة ؛ وقررت إبقاء هذه المسألة قيد الاستعراض الفعلي .

٧٦ - وبما أن المسألة ظلت بلا حل ، استؤنفت الدورة الثانية والاربعون للجمعية العامة في ٢٩ شباط/فبراير ١٩٨٨ بناء على طلب ممثل البحرين الدائم لدى الامم المتحدة بصفته رئيسا للمجموعة العربية خلال شهر شباط/فبراير ١٩٨٨ (A/42/919) وممثل زمبابوي الدائم لدى الامم المتحدة بصفته رئيسا لمكتب التنسيق لحركة بلدان عدم الانحياز (A/42/921) . وأيد هذا الطلب بقوة ممثل الكويت الدائم لدى الامم المتحدة بصفته رئيسا لمنظمة المؤتمر الإسلامي (A/42/922) كما أيده رئيس اللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف (A/42/924) . وعقدت الجمعية العامة خمس جلسات عامة بشأن هذه المسألة في الفترة من ٢٩ شباط/فبراير إلى ٢ آذار/مارس ١٩٨٨ .

٧٧ - واشترك رئيس اللجنة في المناقشة في الجلسة العامة ١٠١ للجمعية العامة ، المعقودة في ٢٩ شباط/فبراير ١٩٨٨ ، وأعرب عن تقدير اللجنة للجهود التي يبذلها الامين العام حسبما تبين في تقريره (A/42/915) . وقال إن الخطر يهدد أداء الامم المتحدة لوظيفتها على الوجه الصحيح وقدرتها على الوفاء بولايتها بمقتضى الميثاق ؛ وأن اللجنة يساورها الانزعاج البالغ لعدم تقديم حكومة الولايات المتحدة تأكيدات بأن الترتيبات الراهنة المتعلقة ببعثة المراقب عن منظمة التحرير الفلسطينية لن تُقلص أو تتأثر بخلاف ذلك بفعل أي تشريع جديد ، ولأن البلد المضيف ما زال غير راغب في الدخول رسميا في إجراء يرمي إلى تسوية النزاع بموجب البند ٢١ من اتفاق المقر . ومن شأن تنفيذ حكومة الولايات المتحدة للتشريع الجديد أن يحول دون ممارسة منظمة التحرير الفلسطينية لحقها في المشاركة في جهود الامم المتحدة الرامية إلى إيجاد تسوية شاملة وعادلة لقضية فلسطين أضحت تمس الحاجة إليها عن ذي قبل في ضوء الاحداث التي تجري في الأراضي الفلسطينية المحتلة منذ كانون الاول/ديسمبر ١٩٨٧ .

٧٨ - واعتمدت الجمعية العامة في جلستها العامة ١٠٤ ، المعقودة في ٢ آذار/مارس ١٩٨٨ ، القرار ٢٣٩/٤٢ ألف ، بأغلبية ١٤٣ صوتا مقابل صوت واحد (إسرائيل) ، وبمقتضاه أكدت من جديد أن بعثة المراقب الدائم عن منظمة التحرير الفلسطينية لدى الامم المتحدة بنيويورك تشملها أحكام اتفاق المقر ؛ واعتبرت أن تطبيق التشريع قيد البحث سيكون مناقضا للالتزامات القانونية الدولية للبلد المضيف بموجب ذلك الاتفاق ؛ واعتبرت أن هناك نزاعا بين الامم المتحدة والولايات المتحدة الامريكية ، البلد المضيف ، بشأن تفسير وتطبيق اتفاق المقر ، وأنه ينبغي إعمال الإجراء الخاص بتسوية المنازعات المنصوص عليه في البند ٢١ من الاتفاق ؛ وطلبت إلى البلد المضيف أن يفي بالتزاماته التعاهدية بموجب الاتفاق ، وأن يكفل عدم اتخاذ أي إجراء من شأنه خرق

الترتيبات الراهنة المتعلقة بالمهام الرسمية لبعثة المراقب الدائم عن منظمة التحرير الفلسطينية لدى الامم المتحدة بنيويورك ؛ وطلبت من الامين العام مواصلة جهوده لتنفيذ أحكام الاتفاق ، وقررت إبقاء المسألة قيد الاستعراض النشط .

٧٩ - وفي الجلسة ذاتها ، اعتمدت الجمعية العامة أيضا القرار ٢٣٩/٤٢ باء بأغلبية ١٤٣ صوتا مقابل لا شيء ، وبمقتضاه قررت ، عملا بالمادة ٩٦ من ميثاق الامم المتحدة ، أن تطلب من محكمة العدل الدولية فتوى بشأن ما إذا كانت الولايات المتحدة الامريكية ، كطرف في اتفاق المقر ، ملزمة بالدخول في تحكيم وفقا للفرع ٢١ من الاتفاق .

٨٠ - وأحاطت اللجنة علما كذلك بتقريري الامين العام اللاحقين (A/42/915/Add.2 و Add.3) اللذين أبلغ فيهما الجمعية العامة بقرار حكومة الولايات المتحدة إغلاق مكتب بعثة المراقب الدائم عن منظمة التحرير الفلسطينية لدى الامم المتحدة ، وهو القرار الذي اعترض عليه الامين العام بوصفه انتهاكا واضحا لاتفاق المقر المعقود بين الامم المتحدة والولايات المتحدة . وشاركت اللجنة فيما تلا من جلسات دورة الجمعية العامة الثانية والاربعين المستأنفة ، المعقودة في الفترة ما بين ١٨ آذار/مارس و ٢٢ آذار/مارس ١٩٨٨ .

٨١ - وأدلى رئيس اللجنة بالنيابة ببيان في أثناء المناقشة التي دارت في الجلسة العامة ١٠٦ ، التي عقدتها الجمعية العامة في ٢١ آذار/مارس ١٩٨٨ ، وقال إن القرار الذي اتخذه البلد المضيف ستكون له نتائج عكسية وسيعرض قضية السلم للخطر . وقال إنه وفقا لما أكدته الجمعية العامة مرارا فإن اشتراك منظمة التحرير الفلسطينية في جميع الجهود والمداولات والمؤتمرات الخاصة بالشرق الاوسط هو أمر ضروري لحل قضية فلسطين ، التي هي لب النزاع في الشرق الاوسط . وقال إن اللجنة تود مرة أخرى أن تحث حكومة البلد المضيف على أن تمتنع عن تنفيذ التدبير المقترح وأن تتخذ على نحو عاجل الخطوات الكفيلة بحسم النزاع عن طريق الالية المنصوص عليها في اتفاق المقر .

٨٢ - واتخذت الجمعية العامة القرار ٢٣٠/٤٢ ، في جلستها العامة ١٠٩ المعقودة في ٢٣ آذار/مارس ١٩٨٨ ، بأغلبية ١٤٨ صوتا مقابل صوتين (اسرائيل والولايات المتحدة الامريكية) . وبموجب ذلك القرار ، أيدت الجمعية العامة بقوة موقف الامين العام ؛ وأكدت من جديد أن بعثة المراقب الدائم عن منظمة التحرير الفلسطينية لدى الامم المتحدة بنيويورك تشملها أحكام اتفاق المقر ، وأن لمنظمة التحرير الفلسطينية الحق

في إنشاء أماكن عمل ومرافق كافية للقيام بمهامها وفي الاحتفاظ بمثل هذه الاماكن والمرافق ، وأنه ينبغي تمكين موظفي البعثة من دخول الولايات المتحدة والبقاء فيها للاضطلاع بمهامهم الرسمية ؛ وقررت أن تطبيق وإنفاذ التشريع قيد النظر لا يتمشيان مع اتفاق المقر ويتناقضان مع الالتزامات القانونية الدولية للبلد المضيف ؛ وأكدت من جديد أن هناك نزاعا بين الامم المتحدة والبلد المضيف بشأن تفسير أو تطبيق اتفاق المقر ، وأنه ينبغي إعمال الإجراء الخاص بتسوية المنازعات المنصوص عليه في الاتفاق ؛ وطلبت إلى الامين العام أن يواصل جهوده لضمان تشكيل هيئة التحكيم المنصوص عليها في الاتفاق تشكيلا سليما ؛ وأعربت عن استيائها من عدم وفاء البلد المضيف بالتزاماته بموجب الاتفاق ، وحثته على التقيد بهذه الالتزامات والامتناع عن اتخاذ أي إجراء لا يتمشى مع الاتفاق ؛ وطلبت إلى الامين العام أن يتخذ ، عند الضرورة ، تدابير مناسبة ، ذات صفة أولية ، من أجل ضمان اضطلاع بعثة المراقب الدائم عن منظمة التحرير الفلسطينية بمهامها الرسمية ، وأن يقدم تقريرا إلى الجمعية العامة عن التطورات الاخرى .

٨٣ - واستؤنفت الدورة الثانية والاربعون للجمعية العامة للمرة الثالثة في ١٣ أيار/مايو ١٩٨٨ ، إثر صدور فتوى من محكمة العدل الدولية في ٢٦ نيسان/ابريل ١٩٨٨ استجابة لقرار الجمعية العامة ٤٢/٢٣٩ باء . ولاحظت اللجنة مع التقدير أن المحكمة رأت بالإجماع أن "الولايات المتحدة الامريكية ، بوصفها طرفا في الاتفاق بين الامم المتحدة والولايات المتحدة الامريكية بشأن مقر الامم المتحدة ، المؤرخ في ٢٦ حزيران/يونيه ١٩٤٧ ، ملزمة وفقا للبند ٢١ من ذلك الاتفاق ، بقبول التحكيم لتسوية النزاع بينها وبين الامم المتحدة" (A/42/952) .

٨٤ - وتكلم رئيس اللجنة بالنيابة في الجلسة العامة ١١٣ للجمعية العامة ، المعقودة في ١٣ أيار/مايو ١٩٨٨ ، فطلب إلى الجمعية أن تؤيد الفتوى . وأعرب عن صادق أمل اللجنة في أن يعمد البلد المضيف ، في ضوء هذه الفتوى ، إلى إعادة النظر في التدابير التي اعتُمدت لتنفيذ ذلك التشريع غير الحصيف والتخلي عن اعتزامه عرض المسألة على المحاكم المحلية . وأضاف قائلا إن اللجنة تحث من جديد البلد المضيف على إلغاء ١١ ـع الذي ينطوي على آثار ضارة بالانشطة التي تضطلع بها المنظمات غير الحكومية لصالح القضية الفلسطينية ، فضلا عن إمكانية إغلاق مكتب منظمة التحرير الفلسطينية .

٨٥ - وفي الجلسة نفسها ، اتخذت الجمعية العامة ، بأغلبية ١٣٦ صوتا ضد صوتين (إسرائيل والولايات المتحدة الأمريكية) ، القرار ٤٢/٢٣٣ الذي أعربت فيه عن تقديرها لمحكمة العدل الدولية لأنها رأت أن من المستصوب التبكير بالرد على طلب الفتوى ولأنها عجّلت إجراءاتها ؛ وأحاطت علما بفتوى محكمة العدل الدولية المؤرخة في ٢٦ نيسان/ابريل ١٩٨٨ وأيدت هذه الفتوى ؛ وحثت البلد المضيف على الوفاء بالتزاماته القانونية الدولية وعلى أن يعمل طبقا للفتوى ، وأن يقوم بالتالي بتعيين محكم في هيئة التحكيم التي ينص عليها البند ٢١ من الاتفاق ؛ وطلبت إلى الأمين العام أن يواصل جهوده في هذا الصدد ، وأن يقدّم دون إبطاء تقريرا إلى الجمعية العامة عما يستجد في هذه المسألة ؛ وقررت إبقاء المسألة قيد الاستعراض النشط .

٨٦ - وفي هذا الصدد ، أحاطت اللجنة علما بتقرير الأمين العام الوارد في الوثيقة A/42/915/Add.5 ، المتضمن الحكم الصادر في ٢٩ حزيران/يونيه ١٩٨٨ عن قاضي منطقة مانهاتن القضائية للولايات المتحدة بشأن بعثة المراقب الدائم عن منظمة التحرير الفلسطينية لدى الأمم المتحدة . وقد قضى الحكم برفض الدعوى التي أقامتها حكومة الولايات المتحدة سعيا الى إغلاق بعثة منظمة التحرير الفلسطينية بموجب قانون مكافحة الإرهاب الذي أصدره الكونغرس في العام الماضي . كما أحاطت اللجنة علما بقرار حكومة الولايات المتحدة عدم استئناف الحكم الصادر عن محكمة المنطقة الفيدرالية لمنطقة جنوب نيويورك .

٣ - الإجراءات التي اتخذتها اللجنة لتشجيع عقد المؤتمر الدولي للسلام في الشرق الأوسط ، وفقا لقرار الجمعية العامة ٣٨/٥٨ جيم المؤرخ في ١٣ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٣

٨٧ - لاحظت الجمعية العامة مع الارتياح ، في القرار ٤٢/٦٦ دال المؤرخ في ٢ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٧ ، توافق الآراء الدولي الدائب التزايد المؤيد لعقد المؤتمر الدولي للسلام في الشرق الأوسط في وقت مبكر ؛ وقررت مرة أخرى أن قضية فلسطين هي جوهر النزاع العربي الإسرائيلي في الشرق الأوسط ؛ وأكدت من جديد مرة أخرى تأييدها للدعوة إلى عقد المؤتمر الدولي وفقا لأحكام القرار ٣٨/٥٨ جيم ؛ وكررت تأكيد تأييدها للدعوة إلى إنشاء لجنة تحضيرية ؛ وأكدت مرة أخرى الحاجة الماسة لأن تبذل جميع الحكومات مزيدا من الجهود الملموسة والبنّاءة من أجل عقد المؤتمر دون مزيد

من التأخير ؛ وطلبت إلى الأمين العام أن يواصل جهوده ، بالتشاور مع مجلس الأمن ، لعقد المؤتمر ، وأن يقدم تقريرا عن ذلك إلى الجمعية العامة في موعد لا يتجاوز ٣١ آذار/مارس ١٩٨٨ .

٨٨ - وفي ضوء ذلك القرار ، قررت اللجنة مرة أخرى ، عند اعتمادها برنامج عملها (A/AC.183/1988/CRP.1/Rev.1) ، أن تواصل في إطار أنشطتها خلال عام ١٩٨٨ وكأمر ذي أولوية قصوى ، بذل قصارى الجهود لتشجيع المؤتمر الدولي المقترح للسلام في الشرق الأوسط ، في وقت مبكر ، وأن تحث في الوقت نفسه على تحقيق التفاهم وزيادة التعاون بين جميع الأطراف المعنية لحل مشكلة لها هذه الأهمية الأساسية في الحفاظ على السلم والأمن الدوليين .

٨٩ - وفي ضوء الحالة الخطيرة في الأراضي الفلسطينية المحتلة ، قررت اللجنة كذلك إيلاء أعلى أولوية لضرورة ضمان سلامة الفلسطينيين الذين يعيشون تحت الاحتلال الإسرائيلي وحمايتهم ، وفقا لأحكام اتفاقية جنيف المتعلقة بحماية المدنيين وقت الحرب ، المؤرخة في ١٢ آب/أغسطس ١٩٤٩ . وقد أكدت هذه الأهداف في الرسالة الموجهة إلى الأمين العام من رئيس اللجنة في ٣٠ آذار/مارس ١٩٨٨ ، التي تدعو إلى مشاركة جميع الدول والمنظمات الحكومية الدولية في أعمال اللجنة (انظر الفقرة ١٤ أعلاه) . واستجابة لرسالة الأمين العام التي يحيل بها رسالة الرئيس ، وجهت بعض الدول الأعضاء رسائل الى الأمين العام تتضمن مقترحات بشأن أعمال اللجنة . وقررت اللجنة أن تحيط علما بتلك المقترحات وأن توليها الاعتبار في برنامج عملها المقبل .

٩٠ - وكان مما قوى من عزم اللجنة بدرجة كبيرة تزايد قلق المجتمع الدولي ككل بسبب سوء الحالة في الأراضي المحتلة وتوافق الآراء الساحق المؤيد للتوصل إلى تسوية تفاوضية شاملة عن طريق عقد المؤتمر الدولي للسلام في الشرق الأوسط ، حسبما تجلى بشكل خاص في الحلقات الدراسية الإقليمية وفي ندوات واجتماعات المنظمات غير الحكومية بشأن قضية فلسطين التي نظمت تحت إشراف اللجنة (انظر الفرع الرابع - باء أدناه) .

٩١ - وأحاطت اللجنة علما مع التقدير بأن الأمين العام واصل جهوده من أجل عقد المؤتمر وفقا للقرار المذكور أعلاه . وأعربت اللجنة عن ارتياحها ، بصفة خاصة ، لما علمته من تقرير الأمين العام (A/43/272-S/19719) ، المقدم بموجب قرار الجمعية العامة ٦٦/٤٢ ، من أن رئيس مجلس الأمن قد أعلن ، في أعقاب المشاورات التي أجراها

مع أعضاء المجلس ، أن الأعضاء مقتنعون بأن التطورات الأخيرة في الشرق الأوسط ، لا سيما الحالة في الأراضي المحتلة ، تدعو إلى اتخاذ إجراء عاجل لحل المشكلة الأساسية من خلال تسوية شاملة وعادلة ودائمة ، بما في ذلك حل المشكلة الفلسطينية بجميع جوانبها . وقد كان جميع أعضاء مجلس الأمن متفقين على استصواب عقد المؤتمر الدولي للسلام في الشرق الأوسط . وأعلن جميع الأعضاء تقريبا تأييدهم لعقد مؤتمر دولي موضوعي في وقت مبكر تحت رعاية الأمم المتحدة ، بحيث تشترك فيه جميع الأطراف المعنية وأعضاء مجلس الأمن الدائمون الخمسة . وكرر معظم هؤلاء الأعضاء الإعراب عن تأييدهم لقرار الجمعية العامة ٥٨/٣٨ جيم . على أن بعض الأعضاء ، مع استمرارهم في إبداء تحفظات بشأن القرار ٥٨/٣٨ جيم كأساس لعقد مؤتمر دولي ، أكدوا من جديد حق الشعب الفلسطيني في تقرير المصير ، بكل ما يعنيه ذلك ، فضلا عن حق جميع دول المنطقة ، بما فيها إسرائيل ، في الوجود وفي الأمن . وكان من رأي عضو من أعضاء المجلس أنه ليس من الممكن إحراز تقدم أو إيجاد حل سلمي للمشكلة على أساس القرار ٥٨/٣٨ جيم ، وأشار إلى أن هناك مبادرة سلام تجري في مسارها حاليا . ودعا جميع أعضاء مجلس الأمن ، باستثناء عضو واحد ، الأمين العام إلى مواصلة جهوده ومشاوراته بشأن الموضوع فيما يتعلق بقرار الجمعية العامة ٦٦/٤٢ دال .

٩٢ - وأحاطت اللجنة علما كذلك بأن الأمين العام تشاور مع الأطراف المعنية مباشرة فيما يتعلق بمواقفها الحالية بشأن عقد المؤتمر الدولي طبقا للقرار ٥٨/٣٨ جيم . وأحاطت اللجنة علما ، مع الأسف ، بما انتهى إليه الأمين العام من أنه يتضح مرة ثانية من الرسائل التي تلقاها عدم توافر قدر كاف من الاتفاق ، سواء بين الأطراف المعنية مباشرة أو داخل مجلس الأمن ، يسمح بعقد المؤتمر الدولي للسلام في الشرق الأوسط وفقا لما دعا إليه القرار ٦٦/٤٢ دال . وأحاطت علما أيضا بما يراه الأمين العام من أن الأحداث الأخيرة والمستمرة في الضفة الغربية وقطاع غزة المحتلين قد أبرزت بشكل صارخ الضرورة الملحّة لإجراء مفاوضات ، بطريقة تحظى بقبول جميع الأطراف المعنية مباشرة ، من أجل التوصل إلى تسوية شاملة وعادلة ودائمة للنزاع العربي الإسرائيلي .

٩٣ - وترى اللجنة أيضا أن الانتفاضة في الأراضي المحتلة والسياسات والممارسات القمعية التي تتبعها إسرائيل ، السلطة القائمة بالاحتلال ، فضلا عن انتهاكاتها المتكررة لسيادة بلدان المنطقة وسلامتها الاقليمية ، قد أوجدت حالة خطيرة جعلت من اللازم التقدم نحو تسوية شاملة وعادلة ودائمة لقضية فلسطين ، التي هي جوهر الصراع العربي - الإسرائيلي في الشرق الأوسط . وفي الوقت نفسه ، أدت الأحداث التي وقعت خلال

العام إلى زيادة كبيرة في تفهم المشكلة وفي تأييد عقد المؤتمر الدولي المقترح للسلام في الشرق الأوسط ، وذلك لدى الحكومات والمنظمات الحكومية الدولية والمنظمات غير الحكومية والرأي العام الدولي في كل مكان . وتبعا لذلك واصلت اللجنة التأكيد على الضرورة الملحّة لانتهاز مجلس الأمن والأطراف المعنية مباشرة هذه الفرصة لاتخاذ إجراء إيجابي في اتجاه عقد المؤتمر . وأكدت أيضا أنه من الضروري أن يعمد أعضاء مجلس الأمن وغيرهم ممن لم يبدوا حتى الآن الرغبة في التعاون ، إلى إعادة النظر في مواقفهم .

٤ - حضور المؤتمرات والاجتماعات الدولية

٩٤ - منذ تقديم اللجنة تقريرها السابق إلى الجمعية العامة ، تم تمثيلها ، وفقا لولايتها ، في المؤتمرات والاجتماعات الدولية التالية :

(أ) الاجتماعات الخاصة لمجلس الأمم المتحدة لناميبيا المعقودة في نيويورك في ٢٧ تشرين الأول/اكتوبر ١٩٨٧ احتفالا بأسبوع التضامن مع شعب ناميبيا وحركة تحريره ، المنظمة الشعبية لافريقيا الجنوبية الغربية (سوابو) ؛

(ب) المؤتمر الإسلامي السابع عشر لوزراء الخارجية ، المعقود في عمان في الفترة من ١٨ إلى ٢٥ آذار/مارس ١٩٨٨ ؛

(ج) الحلقة الدراسية المعنية بالمسؤولية الدولية عن استقلال ناميبيا ، المعقودة تحت إشراف مجلس الأمم المتحدة لناميبيا في استانبول بتركيا في الفترة من ٣١ إلى ٢٥ آذار/مارس ١٩٨٨ ؛

(د) الدورة العادية الثامنة والاربعون للمجلس الوزاري لمنظمة الوحدة الافريقية والدورة الرابعة والعشرون لمؤتمر رؤساء دول وحكومات منظمة الوحدة الافريقية ، المعقودتان في أديس أبابا باثيوبيا في الفترة من ١٩ إلى ٢٨ أيار/مايو ١٩٨٨ ؛

(هـ) اجتماع للتضامن مع الشعب الفلسطيني وانتفاضته ، نظمته منظمة تضامن الشعوب الافريقية والآسيوية في نيقوسيا ، قبرص ، في الفترة من ٢٨ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ١٩٨٨ ؛

(و) الاجتماع الرسمي لمجلس الامم المتحدة لناميبيا المعقود في ٢٦ آب/ أغسطس ١٩٨٨ ، احتفالا بيوم ناميبيا ؛

(ز) ندوة دولية بشأن الطرق العملية لدعم الحركة النقابية الفلسطينية ، نظمتها لجنة التنسيق الاوروبية للمنظمات غير الحكومية المعنية بالقضية الفلسطينية ، عقدت في جنيف في ٢٨ آب/أغسطس ١٩٨٨ ؛

(ح) مؤتمر وزراء خارجية بلدان عدم الانحياز ، المعقود في نيقوسيا ، في الفترة من ٧ ١٩الى ١٠ أيلول/سبتمبر ١٩٨٨ .

٥ - الإجراءات التي اتخذتها هيئات الامم المتحدة الاخرى وحركة بلدان عدم الانحياز والمنظمات الحكومية الدولية

٩٥ - ظلت اللجنة تتابع باهتمام شديد ما يتصل بقضية فلسطين من أنشطة حركة بلدان عدم الانحياز وهيئات الامم المتحدة والمنظمات الحكومية الدولية . ولاحظت اللجنة على وجه الخصوص القلق المتزايد الذي يشعر به المجتمع الدولي على جميع مستوياته إزاء تدهور الحالة في الاراضي الفلسطينية المحتلة وفي المنطقة ككل نتيجة للسياسات والممارسات التي تتبعها إسرائيل ، وزيادة الشعور بالالحاح الذي عالج به المجتمع الدولي مسالة الحاجة إلى ضمان سلامة وحماية الشعب الفلسطيني الذي يعيش تحت الاحتلال ، والتقدم نحو تسوية شاملة عادلة دائمة لقضية فلسطين . ورحبت اللجنة بتزايد الآراء المؤيدة والقوة الدافعة لعقد المؤتمر الدولي للسلام في الشرق الاوسط وفقا لقرار الجمعية العامة ٥٨/٣٨ جيم . وأحاطت اللجنة علما بصفة خاصة بالوثائق التالية :

(أ) البلاغ الختامي الصادر عن اجتماع وزراء ورؤساء وفود بلدان حركة عدم الانحياز إلى الدورة الثانية والاربعين للجمعية العامة للامم المتحدة المعقود في نيويورك في الفترة من ٥ إلى ٧ تشرين الاول/اكتوبر ١٩٨٧ (A/42/681 ، الفصلان الثامن عشر والعشرون) ؛

(ب) البيان الختامي الصادر عن مؤتمر القمة العربي الطارئ المعقود في عمان في الفترة من ٨ إلى ١١ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٧ (A/42/779-S/19274) ؛

(ج) الإعلان المتعلق بالشرق الأوسط الذي أصدره رؤساء دول وحكومات الدول الإثنتي عشرة الأعضاء في الاتحاد الأوروبي المجتمعون في المجلس الأوروبي في كوبنهاغن يومي ٤ و ٥ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٧ (A/42/858-S/19322) ؛

(د) البلاغ الذي اعتمده أعضاء منظمة المؤتمر الإسلامي في الأمم المتحدة في الاجتماع العاجل المعني بالحالة في الأراضي الفلسطينية المحتلة ، المعقود في نيويورك في ١٥ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٧ (A/42/892-S/19348) ؛

(هـ) البلاغ الصادر عن اجتماع مكتب التنسيق لحركة بلدان عدم الانحياز المعقود في نيويورك في ١٥ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٧ (A/42/889-S/19360) ؛

(و) البيان الختامي والتوصيات المعتمدة في الاجتماع الطارئ للجنة القدس ، المعقودة في ايفران ، المغرب ، في ٥ كانون الثاني/يناير ١٩٨٨ (A/43/114-S/19464) ؛

(ز) البلاغ المعتمد في الاجتماع العاجل لأعضاء منظمة المؤتمر الإسلامي في الأمم المتحدة ، المعقود في نيويورك في ١٩ كانون الثاني/يناير ١٩٨٨ ، بشأن تدنيس حرمة المسجد الأقصى في ١٥ كانون الثاني/يناير ١٩٨٨ في أثناء تأدية صلاة الجمعة (A/43/94-S/19439) ؛

(ح) بيان بشأن الشرق الأوسط صادر في بون في ٨ شباط/فبراير ١٩٨٨ عن وزراء خارجية الدول الاثنتي عشرة الأعضاء في الاتحاد الأوروبي (A/43/131-S/19487) ؛

(ط) البيان الختامي للمؤتمر الإسلامي السابع عشر لوزراء الخارجية وقراراته ، دورة التضامن الإسلامي مع انتفاضة الشعب الفلسطيني ، المعقودة في عمان ، في الفترة من ٢١ إلى ٢٥ آذار/مارس ١٩٨٨ (A/43/273-S/19720) ؛

(ي) بيان بشأن الشرق الأوسط صادر عن وزراء خارجية أيسلندا والدانمرك والسويد وفنلندا والنرويج في اجتماعهم الذي عقد في ترومسو ، النرويج ، في ٢٣ و ٢٤ آذار/مارس ١٩٨٨ (A/43/295-S/19754) ؛

(ك) البلاغ الصادر عن دورة لجنة وزراء خارجية الدول الاطراف في معاهدة وارسو ، المعقودة في صوفيا في ٢٩ و ٣٠ آذار/مارس ١٩٨٨ (A/43/276) ؛

(ل) إعلان بشأن الممارسات الاسرائيلية في الاراضي المحتلة صادر في بون في ١٥ نيسان/ابريل ١٩٨٨ عن الدول الإثنتي عشرة الاعضاء في الاتحاد الاوروبي (A/43/318-S/19804) ؛

(م) البلاغ الذي اعتمده أعضاء منظمة المؤتمر الإسلامي بالامم المتحدة ، في الاجتماع العاجل المعقود في نيويورك في ٣٠ نيسان/ابريل ١٩٨٨ للنظر في الحالة الناشئة عن الإعتداء المتعمد الجديد على سيادة تونس وسلامتها الإقليمية (A/43/323-S/19813) ؛

(ن) بلاغ صادر في نيويورك في ٢١ نيسان/ابريل ١٩٨٨ عن اجتماع مكتب التنسيق لحركة بلدان عدم الانحياز (A/43/327-S/19820) ؛

(س) القرارات التي اتخذها مجلس وزراء منظمة الوحدة الافريقية في دورته العادية الثامنة والاربعين ، المعقودة في أديس أبابا في الفترة من ١٩ إلى ٢٣ أيار/مايو ١٩٨٨ (القرارات CM/Res.1154 و 1155 و 1156) (A/43/398) ؛

(ع) البيان الختامي لمؤتمر القمة العربي الطارئ المعقود في الجزائر العاصمة في الفترة من ٧ إلى ٩ حزيران/يونيه ١٩٨٨ (A/43/407-S/19938) ؛

(ف) بيان مشترك صادر في لكسمبرغ في ١٥ حزيران/يونيه ١٩٨٨ عن الاتحاد الاوروبي والدول الاعضاء فيه ومجلس التعاون لدول الخليج العربية والدول الاعضاء فيه (A/43/549) ؛

(ص) البلاغ المشترك الصادر عن الاجتماع الوزاري الحادي والعشرين لرابطة أمم جنوب شرقي آسيا ، المعقود في بانكوك ، يومي ٤ و ٥ تموز/يوليه ١٩٨٨ (A/43/510-S/20091) ؛

(ق) البلاغ الصادر عن الاجتماع التاسع لمؤتمر رؤساء حكومات الاتحاد الكاريبي ، المعقود في ديب باي ، انتيغوا وبربودا ، في الفترة من ٤ إلى ٨ تموز/يوليه ١٩٨٨ (A/43/480) ؛

(ر) بلاغ صادر في نيقوسيا في ٧ أيلول/سبتمبر ١٩٨٨ عن وزراء خارجية لجنة بلدان عدم الانحياز المعنية بفلسطين (A/43/613) ؛

(ش) البلاغ الصادر عن اجتماع مجلس وزراء الخارجية العرب المعقود في نيويورك في ٣٠ أيلول/سبتمبر ١٩٨٨ (A/43/673) ؛

(ت) البلاغ الصادر عن الاجتماع التنسيقي لوزراء خارجية منظمة المؤتمر الاسلامي ، المعقود في نيويورك في ٢٩ أيلول/سبتمبر ١٩٨٨ (A/43/692-S/20220) .

باء - الإجراءات التي اتخذتها اللجنة وفقا لقراري الجمعية العامة ٦٦/٤٢ ألف و باء المؤرخين في ٢ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٧

١ - التعاون مع المنظمات غير الحكومية

٩٦ - واصلت اللجنة خلال الفترة قيد الاستعراض ، وفقا لولايتها المحددة بموجب قرار الجمعية العامة ٦٦/٤٢ ألف ، توسيع نطاق تعاونها مع المنظمات غير الحكومية فيما يتعلق بإسهام هذه المنظمات في تعميق الوعي الدولي بالحقائق المتعلقة بقضية فلسطين ، وإيجاد جو أنسب لتنفيذ توصيات اللجنة بالكامل ، وواصلت أيضا اتخاذ الخطوات اللازمة لتوسيع نطاق اتصالاتها مع هذه المنظمات .

٩٧ - وواصلت شعبة حقوق الفلسطينيين خلال عام ١٩٨٨ ، وفقا لولايتها المحددة بموجب قرار الجمعية العامة ٦٦/٤٢ باء ، وبالتشاور مع اللجنة ووفقا لتوجيهاتها ، تنظيم أنشطة للمنظمات غير الحكومية تنفيذا لهذه الأهداف ، وذلك على النحو التالي : عقد ندوتين إقليميتين للمنظمات غير الحكومية في أمريكا الشمالية وأوروبا ؛ واجتماع دولي للمنظمات غير الحكومية ؛ واجتماع تحضيري لندوة أمريكا الشمالية وآخر للاجتماع الدولي .

٩٨ - وتمشيا مع قرار اللجنة الاستمرار في إعطاء أولوية قصوى للجهود الرامية إلى العمل على عقد المؤتمر الدولي للسلام في الشرق الأوسط المقترح مبكرا ، طبقا لقرار الجمعية العامة ٥٨/٣٨ جيم ، قررت اللجنة استمرار التشديد في الندوات والاجتماعات

غير الحكومية على أهمية عقد المؤتمر ، ونظمت برامج تلك الانشطة وفقا لذلك . وفي ضوء الحالة البالغة الخطورة في الاراضي المحتلة ، والتشريع الذي يمس وجود مكتب المراقب الدائم عن منظمة التحرير الفلسطينية لدى الامم المتحدة في نيويورك ، والقلق الذي أبدته المنظمات غير الحكومية في هذا الشأن ، قررت اللجنة أن تدرج النظر في هذه المواضيع في برامج اجتماعات المنظمات غير الحكومية .

٩٩ - وكان من دواعي التشجيع الشديد للجنة تكشيف أنشطة وبرامج المنظمات غير الحكومية ، بما في ذلك ايفاد بعثات تقصي الحقائق إلى المنطقة ، وتكشيف الجهود لتشجيع زيادة فهم المسألة وتأييد عقد المؤتمر الدولي للسلام ، فضلا عن جهود الإغاثة لمساعدة الفلسطينيين في الانتفاضة . وقد زاد من عزم اللجنة بوجه خاص تزايد اشتراك منظمات اسرائيلية ومنظمات يهودية في أمريكا الشمالية وأوروبا الغربية في هذه الجهود .

(أ) ندوة المنظمات غير الحكومية الإقليمية لأمريكا الشمالية والاجتماع التحضيري

١٠٠ - عقد الاجتماع التحضيري للندوة الإقليمية للمنظمات غير الحكومية في أمريكا الشمالية في مقر الامم المتحدة يومي ١ و ٢ شباط/فبراير ١٩٨٧ وحضره أعضاء لجنة التنسيق بين المنظمات غير الحكومية في أمريكا الشمالية بشأن قضية فلسطين كما حضره وفد من اللجنة . وأعد الاجتماع التفاصيل اللازمة لمختلف جوانب برنامج الندوة المقرر عقدها في عام ١٩٨٨ وطرق توسيع شبكة المنظمات غير الحكومية النشطة في موضوع قضية فلسطين في أمريكا الشمالية .

١٠١ - وعقدت الندوة الإقليمية للمنظمات غير الحكومية في أمريكا الشمالية في مقر الامم المتحدة في الفترة من ٢٩ حزيران/يونيه إلى ١ تموز/يوليه ١٩٨٨ ، فور انتهاء الحلقة الدراسية الإقليمية لأمريكا الشمالية التي أدمجت فيها لدواعي الاقتصاد في التكاليف تمشيا مع الممارسة المتبعة في السنوات السابقة (انظر الفقرة ١١٦ أدناه) . وحضر الندوة ممثلون عن ٤٧ منظمة حكومية غير دولية كمشتركين ، وعن ٣٤ منظمة غير حكومية كمراقبين من الولايات المتحدة وكندا ، ووفد عن اللجنة ، وعدد من المراقبين عن المنظمات الحكومية والحكومية الدولية وحركات التحرير . ونظرت اللجنة في مسألة إنشاء حلقتي نقاش رئيسيتين بشأن :

(أ) الانتفاضة في الاراضي الفلسطينية المحتلة : مسيس الحاجة لعقد المؤتمر الدولي للسلام وفقا لقرار الجمعية العامة ٥٨/٣٨ جيم ؛

(ب) آثار تشريع الولايات المتحدة الذي يمس تعزيز العمل على دعم حقوق الشعب الفلسطيني ، غير القابلة للتصرف ، في الولايات المتحدة وفي الامم المتحدة .

١٠٢ - كما نظمت اللجنة عددا من حلقات العمل ذات المنحى العملي في إطار الموضوع العام المعنون "اجتياز العقبات والتنظيم في أمريكا الشمالية" .

١٠٣ - ولاحظت اللجنة أن الندوة اعتمدت إعلانا أكدت فيه المنظمات غير الحكومية بعزم مرة أخرى حقوق الشعب الفلسطيني غير القابلة للتصرف وأن منظمة التحرير الفلسطينية هي الممثل الشرعي الوحيد للشعب الفلسطيني . كذلك أعلنت المنظمات التزامها بتقديم الدعم المعنوي والسياسي والمادي للانتفاضة ، وطلبت أن تتدخل فورا قوات حفظ السلم التابعة للأمم المتحدة لتحل محل قوات الاحتلال الاسرائيلية من أجل توفير الحماية وضمان الاحترام لحقوق الانسان والحقوق السياسية للسكان الفلسطينيين في الضفة الغربية وغزة . وأكدت المنظمات ، بذلك ، تأييدها لأهداف الانتفاضة حسبما أعلنت مرارا في المنشورات التي أصدرتها قيادتها الوطنية الموحدة . ولاحظت اللجنة أيضا مع الارتياح أن الإعلان يورد خطة عمل اتفقت فيها المنظمات غير الحكومية في أمريكا الشمالية على استراتيجيات عملية ومشاريع دعم من أجل تشجيع الهدف المتمثل في التوصل إلى سلم شامل عادل دائم في الشرق الأوسط ، لاسيما عن طريق عقد المؤتمر الدولي للسلام في الشرق الأوسط وفقا لقرار الجمعية العامة ٥٨/٣٨ جيم (للاطلاع على نص الإعلان ، انظر المرفق السادس) .

(ب) <u>الندوة الإقليمية الأوروبية للمنظمات غير الحكومية</u>

١٠٤ - عقدت الندوة الإقليمية الأوروبية للمنظمات غير الحكومية في جنيف يومي ٢٩ و ٣٠ آب/أغسطس ١٩٨٨ ، قبيل الاجتماع الدولي للمنظمات غير الحكومية مباشرة ، وهو الاجتماع الذي أدمجت فيه الندوة تحقيقا للاقتصاد في التكاليف وزيادة الفعالية (انظر الفقرة ١١٠ أدناه) .

١٠٥ - ووضع برنامج الندوة بالتشاور بين أعضاء لجنة التنسيق بين المنظمات غير الحكومية الأوروبية بشأن قضية فلسطين ووفد اللجنة الذي حضر الاجتماع التحضيري للاجتماع الدولي للمنظمات غير الحكومية المعقود في جنيف في يومي ٢١ و ٢٢ آذار/مارس ١٩٨٨ .

١٠٦ - وحضر الندوة ممثلون لـ ٦٦ منظمة غير حكومية كمشتركين ، و ٩٣ منظمة غير حكومية كمراقبين ، فضلا عن وفد للجنة وعدد من المراقبين الحكوميين والحكوميين الدوليين وحركات التحرير .

١٠٧ - وكان للندوة موضوع رئيسي بعنوان "الانتفاضة الفلسطينية والالتزام الاوروبي بمؤتمر السلام الدولي" ونظرت الندوة في إنشاء فريق دراسة بالاسم نفسه وتنظيم أربع حلقات عمل ذات منحى عملي .

١٠٨ - ولاحظت اللجنة أن الندوة اعتمدت اعلانا أعربت فيه عن تأييدها للانتفاضة الفلسطينية وطلبت إلى الامم المتحدة الاضطلاع بالمسؤولية الكاملة عن قضية فلسطين وايفاد أفرقة مراقبين إلى الضفة الغربية وغزة ، للمساعدة على حماية الناس هناك من انتهاكات حقوق الانسان المستمرة . وأكدت من جديد بكل قوة على الحاجة الملحّة لعقد مؤتمر دولي للسلام وفقا لقراري الجمعية العامة ٥٨/٣٨ جيم و ٤٣/٤١ دال ، بوصفه السبيل الوحيد الممكن للتوصل إلى تسوية عادلة سلمية . ولاحظت الندوة كذلك الصلات التاريخية بين أوروبا والشرق الاوسط والاعلانات التي أصدرها الاتحاد الاقتصادي الاوروبي تأييدا لعقد مؤتمر دولي . وطلبت إلى الحكومات المعنية العمل على ضمان عقد المؤتمر ووضع حد لانتهاكات اسرائيل لاتفاقية جنيف . كما دعت الحكومات الاوروبية التي لم تعترف حتى الآن اعترافا كاملا بمنظمة التحرير الفلسطينية إلى أن تفعل ذلك . وأيدت الندوة أيضا توصيات الندوة الدولية المعقودة في جنيف في ٢٨ آب/أغسطس ١٩٨٨ برعاية المنظمات غير الحكومية ، بشأن الطرق العملية لدعم الحركة النقابية الفلسطينية ، وأدرجت تلك التوصيات في الاعلان . كما أيّدت برنامجا للانشطة أعدّه المشتركون في حلقات العمل (وللاطلاع على نص الاعلان ، انظر المرفق السابع) .

(ج) <u>الاجتماع الدولي للمنظمات غير الحكومة والاجتماع التحضيري</u>

١٠٩ - عُقد الاجتماع التحضيري للاجتماع الدولي للمنظمات غير الحكومية بجنيف يومي ٢١ و ٢٢ آذار/مارس ١٩٨٨ وحضره أعضاء لجنتي التنسيق الدولية والاوروبية للمنظمات غير الحكومية بشأن قضية فلسطين . وفي هذا الصدد ، شجب وفد اللجنة بقوة رفض السلطات الاسرائيلية الإذن للسيدة زهيرة كمال من الاتحاد الفلسطيني للجان العمل النسائية بمغادرة إسرائيل لحضور الاجتماع . وأعدّ الاجتماع التحضيري تفاصيل برنامجي الاجتماع الدولي للمنظمات غير الحكومية والندوة الإقليمية الاوروبية المقرر عقدهما في عام ١٩٨٨ وناقش ما سيجرى في المستقبل من تعاون وعمل على الصعيدين الاوروبي والدولي . وبالإضافة إلى ذلك ، أجرت لجنتا التنسيق مشاورات غير رسمية مع وفد اللجنة وممثلي شعبة حقوق الفلسطينيين حول الطرق والوسائل الكفيلة بتعزيز التعاون وتحسين عملية تبادل المعلومات بين الامم المتحدة ومجموعة المنظمات غير الحكومية .

١١٠ - وانعقد الاجتماع الدولي للمنظمات غير الحكومية بجنيف في الفترة من ٣١ آب/أغسطس إلى ٢ أيلول/سبتمبر ١٩٨٨ . وحضر الاجتماع ممثلون عن المنظمات غير الحكومية كمشتركين وعن المنظمات غير الحكومية كمراقبين من جميع المناطق ، بما في ذلك عدة ممثلين من إسرائيل والأراضي الفلسطينية المحتلة . وقد أسعد اللجنة قبول عدد من الشخصيات السياسية البارزة دعوتها لحضور الاجتماع وإلقاء كلمات فيه .

١١١ - وأنشأ الاجتماع فريقين ، هما : (أ) فريق دراسة مؤلف من شخصيات بارزة ومخصص لموضوع "نتائج الانتفاضة في الأراضي الفلسطينية المحتلة ومسيس الحاجة مجددا لعقد المؤتمر الدولي للسلام في الشرق الأوسط وفقا لقرار الجمعية العامة ٥٨/٣٨ جيم" ؛ و (ب) فريق دراسة مؤلف من أشخاص من الأراضي المحتلة ومخصص لبحث موضوع "نتائج الاحتلال - شهود من الأراضي المحتلة - ماذا حدث ؟" . وبالإضافة إلى ذلك ، أُنشئت خمس حلقات عمل في إطار الموضوع العام المعنون "الاستجابة لتحدي الانتفاضة والبحث عن السلم" .

١١٢ - ولاحظت اللجنة أن الاجتماع اعتمد اعلانا يؤيد فيه الانتفاضة ، ويدعو إلى عقد المؤتمر الدولي للسلام في الشرق الأوسط ، وفقا لقراري الجمعية العامة ٥٨/٣٨ جيم و ٤٣/٤١ دال . وأدان الاجتماع جميع عمليات الإبعاد وسائر مظاهر التخريب المنتظم للمجتمع الفلسطيني والمحاولات التي تبذلها قوات الاحتلال للقضاء على المجتمع الفلسطيني في المستقبل . وحث الاجتماع الأمم المتحدة ، والأعضاء الدائمين الخمسة في مجلس الأمن ، والمجتمع الدولي بأسره ، على المساعدة في ضمان حماية الشعب الفلسطيني في الأراضي المحتلة وفقا للاقتراحات الواردة في تقرير الأمين العام (S/19443) . وطلب الاجتماع من الأمين العام أن يوفد بعثة لتقصي الحقائق في الأراضي المحتلة لتقييم احتياجات الفلسطينيين هناك . كما لاحظت اللجنة أن الاجتماع طلب إلى الأمم المتحدة الاضطلاع بمسؤوليتها بالكامل عن القضية الفلسطينية وايفاد أفرقة مراقبين و/أو أية هيئة أخرى تابعة للأمم المتحدة إلى الأراضي الفلسطينية المحتلة دون إبطاء للمساعدة في حماية الناس هناك من الانتهاكات المستمرة لحقوق الانسان ، وطلبت على وجه التحديد من الأمين العام أن ينشئ فورا لجنة خاصة للتحقيق في حالات انتهاك محددة . كما دعا الاجتماع جميع الحكومات إلى الاعتراف بحقوق الشعب الفلسطيني غير القابلة للتصرف ، وإلى الاعتراف بمنظمة التحرير الفلسطينية . كذلك أقر الاجتماع برنامجا لأنشطة المنظمات غير الحكومية أعدّه المشتركون في حلقات العمل ، وطلب من الأمم المتحدة تقديم المساعدة في تنفيذه (وللاطلاع على نص الاعلان ، انظر المرفق الثامن) .

٢ - الحلقات الدراسية

١١٣ - خلال الفترة المستعرضة ، واصلت شعبة حقوق الفلسطينيين تنظيم حلقات دراسية ، بالتشاور مع اللجنة وبتوجيهها ، وفقا لولايتها المحددة بموجب قرار الجمعية العامة ٦٥/٣٤ دال والقرارات التالية له . والمناطق المشمولة خلال فترة الإبلاغ هي أمريكا اللاتينية وأوروبا وأمريكا الشمالية .

١١٤ - كذلك أعربت اللجنة عن تقديرها لقرار الحكومة المصرية توفير مكان لانعقاد الحلقة الدراسية الإقليمية الافريقية (حلقة الامم المتحدة الدراسية الحادية والعشرون المعنية بقضية فلسطين) والندوة الإقليمية الافريقية للمنظمات غير الحكومية . ولم تتمكن اللجنة ، لظروف خارجة عن إرادتها ، من عقد هذين الاجتماعين خلال الفترة التي يتناولها التقرير وحددت موعد انعقادهما في القاهرة في الفترة من ١٨ إلى ٢٢ كانون الاول/ديسمبر ١٩٨٨ .

١١٥ - ووفقا للممارسة المتبعة من قبل ، قررت اللجنة مرة أخرى أن تستمر الحلقات الدراسية الاقليمية في التركيز على مسيس الحاجة إلى عقد المؤتمر الدولي للسلام في الشرق الاوسط ؛ ودور منظمة التحرير الفلسطينية ؛ والحاجة إلى تعبئة الرأي العام في المنطقة الاقليمية المعنية . وقررت اللجنة كذلك التشديد على الحالة التي خلقتها سياسات وممارسات إسرائيل ، السلطة القائمة بالاحتلال ، في الاراضي الفلسطينية المحتلة ، وهي تبذل الجهود لقمع الانتفاضة الفلسطينية .

١١٦ - وأبدت اللجنة سرورها لأن الحلقات الدراسية قد شاركت فيها شخصيات سياسية بارزة وأعضاء بالمجالس النيابية مشاركون في تقرير السياسات فضلا عن أفراد من الأوساط الاكاديمية وغيرهم من الخبراء ، إذ يدل ذلك على تعاظم اهتمام المجتمع الدولي على جميع المستويات بالحالة في الاراضي الفلسطينية المحتلة وتصميمه على دفع عجلة التقدم في سبيل إيجاد حل لقضية فلسطين .

(أ) <u>الحلقة الدراسية الإقليمية لأمريكا اللاتينية ، هافانا ، من ١٥ إلى ١٧ كانون الاول/ديسمبر ١٩٨٧</u>

١١٧ - أعربت اللجنة عن تقديرها البالغ لعرض حكومة كوبا استضافة الحلقة الدراسية الإقليمية لأمريكا اللاتينية (حلقة الامم المتحدة الدراسية الثامنة عشرة بشأن قضية فلسطين) ، التي أُدرجت في برنامج عمل اللجنة لعام ١٩٨٧ ولكن لم يتيسر عقدها قبل الدورة الثانية والاربعين للجمعية العامة لأسباب خارجة عن إرادة اللجنة .

١١٨ - ونظرت الحلقة الدراسية في إنشاء ثلاثة أفرقة دراسة تتناول المواضيع التالية : (أ) المؤتمر الدولي للسلام في الشرق الأوسط ، وفقا لقرار الجمعية العامة للأمم المتحدة ٥٨/٣٨ جيم ، والحاجة إلى عقد مثل هذا المؤتمر والجهود والاحتمالات التي من شأنها أن تعزز التوصل إلى نتائج مثمرة وفوائد هذا المؤتمر ؛ و (ب) قضية فلسطين والرأي العام في أمريكا اللاتينية/منطقة البحر الكاريبي ؛ و (ج) دور منظمة التحرير الفلسطينية .

١١٩ - وأشارت اللجنة إلى أن الحلقة الدراسية أعربت ، في استنتاجاتها وتوصياتها ، عن قلقها البالغ من خطورة الحالة في المنطقة ومن السياسات والممارسات الاسرائيلية التي تشكل انتهاكا للصكوك الدولية ، ودعت إلى نيل الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف . وفضلا عن ذلك ، دعت الحلقة الدراسية إلى اعتراف الحكومات التي لم تفعل ذلك بعد ، بمنظمة التحرير الفلسطينية ، التي هي الممثل الشرعي الوحيد للشعب الفلسطيني . وخلصت الحلقة الدراسية بالإجماع إلى نتيجة مفادها أن السبيل إلى إقرار سلم عادل دائم في الشرق الأوسط هو عقد المؤتمر الدولي للسلام وفقا لقرار الجمعية العامة ٥٨/٣٨ جيم ، وطلبت إلى اسرائيل والولايات المتحدة إعادة النظر في موقفهما من المؤتمر . وأشارت الحلقة الدراسية أيضا إلى أن للجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف دورا هاما تؤديه للاضطلاع بهذا المجهود ، ودعت إلى تنفيذ توصيات اللجنة تنفيذا كاملا . وأخيرا ، حثت الحلقة الدراسية على تكثيف الجهود لتعبئة رأي المسؤولين والرأي العام في أمريكا اللاتينية وغيرها من المناطق وعلى نشر معلومات وقائعية وحديثة بشأن حقوق الشعب الفلسطيني وتوصيات الأمم المتحدة الداعية إلى نيلها (للاطلاع على نص الاستنتاجات والتوصيات ، انظر المرفق الثالث) .

(ب) <u>الحلقة الدراسية الإقليمية الأوروبية ، برلين ، الجمهورية الديمقراطية الالمانية ، من ٢٥ إلى ٢٩ نيسان/ابريل ١٩٨٨</u>

١٢٠ - أعربت اللجنة عن شكرها لحكومة الجمهورية الديمقراطية الالمانية ، لإتاحة مكان عقد الحلقة الدراسية الإقليمية الأوروبية (حلقة الأمم المتحدة الدراسية التاسعة عشرة بشأن قضية فلسطين) ، وذلك في برلين من ٢٥ إلى ٢٩ نيسان/ابريل ١٩٨٨ .

١٢١ - ونظرت الحلقة الدراسية في المواضيع التالية : (أ) الانتفاضة في الأراضي الفلسطينية المحتلة : مسيس الحاجة لعقد المؤتمر الدولي للسلام في الشرق الأوسط ، وفقا لقرار الجمعية العامة ٥٨/٣٨ جيم ؛ و (ب) دور منظمة التحرير الفلسطينية ؛ و (ج) قضية فلسطين والرأي العام الأوروبي .

١٢٢ - ولاحظت اللجنة أنه جاء في استنتاجات الحلقة الدراسية وتوصياتها ، أن انتفاضة الفلسطينيين في الأراضي المحتلة قد أثبتت تصميم الشعب الفلسطيني على رفض السيطرة والاحتلال الاسرائيليين ومقاومتهما . وأكدت الحلقة الدراسية من جديد أن منظمة التحرير الفلسطينية هي الممثل الشرعي الوحيد للشعب الفلسطيني . وأعربت كذلك عن الارتياح لتنامي التأييد في جميع أنحاء العالم لعقد المؤتمر الدولي للسلام في الشرق الأوسط وفقا لقرار الجمعية العامة ٥٨/٣٨ جيم ، وحثت الولايات المتحدة واسرائيل على إعادة النظر في مواقفهما السلبية من هذا المؤتمر . ولاحظت اللجنة أيضا باهتمام أن الحلقة الدراسية أعربت عن التقدير لموقف بلدان أوروبا الغربية والنوردية المتطور في هذا الصدد ، وأعربت عن أملها في أن تقوم اللجنة بمساع أخرى بغية اضطلاع بلدان أوروبا الغربية بدور أنشط لتحقيق تسوية سياسية شاملة . ولاحظت اللجنة أيضا المقترحات المقدمة الداعية إلى تكثيف تعاون اللجنة مع المنظمات غير الحكومية الأوروبية ومضاعفة جهودها بحيث يمكن عقد الحلقة الدراسية الأوروبية القادمة في بلد أوروبي غربي (للاطلاع على نص الاستنتاجات والتوصيات ، انظر المرفق الرابع) .

(ج) <u>الحلقة الدراسية الإقليمية لبلدان أمريكا الشمالية ، نيويورك ، ٢٨ و ٢٩ حزيران/يونيه ١٩٨٨</u>

١٢٣ - عُقدت الحلقة الدراسية الإقليمية لأمريكا الشمالية (حلقة الأمم المتحدة الدراسية العشرون بشأن قضية فلسطين) في مقر الأمم المتحدة ، في يومي ٢٨ و ٢٩ حزيران/ يونيه ١٩٨٨ .

١٢٤ - ونظرت الحلقة في موضوعين ، هما : (أ) الانتفاضة في الأراضي الفلسطينية المحتلة : مسيس الحاجة لعقد المؤتمر الدولي للسلام في الشرق الأوسط وفقا لقرار الجمعية العامة ٥٨/٣٨ جيم ؛ و (ب) دور منظمة التحرير الفلسطينية .

١٢٥ - وأشارت اللجنة إلى أن الحلقة الدراسية لاحظت ، في استنتاجاتها وتوصياتها ، أن الانتفاضة في الأراضي الفلسطينية المحتلة قد أقنعت المواطنين الاسرائيليين بما لاستمرار الاحتلال من أثر هدّام ، وأشارت للمرة الأولى شكوكا جدية في حكمة سياسات حكومتهم . وقد انعكست هذه الشكوك أيضا لدى جاليات يهودية هامة في بلدان غربية ، يمثل دعمها السياسي والمالي لاسرائيل دعما أساسيا لها . وبيّنت الحلقة الدراسية كذلك أن المسائل الأساسية التي ينبغي تناولها لحل النزاع العربي - الاسرائيلي هي : اعتراف اسرائيل بحقوق الفلسطينيين واحترامها لهذه الحقوق ؛ وقبول العرب

لدولة اسرائيل ضمن حدود معترف بها دوليا ؛ وقبول اسرائيل للمؤتمر الدولي للسلام في الشرق الأوسط برعاية الأمم المتحدة ، واعتراف اسرائيل وغيرها بحق الشعب الفلسطيني في المشاركة في هذا المؤتمر عن طريق منظمة التحرير الفلسطينية ، التي هي ممثله الشرعي الوحيد . ولاحظت اللجنة كذلك باهتمام دعوة الحلقة الدراسية إلى عقد المؤتمر قبل نهاية عام ١٩٨٨ (للاطلاع على نص الاستنتاجات والتوصيات ، انظر المرفق الخامس) .

٣ - أنشطة أخرى

١٢٦ - وأحاطت اللجنة علما مع التقدير بأن شعبة حقوق الفلسطينيين واصلت ، طبقا لولايتها ، إعداد المنشورات التالية ، بتوجيه من اللجنة :

(أ) نشرات شهرية تشمل أعمال اللجنة وغيرها من أجهزة الأمم المتحدة والمنظمات الحكومية الدولية وغير الحكومية المعنية بقضية فلسطين ؛

(ب) تقارير الحلقات الدراسية الاقليمية والندوات الاقليمية للمنظمات غير الحكومية والاجتماعات الدولية لهذه المنظمات ، ونشرات خاصة عن الاحتفال باليوم الدولي للتضامن مع الشعب الفلسطيني ؛

(ج) جمع القرارات ذات الصلة بالموضوع التي اتخذتها الجمعية العامة ومجلس الأمن ، على أساس سنوي ؛

(د) رصد ما يرد في الصحافة الصادرة بالانكليزية والعبرية والعربية ووسائط الإعلام بشأن التطورات المتعلقة بقضية فلسطين وإصدار تقارير شهرية حتى تستخدمها اللجنة .

١٢٧ - وأحاطت اللجنة كذلك علما بأن الشعبة انجزت دراسة جديدة عن "ضرورة عقد مؤتمر السلام الدولي في الشرق الأوسط وفقا لقرار الجمعية العامة ٥٨/٣٨ جيم" وأنها تستكمل الدراسة المعنونة "أصول وتطور المشكلة الفلسطينية" بإضافة الجزء الرابع ، الذي يغطي الفترة الممتدة من حزيران/يونيه ١٩٨٤ حتى حزيران/يونيه ١٩٨٨ ، إلى المجلدات الثلاثة الموجودة . وأعدت الشعبة مذكرة إعلامية عن أعمال اللجنة والشعبة . وهي متاحة الآن بجميع لغات الأمم المتحدة الرسمية الست .

١٢٨ - وقد احتُفل بيوم التضامن مع الشعب الفلسطيني في ٣٠ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٧ في مقر الامم المتحدة في نيويورك ومكتبي الامم المتحدة في جنيف وفيينا . وأشارت اللجنة مع التقدير إلى أن اليوم الدولي قد احتُفل به بالمثل في كثير من المدن الاخرى في جميع أنحاء العالم في سنة ١٩٨٧ .

خامسا - الاجراءات التي اتخذتها إدارة شؤون الإعلام وفقا لقرار الجمعية العامة ٦٦/٤٣ جيم

١٢٩ - لاحظت اللجنة مع التقدير أن ادارة شؤون الإعلام واصلت خلال السنة الماضية برنامجها الإعلامي المتعلق بقضية فلسطين بغية موالاة نشر ما يتعلق بالقضية من معلومات دقيقة ، موضوعية شاملة على الصعيد العالمي . والولاية المستمرة لإدارة شؤون الإعلام بشأن المنطقة مستمدة من قرار الجمعية العامة ٦٦/٤٣ جيم ، المؤرخ في ٣ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٧ ، الذي طلبت فيه الجمعية العامة من الادارة أن تواصل خلال فترة السنتين ١٩٨٨ - ١٩٨٩ برنامجها الاعلامي الخاص المتعلق بقضية فلسطين .

١٣٠ - واستجابة لطلب الجمعية العامة ، تقوم الادارة بنشر نشرات صحفية ومنشورات ومواد سمعية - بصرية ، كما تنظم بعثات لتقصي الحقائق ولقاءات اقليمية ووطنية للصحفيين . وقُدمت تغطية كاملة لاجتماعات الجمعية العامة ومجلس الامن ولجنة حقوق الانسان ، عند تناولها لقضية فلسطين ، ولاجتماعات اللجنة الخاصة المعنية بالتحقيق في الممارسات الاسرائيلية التي تمس حقوق الانسان لسكان الاراضي المحتلة واللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف .

١٣١ - وتركزت تغطية الادارة لقضية فلسطين خلال العام الماضي تركيزا متزايدا ، على المواد والمعلومات الإخبارية المتعلقة بالحالة في الاراضي المحتلة ، لاسيما منذ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٧ ، والجهود المبذولة لعقد المؤتمر الدولي للسلام في الشرق الأوسط تحت إشراف الامم المتحدة .

١٣٢ - وفيما يتعلق بأنشطة اصدار المنشورات ، قامت الادارة بنشاط نشر المعلومات عن طريق المقالات والنشرات الصحفية والكراسات والكتيبات . وتابعت "حولية الامم المتحدة" بشكل موسع ما اضطلع به كل من الجمعية العامة في دورتها الثانية والاربعين وكذلك مجلس الامن من النظر في قضية فلسطين والبنود الاخرى المتصلة بها ، لا سيما منذ بدء الانتفاضة في الاراضي المحتلة . وغطت النشرات الصحفية اجتماعات مجلس الامن المتصلة بالانتفاضة تغطية كاملة . ونشرت الادارة أيضا معلومات بشأن الحلقات الدراسية والندوات التي عقدتها ، في عواصم العالم المختلفة ، اللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف . وسافر موظف إعلامي مع اللجنة الخاصة المعنية بالتحقيق في الممارسات الاسرائيلية التي تمس حقوق الانسان لسكان الاراضي المحتلة ، خلال البعثة التي قامت بها لتقصي الحقائق في عمان ودمشق والقاهرة

في أيار/مايو - حزيران/يونيه ١٩٨٨ ، وقد قام بوضع تقرير عن الشهادات التي أدلى بها سكان الاراضي المحتلة .

١٣٣ - وواصلت الادارة توزيع كراسة بشأن اللجنة الخاصة المعنية بالتحقيق في الممارسات الاسرائيلية التي تمس حقوق الانسان لسكان الاراضي المحتلة ، وكذلك ، الكتيب الذي عنوانه "الامم المتحدة وقضية فلسطين" . وهما متاحان باللغات الاسبانية والالمانية والانكليزية والعربية والفرنسية ، وقد عُمِّما على نطاق واسع عن طريق جميع القنوات المتاحة . وتتوقع الادارة أن تقوم باستكمال وتنقيح كلا المنشورين ، بحلول نهاية عام ١٩٨٨ . ويجري انتاج كتيِّب جديد عن اللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف .

١٣٤ - وقد غطّت الانباء وما أعدته الادارة من برامج التحقيقات الاذاعية المسجَّلة على أشرطة جميع جوانب قضية فلسطين والبنود الاخرى المتصلة بها . وعلى سبيل المثال قدمت وحدة اذاعة المنطقة العربية والشرق الاوسط تغطية واسعة للقضية ، بما في ذلك الانتفاضة في الاراضي المحتلة ، في برامجها الاسبوعية وفي البرامج المرسلة هاتفيا إلى محطات الاذاعة في المنطقة . وحظيت بالتغطية الواسعة أنشطة الامم المتحدة واحتفالاتها ، بما فيها الاحتفال بيوم ٢٩ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٧ بوصفه اليوم الدولي للتضامن مع الشعب الفلسطيني . وقد عالج برنامجان رئيسيان في مسلسل "منظور" ، الذي أعدّ بلغات كثيرة ، المبادرات الجديدة الرامية إلى عقد المؤتمر الدولي المقترح للسلام . وبالاضافة إلى ذلك أنتجت مسلسلات خاصة لاربعة برامج رئيسية عن القضية بكل من اللغات الاسبانية والعربية والفرنسية ، وهي تتناول اللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف ، والبُعد الانساني للقضية ، والمساعدة الاقتصادية والاجتماعية المقدمة من الامم المتحدة ، والجهود الاخيرة الرامية إلى عقد المؤتمر الدولي للسلام .

١٣٥ - وأنتجت الادارة فيلما باللغة الانكليزية مدته ٢٢ دقيقة عنوانه "Palestinian Portraits" . وبالرغم من أن الفيلم عرض لاول مرة في أواخر عام ١٩٨٧ ، إلا أن ٣٤ من مراكز الامم المتحدة للإعلام ومكتبات الافلام التابعة لبرنامج الامم المتحدة الإنمائي قامت بعرضه وإعارته بالفعل على نطاق واسع .

١٣٦ - وقدمت تغطية تليفزيونية كاملة لجلسات الجمعية العامة ومجلس الامن بشأن قضية فلسطين . وتمت أيضا تغطية الاحتفال باليوم الدولي للتضامن مع الشعب الفلسطيني ،

ومراسم افتتاح معرض الصور المتعلق بحقوق الفلسطينيين غير القابلة للتصرف . وأُعدّ ما مجموعه ٢٤١ من مجموعات البرامج الإخبارية التليفزيونية عن مختلف جوانب القضية ، لتوزيعها على نطاق عالمي . وقدمت لأعضاء الوفود أيضا تسجيلات على شرائط فيديو ، ومقتطفات بشأن المواضيع المتعلقة بقضية فلسطين . وأتيحت أيضا للشبكات الرئيسية نسخ مسجلة على شرائط الكاسيت أو بُثّت اليها عبر الخطوط الهاتفية .

١٣٧ - وعلى غرار ما فعلته الادارة في السنوات السابقة ، فقد نظمت مرة أخرى أنشطة لإطلاع وسائط الإعلام على الحقائق والتطورات المتعلقة بقضية فلسطين . واشترك فريق من عشرة صحفيين رفيعي المستوى في بعثة صحفية إلى الشرق الاوسط نظمتها الادارة . وفي الفترة من ١٣ آذار/مارس إلى ٢ نيسان/ابريل ، قام الفريق بزيارة لتونس ومصر والاردن والجمهورية العربية السورية . وتم تقديم طلب رسمي إلى البعثة الدائمة لاسرائيل كي تزور البعثة اسرائيل والضفة الغربية ، ولم يرد أي رد على هذا الطلب . وأتاحت البعثة للمشتركين فيها فرصة الحصول على معلومات وانطباعات مباشرة عن مختلف جوانب القضية الفلسطينية . وحظيت البعثة بتغطية إعلامية واسعة في جميع البلدان التي زارتها ، لاسيما بسبب زيادة درجة التوتر في الاراضي المحتلة . ونشر المشتركون في البعثة مقالات عديدة فيما بعد ، استنادا إلى تجربتهم وإلى المقابلات التي أجروها في أثناء زيارة البعثة .

١٣٨ - ونظمت الادارة لقاءين اقليميين للصحفيين بشأن قضية فلسطين ، واشترك فيهما صحفيون رفيعو المستوى مع خبراء في هذا الميدان لإجراء مناقشات غير رسمية ، مختصرة ، ومتعمقة وصريحة بشأن مختلف جوانب المشكلة الفلسطينية . وقد عقد اللقاء الاول في نيروبي في الفترة من ٢ إلى ٥ شباط/فبراير ، وحضره ١٨ صحفياً من ١٨ بلدا افريقياً يمثلون وسائط الإعلام المطبوعة والاذاعية والتليفزيونية . وعقد اللقاء الثاني في فيينا في الفترة من ١٧ إلى ٢٠ أيار/مايو . واشترك فيه نحو ٢٠ صحفياً من مختلف أنحاء أوروبا .

١٣٩ - كما نظمت الادارة سلسلتين من اللقاءات الوطنية اجتمعت خلالها أفرقة دراسة صغيرة ومتوازنة من الخبراء ، وذلك في صورة مؤتمرات صحفية متعمقة اشترك فيها الصحفيون الوطنيون والمراسلون الأجانب في مختلف البلدان . وقد عقدت لقاءات للصحفيين الوطنيين الافارقة في كينشاسا ودار السلام وأديس أبابا ، في الفترة من ٢٩ كانون الثاني/يناير إلى ٨ شباط/فبراير . كما عقدت لقاءات وطنية لأوروبا في الفترة من ١٦ إلى ٢٥ أيار/مايو في مدريد وبروكسل واستكهولم .

١٤٠ - وواصلت مراكز إعلام الأمم المتحدة في جميع أنحاء العالم تنفيذ أنشطتها الإعلامية فيما يتصل بقضية فلسطين وأتاحت للجمهور المواد الإعلامية المتعلقة بالأمم المتحدة . واضطلعت تلك المراكز بأنشطة مختلفة للاحتفال في ٣٠ تشرين الثاني/ نوفمبر باليوم الدولي للتضامن مع الشعب الفلسطيني ، كما أتاحت المنشورات التي أعدّتها اللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف ، وتحت ارشادها ، ووزعت تعاميم إعلامية باللغات الرسمية والمحلية . كما أنها نظمت المعارض وقامت بعرض الأفلام ، ونظمت الاحتفالات في مختلف المراكز بالتعاون مع السلك الدبلوماسي ووكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى ، والبرلمانات الوطنية .

سادسا - توصيات اللجنة

١٤١ - شهدت السنة المستعرضة الانتفاضة الباسلة التي قام بها الشعب الفلسطيني في الأراضي الفلسطينية المحتلة ضد الاحتلال الاسرائيلي الذي دام ٢٠ عاما وبغية نيل حقوقه غير القابلة للتصرف . وقد أدّت الانتفاضة إلى فهم قضية فلسطين على مستوى جديد وتأييد إيجاد حل شامل عادل دائم لهذا النزاع القديم العهد ، وذلك بين صفوف الرأي العام الدولي وداخل اسرائيل نفسها . كما أدين على الصعيد العالمي تكثيف اسرائيل ، السلطة القائمة بالاحتلال ، للتدابير القمعية في محاولتها لسحق الانتفاضة وما تشنه من هجمات مسلحة على دول المنطقة ، مما أثار قلقا بالغا على سلامة الشعب الفلسطيني تحت الاحتلال . وقد أعطت هذه الحالة قوة دافعة جديدة للجهود الرامية إلى التوصل إلى تسوية سلمية وفقا لقرارات الأمم المتحدة ، لاسيما بعقد المؤتمر الدولي للسلام في الشرق الأوسط ، على النحو المطلوب في قراري الجمعية العامة ٥٨/٣٨ جيم و ٤٣/٤١ دال .

١٤٢ - وتؤكد اللجنة من جديد أنه نظرا إلى هذه الحالة الحرجة فإن الأمر يستلزم من مجلس الأمن اتخاذ اجراءات ايجابية عاجلة بشأن التوصيات التي تقدّمت بها اللجنة في تقريرها الأول والتوصيات المعتمدة من المؤتمر الدولي المعني بقضية فلسطين ، المعقود في جنيف في عام ١٩٨٣ ، التي أيّدتها الجمعية لعامة مرارا وتكرارا وهي ترد ضمن مرفقات هذا التقرير (انظر المرفق الأول والمرفق الثاني) . وتؤكد اللجنة من جديد أن تلك التوصيات تستند استنادا وطيدا إلى مبادئ أساسية مقبولة دوليا ، وأن الاعتراف بحقوق الشعب الفلسطيني غير القابلة للتصرف ونيله وممارسته لها هي شروط لابد منها عند ايجاد حل لقضية فلسطين ، التي هي لب النزاع العربي - الاسرائيلي في الشرق الأوسط . وتؤكد اللجنة كذلك أن الجلاء الاسرائيلي عن الاراضي المحتلة بالقوة وانتهاكا لمبادئ الميثاق وقرارات الأمم المتحدة ذات الصلة هو شرط لابد منه لممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف في فلسطين .

١٤٣ - وقد أحاطت اللجنة علما بالاجراء الذي اتخذه المجلس المركزي لمنظمة التحرير الفلسطينية في ضوء قرار الأردن فيما يتصل بالضفة الغربية ، وباستجابة اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية المتمثلة في تحمّل كامل المسؤولية عن الحفاظ على الهيكل الاداري في الأراضي الفلسطينية المحتلة في الضفة الغربية وقطاع غزة وعن سير عمل ذلك الهيكل . وتؤكد اللجنة أن مسألة تمثيل الشعب الفلسطيني قد تمّت تسويتها نهائيا ، وأن منظمة التحرير الفلسطينية هي الممثل الوحيد والشرعي للشعب الفلسطيني . وأحاطت اللجنة علما بالمطالبة العالمية بانسحاب القوات الاسرائيلية من

الاراضي الفلسطينية والاراضي العربية المحتلة الاخرى ، وبالتأييد الكاسح لحق الشعب الفلسطيني في إقامة دولته المستقلة ذات السيادة على الاراضي الفلسطينية ، الذي أعرب عنه المشتركون في الحلقات الدراسية والندوات والاجتماعات التي نظمتها المنظمات غير الحكومية برعاية اللجنة ، فضلا عن العديد من المنظمات الحكومية الدولية والحكومات .

١٤٤ - واللجنة مقتنعة بأن هذه التطورات الهامة تفسح المجال أمام الشعب الفلسطيني لاقامة دولة عربية مستقلة في فلسطين على النحو المتوخى في قرار الجمعية العامة ١٨١ (د - ٢) المؤرخ في ٢٩ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٤٧ ، الذي لم ينفّذ إلّا في جزء منه . واللجنة مقتنعة كذلك بأنه يتوجب على الامم المتحدة والمجتمع الدولي ككل أن يكثّفا الآن وعلى وجه الاستعجال جهودهما لتحقيق هذا الامر .

١٤٥ - وترى اللجنة أنه بات من الضروري الآن أن يتخذ مجلس الامن إجراءات فعالة لعقد المؤتمر الدولي للسلام في الشرق الاوسط وفقا للمبادئ التوجيهية والاحكام الاخرى الواردة في قراري الجمعية العامة ٥٨/٣٨ جيم و ٤٣/٤١ دال ؛ وأن هذا المؤتمر مازال يمثل أشمل الاقتراحات الداعية إلى تحقيق تسوية سليمة وأكثرها قبولا . وتناشد اللجنة الامين العام أن يبذل قصارى جهده لضمان اجراء مشاورات فعّالة في إطار مجلس الامن تحقيقا لهذا الغرض . ومن الواضح أن توافق الآراء الدولي المؤيد لعقد المؤتمر قد تعزز في السنة الماضية . ولهذا تنوي اللجنة زيادة تكثيف جهودها الرامية إلى تحقيق هذا الهدف ، وجعله مرة أخرى محور برنامج عملها في السنة المقبلة .

١٤٦ - وإذ لاحظت اللجنة أن الامين العام قد أفاد بعدم وجود اتفاق ، سواء فيما بين الاطراف المعنية مباشرة أو داخل مجلس الامن ، يكفي للسماح بعقد المؤتمر ، فإنها توصي الجمعية العامة بأن تدعو مرة أخرى جميع الحكومات ، ولاسيما الاعضاء الدائمين في مجلس الامن ، إلى بذل المزيد من الجهود الملموسة البناءة من أجل عقد المؤتمر وإنشاء اللجنة التحضيرية للمؤتمر وفقا لقرار الجمعية العامة ٤٣/٤١ دال ؛ وبأن تجدد ، بالتشاور مع مجلس الامن ، تكليف الامين العام بمواصلة جهوده بغية عقد المؤتمر .

١٤٧ - وريثما ينال الشعب الفلسطيني حقوقه غير القابلة للتصرف ، فإن اللجنة ترغب في أن تؤكد كل التأكيد على الحاجة الملحّة إلى اتخاذ تدابير فعّالة لضمان سلامة وحماية السكان الفلسطينيين في الاراضي الفلسطينية المحتلة . وهي تدعو المجتمع الدولي ، لاسيما الاطراف المتعاقدة السامية في اتفاقية جنيف المتعلقة بحماية

المدنيين وقت الحرب ، إلى بذل قصارى الجهود لضمان إبداء اسرائيل ، السلطة القائمة بالاحتلال ، لواجبات احترام الاتفاقية . وتدعو اللجنة مجلس الامن إلى اتخاذ التدابير اللازمة لضمان امتثال اسرائيل لقرارات مجلس الامن ٦٠٥ (١٩٨٧) و ٦٠٧ (١٩٨٨) و ٦٠٨ (١٩٨٨) . وهي تطلب أيضا إلى مجلس الامن أن يتخذ اجراء ايجابيا بشأن توصيات الامين العام الواردة في تقريره المقدّم بموجب القرار ٦٠٥ (١٩٨٧) (S/19443) ، وأن يوجّه بصورة خاصة نداء رسميا إلى الاطراف المتعاقدة السامية في اتفاقية جنيف الرابعة التي تقيم علاقات دبلوماسية مع اسرائيل ، حيث يوجّه انتباهها إلى التزامها بضمان احترام الاتفاقية في جميع الظروف ويحثها على استعمال كل ما أوتيت من وسائل لحث اسرائيل على التقيد بأحكام الاتفاقية وتنفيذها . وتطلب اللجنة أيضا إلى مجلس الامن أن ينظر بصورة ايجابية في توصيات وملاحظات الامين العام بشأن السبل والوسائل الاخرى المتاحة للمجتمع الدولي ، بما فيها الحماية المادية والحماية القانونية والمساعدة العامة والحماية عن طريق الاعلام . كذلك تدعو اللجنة المجتمع الدولي ومنظومة الامم المتحدة والمنظمات الحكومية الدولية والمنظمات غير الحكومية إلى مواصلة وزيادة المساعدة المقدّمة إلى الشعب الفلسطيني ، وذلك بالتعاون الوثيق مع منظمة التحرير الفلسطينية .

١٤٨ - ولاحظت اللجنة مع الارتياح زيادة وعي الرأي العام الدولي وتعبئته تأييدا لحقوق الشعب الفلسطيني غير القابلة للتصرف ولتوصيات الامم المتحدة الداعية إلى ايجاد حل شامل عادل دائم لقضية فلسطين . وتؤمن اللجنة بأن برنامجها المتعلق بالحلقات الدراسية الاقليمية واجتماعات وندوات المنظمات غير الحكومية ، فضلا عن لقاءات الصحفيين وغير ذلك من الانشطة الاعلامية التي ترعاها اللجنة ، قد أدت مجتمعة دورا قيما في هذه العملية ، وبأنها ستظل تسعى جاهدة إلى بلوغ أقصى قدر من الفعالية في الاضطلاع بهذا البرنامج وتكثيف جهودها في تنفيذ ولايتها .

الحواشي

(١) الوثائق الرسمية للجمعية العامة ، الدورة الحادية والثلاثون ، الملحق رقم ٣٥ (A/31/35) .

(٢) المرجع نفسه ، الدورة الثانية والثلاثون ، الملحق رقم ٣٥ (A/32/35) ؛ المرجع نفسه ، الدورة الثالثة والثلاثون ، الملحق رقم ٣٥ (A/33/35) ؛ المرجع نفسه ، الدورة الرابعة والثلاثون ، الملحق رقم ٣٥ (A/34/35) ؛ المرجع

نفسه ، الدورة الخامسة والثلاثون ، الملحق رقم ٣٥ (A/35/35) ؛ المرجع نفسه ، الدورة السادسة والثلاثون ، الملحق رقم ٣٥ (A/36/35) ؛ المرجع نفسه ، الدورة السابعة والثلاثون ، الملحق رقم ٣٥ (A/37/35) ؛ المرجع نفسه ، الدورة الثامنة والثلاثون ، الملحق رقم ٣٥ (A/38/35) ؛ المرجع نفسه ، الدورة التاسعة والثلاثون ، الملحق رقم ٣٥ (A/39/35) ؛ المرجع نفسه ، الدورة الاربعون ، الملحق رقم ٣٥ (A/40/35) ؛ المرجع نفسه ، الدورة الحادية والاربعون ، الملحق رقم ٣٥ (A/41/35) ؛ المرجع نفسه ، الدورة الثانية والاربعون ، الملحق رقم ٣٥ (A/42/35) .

(٣) تقرير المؤتمر الدولي المعني بقضية فلسطين ، جنيف ، ٢٩ آب/أغسطس - ٧ أيلول/سبتمبر ١٩٨٣ (منشورات الامم المتحدة ، رقم المبيع A.83.I.21) ، الفصل الاول ، الفرع باء .

(٤) فيما يلي المراقبون في اجتماعات اللجنة : الاردن ، اكوادور ، الامارات العربية المتحدة ، بلغاريا ، بنغلاديش ، تشيكوسلوفاكيا ، الجزائر ، الجماهيرية العربية الليبية ، الجمهورية العربية السورية ، سري لانكا ، الصين ، العراق ، فييت نام ، الكويت ، لبنان ، مصر ، المغرب ، موريتانيا ، النيجر ، نيكاراغوا ، جامعة الدول العربية ، منظمة المؤتمر الاسلامي . كما كانت منظمة التحرير الفلسطينية ، بوصفها ممثل الشعب الفلسطيني ، الطرف الرئيسي في قضية فلسطين ، مراقبا فيها .

(٥) فيما يلي الاعضاء الحاليون في الفريق العامل : أفغانستان ، باكستان ، تركيا ، تونس ، جمهورية أوكرانيا الاشتراكية السوفياتية ، الجمهورية الديمقراطية الالمانية ، السنغال ، غيانا ، غينيا ، كوبا ، مالطة ، الهند ، منظمة التحرير الفلسطينية بصفتها ممثل الشعب المعني مباشرة .

المرفق الأول

توصيات اللجنة التي أيدتها الجمعية العامة في دورتها الحادية والثلاثين*

أولا - الاعتبارات والمبادئ التوجيهية الاساسية

٥٩ - إن قضية فلسطين هي قلب مشكلة الشرق الاوسط ، ومن ثم ، فإن اللجنة تؤكد اعتقادها بأنه لا يمكن تصور أي حل في الشرق الاوسط لا يأخذ بعين الاعتبار التام الاماني المشروعة للشعب الفلسطيني .

٦٠ - واللجنة تقر ما للشعب الفلسطيني من حقوق مشروعة ، غير قابلة للتصرف ، في العودة إلى دياره وممتلكاته وفي تحقيق تقرير المصير ، والاستقلال والسيادة القوميين ، وذلك إيمانا منها بأن إعمال هذه الحقوق إعمالا كاملا سيسهم على نحو حاسم في ايجاد تسوية شاملة ونهائية لأزمة الشرق الاوسط .

٦١ - واشتراك منظمة التحرير الفلسطينية ، ممثلة الشعب الفلسطيني ، على قدم المساواة مع الاطراف الاخرى ، على أساس قراري الجمعية العامة ٣٢٣٦ (د - ٢٩) و ٣٣٧٥ (د - ٣٠) ، أمر لا غنى عنه في جميع الجهود والمداولات والمؤتمرات المتعلقة بالشرق الاوسط والتي تتم برعاية الامم المتحدة .

٦٢ - وتعيد اللجنة إلى الذاكرة المبدأ الاساسي الخاص بعدم جواز الاستيلاء على الاراضي بالقوة ، وتؤكد على ما يترتب على ذلك بالتالي من واجب الجلاء الكامل والعاجل عن أي أرض احتلت على هذا النحو .

٦٣ - وترى اللجنة أنه من واجب ومسؤولية جميع المعنيين تمكين الفلسطينيين من ممارسة حقوقهم غير القابلة للتصرف .

---

* الوثائق الرسمية للجمعية العامة ، الدورة الحادية والثلاثون ، الملحق رقم ٣٥ (A/31/35) ، الفقرات ٥٩ - ٧٣ .

٦٤ - وتوصي اللجنة بقيام الامم المتحدة وهيئاتها بدور موسّع وأكثر فعالية في العمل على تسوية عاجلة لقضية فلسطين وفي تنفيذ مثل هذه التسوية . وعلى مجلس الامن ، بوجه خاص ، اتخاذ التدابير المناسبة لتيسير ممارسة الفلسطينيين لحقهم في العودة إلى ديارهم وأراضيهم وممتلكاتهم . وتحث اللجنة أيضا مجلس الامن على تعزيز الجهود الرامية إلى ايجاد تسوية عادلة ، آخذا في الاعتبار جميع السلطات التي خولته إياها ميثاق الامم المتحدة .

٦٥ - وبهذا المنظور وعلى أساس القرارات العديدة التي اتخذتها الامم المتحدة ، وبعد دراسة جميع الوقائع والاقتراحات والمقترحات المقدمة في معرض مداولاتها الدراسة اللازمة ، تقدم اللجنة توصياتها بشأن شكليات إعمال ممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف .

ثانيا - حق العودة

٦٦ - إن حق الفلسطينيين الطبيعي وغير القابل للتصرف في العودة إلى ديارهم حق يعترف به القرار ١٩٤ (د - ٣) ، الذي أكدته الجمعية العامة من جديد كل عام تقريبا منذ اتخاذه . كما أن مجلس الامن اعترف بالاجماع بهذا الحق في قراره ٢٣٧ (١٩٦٧) ؛ وأن تنفيذ هذين القرارين تنفيذا عاجلا كان يجب أن يتم منذ أمد بعيد .

٦٧ - وترى اللجنة ، دون المساس بحق جميع الفلسطينيين في العودة إلى ديارهم وأراضيهم وممتلكاتهم ، أن برنامج إعمال ممارسة هذا الحق يمكن أن يتم على مرحلتين :

المرحلة الاولى

٦٨ - تشمل المرحلة الاولى عودة الفلسطينيين النازحين نتيجة لحرب حزيران/يونيه ١٩٦٧ إلى ديارهم . وتوصي اللجنة بما يلي :

'١' أن يطلب مجلس الامن التنفيذ الفوري لقراره ٢٣٧ (١٩٦٧) وعدم ربط هذا التنفيذ بأي شرط آخر ؛

'٢' أن تستخدم موارد اللجنة الدولية للصليب الاحمر ووكالة الامم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الادنى ، أيتهما أو كلتيهما معا ، بعد ما يقتضيه ذلك من تمويل وتفويض ، للمساعدة في

حل أية مشاكل سوقية تنطوي عليها إعادة توطين أولئك العائدين إلى ديارهم . كما أن في وسع هاتين الهيئتين أن تساعدا ، بالتعاون مع البلدان المضيفة ومنظمة التحرير الفلسطينية ، في تحديد الفلسطينيين النازحين ؛

المرحلة الثانية

٦٩ - تتناول المرحلة الثانية عودة الفلسطينيين الذين نزحوا في الفترة الواقعة بين عامي ١٩٤٨ و ١٩٦٧ ، إلى ديارهم . وتوصي اللجنة بما يلي :

'١' أن تشرع الامم المتحدة ، أثناء تنفيذ المرحلة الاولى ، وبالتعاون مع الدول المعنية مباشرة ومع منظمة التحرير الفلسطينية بوصفها الممثلة المؤقتة للكيان الفلسطيني ، في اتخاذ الترتيبات اللازمة لتمكين الفلسطينيين الذين نزحوا في الفترة الواقعة بين عامي ١٩٤٨ و ١٩٦٧ من ممارسة حقهم في العودة إلى ديارهم وممتلكاتهم ؛ وفقا لقرارات الامم المتحدة المتصلة بالامر ، وخاصة قرار الجمعية العامة ١٩٤ (د - ٣) ؛

'٢' أما الفلسطينيون الذين لا يختارون العودة إلى ديارهم فينبغي أن يدفع لهم تعويض عادل ومنصف وفقا لما هو منصوص عليه في القرار ١٩٤ (د - ٣) .

ثالثا - الحق في تقرير المصير وفي الاستقلال
والسيادة القوميين

٧٠ - للشعب الفلسطيني الحق الاصيل في تقرير المصير وفي الاستقلال والسيادة القوميين في فلسطين . وترى اللجنة أن الجلاء عن الاراضي التي احتلت بالقوة وانتهاكا لمبادئ الميثاق وقرارات الامم المتحدة المتصلة بالامر هو شرط لا معدى عنه لممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف في فلسطين . وترى اللجنة أيضا أن الشعب الفلسطيني ، متى عاد الفلسطينيون إلى ديارهم وممتلكاتهم ، وبإنشاء كيان فلسطيني مستقل ، سيكون قادرا على ممارسة حقوقه في تقرير المصير وعلى البت في شكل حكومته دون تدخل خارجي .

٧١ - واللجنة تشعر أيضا بأن على الامم المتحدة واجبا ومسؤولية تاريخيين في تقديم كل مساعدة يقتضيها العمل على إنماء الكيان الفلسطيني وازدهاره اقتصاديا .

٧٢ - ولتحقيق هذه الغايات ، توصي اللجنة بما يلي :

(أ) أن يضع مجلس الامن جدولا زمنيا لانسحاب قوات الاحتلال الإسرائيلي انسحابا كاملا من الاراضي التي احتلت في عام ١٩٦٧ ، على أن يتم انجاز هذا الانسحاب في موعد لا يتجاوز ١ حزيران/يونيه ١٩٧٧ ؛

(ب) أن ينظر مجلس الامن في أمر احتياجه إلى توفير قوات مؤقتة لصيانة السلم بقصد تيسير عملية الانسحاب ؛

(ج) أن يطلب مجلس الامن إلى اسرائيل أن تمتنع عن إنشاء مستوطنات جديدة وأن تنسحب خلال هذه الفترة من المستوطنات المنشأة منذ عام ١٩٦٧ في الاراضي المحتلة ؛ وذلك مع وجوب الإبقاء على الممتلكات العربية وكل المرافق الاساسية في هذه المناطق سليمة بغير مساس ؛

(د) أن يطلب إلى اسرائيل أيضا أن تمتثل امتثالا أمينا لاحكام اتفاقية جنيف المتعلقة بحماية الاشخاص المدنيين في وقت الحرب ، المعقودة في ١٢ آب/أغسطس ١٩٤٩ ، وأن تعلن ، ريثما يتم انسحابها العاجل من هذه الاراضي ، اعترافها بانطباق تلك الاتفاقية ؛

(هـ) أن تتسلم الامم المتحدة الاراضي التي يتم الجلاء عنها وجميع الممتلكات والمرافق فيها سليمة بغير مساس ، فتقوم بعد ذلك ، بالتعاون مع جامعة الدول العربية ، بتسليم هذه المناطق التي تم الجلاء عنها إلى منظمة التحرير الفلسطينية بوصفها ممثلة الشعب الفلسطيني ؛

(و) أن تساعد الامم المتحدة ، إذا اقتضى الامر ، في اقامة خطوط مواصلات بين غزة والضفة الغربية ؛

(ز) أن تتخذ الامم المتحدة ، بمجرد إنشاء الكيان الفلسطيني المستقل ، أو بالتعاون مع الدول المعنية مباشرة ومع الكيان الفلسطيني ، ومع مراعاة قرار

الجمعية العامة ٣٣٧٥ (د - ٣٠) ، ترتيبات أخرى من أجل إعمال حقوق الشعب الفلسطيني غير القابلة للتصرف إعمالا كاملا ، وحل المشاكل المعلقة ، واقامة سلم عادل ودائم في المنطقة ، وفقا لجميع قرارات الامم المتحدة ذات الصلة بذلك ؛

(ح) أن تقدم الامم المتحدة المساعدة الاقتصادية والتقنية اللازمة لدعم الكيان الفلسطيني .

المرفق الثاني

إعلان جنيف بشأن فلسطين وبرنامج العمل لإعمال الحقوق الفلسطينية(أ)

ألف - إعلان جنيف بشأن فلسطين

عملا بقرارات الجمعية العامة ١٢٠/٣٦ جيم المؤرخ في ١٠ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨١ ، ودإط - ٧/٧ المؤرخ في ١٩ آب/أغسطس ١٩٨٢ ، و ٨٦/٣٧ جيم المؤرخ في ١٠ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٢ ، عقد مؤتمر دولي معني بقضية فلسطين في مكتب الأمم المتحدة بجنيف في الفترة من ٢٩ آب/أغسطس إلى ٧ أيلول/سبتمبر ١٩٨٣ ، بغية التماس الطرق والوسائل الفعالة لتمكين الشعب الفلسطيني من نيل حقوقه غير القابلة للتصرف وممارستها . وقد افتتح المؤتمر الأمين العام للأمم المتحدة ، خافيير بيريز دي كوييار ، وترأسه وزير خارجية السنغال ، مصطفي نياسي .

* * *

١ - إن المؤتمر ، وقد نظر بإمعان في قضية فلسطين من جميع جوانبها ، يعرب عن بالغ قلق جميع الدول والشعوب إزاء التوتر الدولي المستمر منذ عدة عقود في الشرق الأوسط والذي يتمثل سببه الرئيسي في إنكار اسرائيل ، ومن يؤيدون سياساتها التوسعية ، لحقوق الشعب الفلسطيني المشروعة غير القابلة للتصرف . ويؤكد المؤتمر من جديد ويشدد على أن إيجاد حل عادل لقضية فلسطين ، لب المشكلة ، هو العنصر الحاسم في أية تسوية سياسية شاملة وعادلة ودائمة في الشرق الأوسط .

٢ - ويسلم المؤتمر بأن قضية فلسطين بوصفها واحدة من أحدّ وأعقد مشاكل عصرنا - وقد ورثتها الأمم المتحدة وقت انشائها - تتطلب تسوية سياسية شاملة وعادلة ودائمة . ويجب أن تقوم هذه التسوية على أساس تنفيذ القرارات ذات الصلة الصادرة عن الأمم المتحدة بشأن قضية فلسطين ونيل الشعب الفلسطيني لحقوقه المشروعة غير القابلة للتصرف ، بما في ذلك حقه في تقرير المصير وحقه في إقامة دولته المستقلة الخاصة به في فلسطين ، وينبغي أيضا أن تقوم على أساس تقديم مجلس الأمن لضمانات للسلم والأمن بين جميع الدول في المنطقة ، بما فيها الدولة الفلسطينية المستقلة ، داخل حدود آمنة ومعترف بها دوليا . والمؤتمر على اقتناع بأن نيل الشعب الفلسطيني لحقوقه غير

القابلة للتصرف ، كما حددها قرار الجمعية العامة ٣٢٣٦ (د - ٢٩) المؤرخ في ٢٢ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٧٤ ، سوف يسهم اسهاما كبيرا في تحقيق السلم والاستقرار في الشرق الأوسط .

٣ - ويعتبر المؤتمر دور الأمم المتحدة في تحقيق سلم شامل وعادل ودائم في الشرق الأوسط دورا أساسيا وفي غاية الأهمية . ويؤكد على الحاجة إلى احترام وتطبيق ميثاق الأمم المتحدة وقرارات الأمم المتحدة ذات الصلة بقضية فلسطين والتقيد بمبادئ القانون الدولي .

٤ - ويرى المؤتمر أن مختلف المقترحات ، المتفقة مع مبادئ القانون الدولي والتي قدمت بصدد هذه القضية ، مثل مشروع السلام العربي الذي أقره بالإجماع مؤتمر القمة العربي الثاني عشر الذي عقد بمدينة فاس في المغرب في أيلول/سبتمبر ١٩٨٢ ، ينبغي أن تستخدم كمبادئ توجيهية لمجهود دولي متضافر يهدف إلى حل قضية فلسطين . وتتضمن هذه المبادئ التوجيهية ما يلي :

(أ) نيل الشعب الفلسطيني لحقوقه المشروعة غير القابلة للتصرف ، بما فيها الحق في العودة والحق في تقرير المصير والحق في انشاء دولته المستقلة الخاصة به في فلسطين ؛

(ب) حق منظمة التحرير الفلسطينية ، ممثل الشعب الفلسطيني ، في الاشتراك على قدم المساواة مع الأطراف الأخرى في جميع الجهود والمداولات والمؤتمرات المتعلقة بالشرق الأوسط ؛

(ج) ضرورة انهاء الاحتلال الاسرائيلي للأراضي العربية ، وفقا لمبدأ عدم جواز اكتساب الأراضي بالقوة ، وبالتالي ، ضرورة تأمين الانسحاب الاسرائيلي من الأراضي المحتلة منذ عام ١٩٦٧ ، بما فيها القدس ؛

(د) ضرورة معارضة ورفض السياسات والممارسات الاسرائيلية في الأراضي المحتلة ، بما فيها القدس ، وأي وضع من أوضاع الأمر الواقع أوجدته اسرائيل مما يتنافى مع القانون الدولي والقرارات ذات الصلة الصادرة عن الأمم المتحدة ، وخاصة إقامة المستوطنات ، لكون هذه السياسات والممارسات تشكل عقبات رئيسية في طريق تحقيق السلم في الشرق الأوسط ؛

(هـ) ضرورة التأكيد من جديد بأن جميع الاجراءات والتدابير التشريعية والإدارية التي اتخذتها اسرائيل ، سلطة الاحتلال ، والتي غيرت أو قصد بها أن تغيّر طابع مدينة القدس الشريف ومركزها ، بما في ذلك مصادرة الأراضي والممتلكات الواقعة فيها ، وبصورة خاصة ما يسمى "القانون الاساسي" ، بشأن القدس وكذلك إعلان القدس عاصمة لاسرائيل هي اجراءات وتدابير لاغية وباطلة ؛

(و) حق جميع الدول في المنطقة في الوجود داخل حدود آمنة ومعترف بها دوليا ، مع توفير العدالة والأمن لجميع الشعوب ، وهو ما لن يتأتى إلا بالاعتراف للشعب الفلسطيني بحقوقه المشروعة وغير القابلة للتصرف المبينة في الفقرة (أ) أعلاه وبنيله لها كشرط لا غنى عنه .

٥ - ومن أجل إعمال هذه المبادئ التوجيهية ، يرى المؤتمر أن من الضروري عقد مؤتمر دولي للسلام في الشرق الأوسط على أساس مبادئ ميثاق الأمم المتحدة والقرارات ذات الصلة الصادرة عن الأمم المتحدة ، بهدف تحقيق حل شامل وعادل ودائم للنزاع العربي الاسرائيلي ، يكون من عناصره الأساسية إقامة دولة فلسطينية مستقلة في فلسطين . وينبغي أن يعقد مؤتمر السلام هذا تحت رعاية الأمم المتحدة وأن تشترك فيه ، على قدم المساواة ، جميع أطراف النزاع العربي الاسرائيلي ، بما فيها منظمة التحرير الفلسطينية ، فضلا عن الولايات المتحدة الامريكية واتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية وغيرهما من الدول المعنية . وفي هذا الصدد ، يتحمل مجلس الأمن مسؤولية أساسية في تهيئة الترتيبات المؤسسية المناسبة على أساس قرارات الأمم المتحدة ذات الصلة بغية ضمان وتنفيذ الاتفاقات التي يتوصل إليها المؤتمر الدولي للسلام .

٦ - ويشدد المؤتمر الدولي المعني بقضية فلسطين على أهمية عامل الزمن في تحقيق حل عادل لمشكلة فلسطين . والمؤتمر على اقتناع بأن الحلول الجزئية لا تكفي وبأن التأخير في التماس حل شامل لا يزيل التوترات في المنطقة .

باء - برنامج العمل لإعمال الحقوق الفلسطينية

اتفق المؤتمر الدولي المعني بقضية فلسطين على أنه ينبغي ألا يدخر جهد في سبيل التماس الطرق والوسائل الفعالة لتمكين الشعب الفلسطيني من نيل وممارسة حقوقه في فلسطين وفقا لميثاق الأمم المتحدة والإعلان العالمي لحقوق الإنسان(ب) ومبادئ القانون الدولي . وأوصى المؤتمر ، وقد وضع في اعتباره إعلان جنيف بشأن فلسطين (الفرع ألف أعلاه) ببرنامج العمل التالي .

أولا

يوصي المؤتمر الدولي المعني بقضية فلسطين بأن تقوم جميع الدول ، منفردة أو مجتمعة ، وبما يتمشى مع دستور كل منها ومع التزاماتها بموجب ميثاق الأمم المتحدة وطبقا لمبادئ القانون الدولي ، بما يلي :

(١) إدراك الأهمية الكبيرة لعامل الزمن في حل قضية فلسطين ؛

(٢) تكثيف الجهود من أجل إنشاء دولة فلسطينية مستقلة في إطار تسوية شاملة وعادلة ودائمة للنزاع العربي - الاسرائيلي وفقا لميثاق الأمم المتحدة وللقرارات ذات الصلة الصادرة عن الأمم المتحدة والمبادئ التوجيهية لإعلان جنيف بشأن فلسطين ؛

(٣) اعتبار استمرار وجود اسرائيل في الأراضي الفلسطينية والأراضي العربية الأخرى المحتلة ، بما في ذلك القدس ، أمرا يؤدي إلى تفاقم عدم الاستقرار في المنطقة ويعرّض السلم والأمن الدوليين لخطر ؛

(٤) معارضة ورفض السياسات التوسعية التي تنتهجها اسرائيل في الأراضي الفلسطينية والأراضي العربية الأخرى المحتلة منذ عام ١٩٦٧ ، بما في ذلك القدس ، بوصفها عقبة خطيرة ومستمرة في طريق السلم ، وبخاصة تغيير الطابع الجغرافي والتكوين السكاني لتلك الأراضي والمحاولة الاسرائيلية لتغيير مركزها القانوني عن طريق اصدار تشريعات محلية ، وكل التدابير المتخذة انتهاكا لاتفاقية جنيف المتعلقة بمعاملة أسرى الحرب(ج) واتفاقية جنيف المتعلقة بحماية المدنيين وقت الحرب(د) وكلتاهما مؤرختان في ١٢ آب/أغسطس ١٩٤٩ ، وأنظمة لاهاي لعام ١٩٠٧(هـ) ، مثل انشاء وتوسيع المستوطنات ونقل المدنيين الاسرائيليين إلى تلك الأراضي والترحيل الفردي والجماعي للسكان العرب الفلسطينيين عنها ؛

(٥) الامتناع عن تزويد اسرائيل بأية مساعدة ذات طابع من شأنه أن يشجعها عسكريا واقتصاديا وماليا على الاستمرار في عدوانها واحتلالها وتجاهلها لالتزاماتها بموجب الميثاق والقرارات ذات الصلة الصادرة عن الأمم المتحدة ؛

(٦) عدم تشجيع الهجرة إلى الأراضي العربية المحتلة إلى أن تضع اسرائيل حدا قاطعا لتنفيذ سياستها غير القانونية المتمثلة في إنشاء المستوطنات في الأراضي الفلسطينية والأراضي العربية الأخرى المحتلة منذ عام ١٩٦٧ ؛

(٧) الامتثال التام للقرارات ذات الصلة الصادرة عن الأمم المتحدة ووكالاتها المتخصصة بشأن مدينة القدس الشريف ، بما في ذلك القرارات التي ترفض ضم اسرائيل للقدس واعلانها تلك المدينة عاصمة لها ؛

(٨) الاضطلاع بجهود عالمية لحماية الأماكن المقدسة وحث اسرائيل على اتخاذ تدابير لمنع تدنيسها ؛

(٩) النظر في طرق ووسائل مواجهة التهديد الذي تشكله اسرائيل بالنسبة إلى الأمن الإقليمي في افريقيا بالنظر إلى تجاهل اسرائيل لقرارات الأمم المتحدة وتعاونها الوثيق مع نظام الفصل العنصري في الميادين الاقتصادية والعسكرية والنووية ، مساهمة بذلك في استمرار الاحتلال غير المشروع لناميبيا وزيادة قدرة ذلك النظام على القمع والعدوان ؛

(١٠) القيام ، عن طريق الاتصالات الثنائية والمتعددة الأطراف ، بتشجيع جميع الدول ، بما في ذلك دول أوروبا الغربية وأمريكا الشمالية التي لم ترحب بعد بمبادرات السلم القائمة على أساس الاعتراف بحقوق الشعب الفلسطيني غير القابلة للتصرف ، على أن ترحب بكل هذه المبادرات التي رحب بها أيضا الرئيس ياسر عرفات في كلمته أمام المؤتمر الدولي المعني بقضية فلسطين ؛

(١١) التماس وإيجاد الطرق والوسائل التي تمكّن الشعب الفلسطيني من ممارسة السيادة على موارده الوطنية ؛

(١٢) الإعراب عن القلق إزاء قيام اسرائيل بمنع الفلسطينيين من مزاولة النشاط الاقتصادي ومن الوصول إلى الموارد الوطنية في الأراضي الفلسطينية ، في انتهاك مستمر لقرارات الجمعية العامة بشأن حق الفلسطينيين في السيادة الدائمة على مواردهم الوطنية ؛

(١٣) إعلان التدابير والممارسات التي تطبقها اسرائيل في الأراضي الفلسطينية والأراضي العربية الأخرى المحتلة ، بما فيها القدس ، مثل ضم الأراضي ومواردالمياه والممتلكات ومصادرتها وتغيير المعالم الديموغرافية والجغرافية والتاريخية والثقافية لتلك الأراضي ، لاغية وباطلة والعمل على مناهضة هذه التدابير والممارسات ؛

(١٤) الاضطلاع بتدابير لتخفيف الأعباء الاقتصادية والاجتماعية التي يتحملها الشعب الفلسطيني نتيجة استمرار الاحتلال الاسرائيلي لأراضيه منذ عام ١٩٦٧ ؛

(١٥) النظر في المساهمة في الميزانيات والبرامج والمشاريع المقترحة للأجهزة والصناديق والوكالات المعنية في منظومة الأمم المتحدة التي طلب إليها أن تقدم مساعدات إنسانية واقتصادية واجتماعية للشعب الفلسطيني ، والنظر في زيادة تبرعاتها الخاصة لها ، مع الاهتمام بصورة خاصة بما يلي :

(أ) قرار الجمعية العامة ١٤٧/٣٣ المؤرخ في ٢٠ كانون الأول/ديسمبر ١٩٧٨ ، والنداء الذي أصدره مجلس إدارة برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في دورته الثلاثين لتقديم مساهمات خاصة إضافية قدرها ٨ ملايين دولار على الأقل خلال دورة البرمجة الثالثة (١٩٨٢ - ١٩٨٦) بقصد المساعدة في تلبية الاحتياجات الاقتصادية والاجتماعية للشعب الفلسطيني[و] ؛

(ب) الميزانية البرنامجية المقترحة لمؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد) لفترة السنتين ١٩٨٤ - ١٩٨٥ فيما يتعلق بانشاء وحدة اقتصادية خاصة[ز] داخل الأونكتاد ، وفق ما طلبه مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية في دورته المعقودة في بلغراد[ح] ؛

(ج) انشاء صندوق خاص للمساعدة القانونية من أجل مساعدة الفلسطينيين في ضمان حقوقهم في ظروف الاحتلال[ط] وفقا لاتفاقية جنيف المتعلقة بحماية المدنيين وقت الحرب ؛

(١٦) تأمين قدرة وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى على تلبية الاحتياجات الأساسية للفلسطينيين دون انقطاع ودون أي انتقاص من فعالية خدماتها ؛

(١٧) استعراض حالة المرأة الفلسطينية في الأراضي الفلسطينية والعربية الأخرى المحتلة والعمل ، بالنظر إلى ما تواجهه من مشاق خاصة ، على حث اللجنة التحضيرية للمؤتمر العالمي لاستعراض وتقييم انجازات عقد الأمم المتحدة للمرأة الذي سينعقد في نيروبي عام ١٩٨٥ ، على ادراج هذا البند في جدول أعمال المؤتمر ؛

(١٨) القيام ، طبقا لتشريعاتها الوطنية ، إن لم تكن قد فعلت ذلك بعد ، باستعراض علاقاتها الاقتصادية والثقافية والتقنية وغيرها من العلاقات مع اسرائيل ، وكذلك الاتفاقات التي تحكمها بهدف ضمان ألا تفسر هذه العلاقات والاتفاقات أو تؤول على أنها تنطوي بأي شكل من الأشكال على اعتراف بأي تعديل للوضع القانوني للقدس وللأراضي الفلسطينية والأراضي العربية الأخرى التي احتلتها اسرائيل منذ عام ١٩٦٧ ، أو أي قبول بوجود اسرائيل غير القانوني في هذه الأراضي ؛

(١٩) الاعتراف بأن عملية تمكين الشعب الفلسطيني من ممارسة حقوقه غير القابلة للتصرف في فلسطين تمثل مساهمة هامة في استعادة حكم القانون في العلاقات الدولية ؛

(٢٠) كفالة الالتزام بالشروط المنصوص عليها في قرار الجمعية العامة ١٨١ (د - ٢) ، التي تضمن لجميع الأفراد حقوقا متساوية لا تمييز فيها في الأمور المدنية والسياسية والاقتصادية والدينية والتمتع بحقوق الإنسان والحريات الأساسية ، بما في ذلك حرية الدين والكلام والنشر والتعليم والاجتماع وتشكيل الجمعيات ؛

(٢١) الإعراب عن القلق لأن القوانين المطبقة في الأراضي العربية المحتلة قد طغى عليها تماما فيض من الأوامر العسكرية التي تهدف إلى إقامة "نظام قانوني" جديد ، انتهاكا لأنظمة لاهاي لعام ١٩٠٧ ، واتفاقية جنيف المتعلقة بحماية المدنيين وقت الحرب لعام ١٩٤٩ ؛

(٢٢) التصرف وفقا لالتزاماتها بموجب القانون الدولي الحالي ، ولا سيما فيما يتعلق باتفاقيات جنيف لعام ١٩٤٩ ، التي تقتضي من الدول الأطراف احترام تلك الاتفاقيات وكفالة احترامها في جميع الظروف ، وبصفة خاصة ضمان احترام اسرائيل لاتفاقيات جنيف لعام ١٩٤٩ في الأراضي الفلسطينية والأراضي العربية الأخرى المحتلة ؛

(٢٣) الإعراب عن القلق إزاء حرمان الفلسطينيين وسائر العرب في الاراضي المحتلة من الحماية القانونية وغيرها من أنواع الحماية ، وإزاء كونهم ضحايا تشريعات قمعية تنطوي على الاعتقالات الجماعية والتعذيب وهدم المنازل وطرد السكان من ديارهم ، مما يشكل انتهاكات صارخة لحقوق الإنسان ؛

(٢٤) التسليم بضرورة منح جميع السجناء الفلسطينيين واللبنانيين الذين تعتقلهم اسرائيل مركز أسرى الحرب وفقا لاتفاقية جنيف المتعلقة بمعاملة أسرى الحرب لعام ١٩٤٩(ج) إذا كانوا من المحاربين ، أو وفقا لاتفاقية جنيف المتعلقة بحماية المدنيين وقت الحرب لعام ١٩٤٩(د) إذا كانوا من المدنيين ؛

(٢٥) السعي الى اتخاذ تدابير دولية لكي تنفذ اسرائيل في الضفة الغربية وغزة أحكام أنظمة لاهاي لعام ١٩٠٧ ، واتفاقية جنيف المتعلقة بحماية المدنيين ، وذلك في ضوء قرار مجلس الامن ٤٦٥ (١٩٨٠) ؛

(٢٦) الاعتراف ، إذا لم تكن قد فعلت ذلك بعد بمنظمة التحرير الفلسطينية بوصفها ممثل الشعب الفلسطيني ، وإقامة علاقات ملائمة معها ؛

(٢٧) القيام ، وفقا لتشريعاتها الوطنية ، بتشجيع تكوين لجان وطنية تأييدا للشعب الفسطيني ؛

(٢٨) تشجيع الاحتفال بيوم ٢٩ تشرين الثاني/نوفمبر بوصفه اليوم الدولي للتضامن مع الشعب الفلسطيني بأفعل الطرق وأجداها ؛

(٢٩) الطلب الى الجمعية العامة في دورتها الثامنة والثلاثين أن تعين سنة لفلسطين يحتفل بها في أقرب وقت ممكن ، مع مراعاة العوامل اللازمة لضمان الإعداد الفعال لها بهدف تعبئة الرأي العام العالمي وحشد الدعم العالمي النطاق للمضي في تنفيذ إعلان جنيف بشأن فلسطين وبرنامج العمل .

ثانيا

يشدد المؤتمر الدولي المعني بقضية فلسطين على التزام جميع الدول الأعضاء بموجب ميثاق الأمم المتحدة ، بتمكين الأمم المتحدة ، من خلال توسيع دورها وزيادة فعاليته ، من الوفاء بمسؤوليتها عن إيجاد حل لقضية فلسطين . وتحقيقا لهذه الغاية :

ألف

تدعو الدول المشتركة في هذا المؤتمر مجلس الأمن ، بوصفه الجهاز الذي يتحمل المسؤولية الأولى عن صيانة السلم والأمن الدوليين ، الى القيام بما يلي :

(١) قمع أعمال العدوان المستمرة والمتزايدة وغيرها من أعمال خرق السلم في الشرق الأوسط التي تعرض السلم والأمن في المنطقة وفي العالم ككل للخطر ؛

(٢) اتخاذ خطوات واجراءات فورية وحازمة وفعالة لاقامة دولة فلسطينية مستقلة ذات سيادة في فلسطين عن طريق تنفيذ قرارات الأمم المتحدة ذات الصلة ، وبتيسير تنظيم المؤتمر الدولي للسلام في الشرق الأوسط ، وفقا لما تدعو اليه الفقرة ٥ من إعلان جنيف بشأن فلسطين (انظر الفرع ألف أعلاه) ، وبالعمل في هذا الصدد على تهيئة الترتيبات المؤسسية المناسبة على أساس قرارات الأمم المتحدة ذات الصلة بغية ضمان وتنفيذ اتفاقات المؤتمر الدولي للسلام ، بما في ذلك ما يلي :

(أ) اتخاذ تدابير متمشية مع مبدأ عدم جواز اكتساب الأراضي بالقوة لضمان انسحاب اسرائيل من الأراضي الفلسطينية والأراضي العربية الأخرى المحتلة منذ عام ١٩٦٧ ، بما فيها القدس ، ضمن جدول زمني محدد ؛

(ب) اتخاذ تدابير فعالة لضمان سلامة وأمن الفلسطينيين في الأراضي المحتلة وما لهم من الحقوق القانونية وحقوق الانسان الى أن يتم انسحاب القوات الاسرائيلية من الأراضي الفلسطينية والأراضي العربية الأخرى التي تحتلها اسرائيل منذ عام ١٩٦٧ ، بما فيها القدس ؛

(ج) وضع تلك الأراضي ، عقب انسحاب اسرائيل ، تحت اشراف الأمم المتحدة لفترة انتقالية قصيرة ، يمارس الشعب الفلسطيني خلالها حقه في تقرير المصير ؛

(د) تسهيل تنفيذ حق الفلسطينيين في العودة الى ديارهم وممتلكاتهم ؛

(هـ) الاشراف على انتخابات الجمعية التأسيسية للدولة الفلسطينية المستقلة على أن يشترك في هذه الانتخابات جميع الفلسطينيين ، ممارسة لحقهم في تقرير المصير ؛

(و) توفير قوات مؤقتة لحفظ السلم ، إذا لزم الأمر ، من أجل تسهيل تنفيذ الفقرات الفرعية (أ) الى (هـ) أعلاه .

باء

وفي غضون ذلك ، فإن مجلس الأمن مدعو أيضا الى ما يلي :

(١) أن يتخذ اجراء عاجلا لتحقيق وقف فوري وكامل للسياسات الاسرائيلية في الأراضي المحتلة ، وبخاصة اقامة المستوطنات التي قرر مجلس الأمن أنها لا تستند الى أساس قانوني وأنها تشكل عقبة خطيرة في طريق تحقيق سلم شامل وعادل ودائم في الشرق الأوسط ؛

(٢) أن ينظر على وجه الاستعجال في تقارير اللجنة المنشأة وفقا لقراره ٤٤٦ (١٩٧٩) المؤرخ في ٢٢ آذار/مارس ١٩٧٩ والتي درست الحالة فيما يتعلق بالمستوطنات في الأراضي العربية المحتلة منذ عام ١٩٦٧ ، بما في ذلك القدس ، وإحياء اللجنة المذكورة أعلاه ؛

(٣) أن يشرع في اتخاذ اجراءات لانهاء سياسات الاستغلال التي تمارسها اسرائيل والتي تتعارض مع التنمية الاقتصادية المحلية للأراضي المحتلة ، واجبار اسرائيل على رفع القيود التي تفرضها على المزارعين الفلسطينيين في استخدام المياه وحفر الآبار ، وكذلك لوقف تحويلها الموارد المائية من الضفة الغربية الى شبكات المياه الاسرائيلية ؛

(٤) أن يبقي موضع اهتمامه الدائم الأعمال التي ترتكبها اسرائيل ضد الشعب الفلسطيني انتهاكا للأحكام المنصوص عليها في القرارات ذات الصلة الصادرة عن الجمعية العامة ، ولاسيما أحكام القرار ١٨١ (د - ٢) المؤرخ في ٢٩ تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٤٧ الذي يضمن لجميع الأشخاص حقوقا وحريات متساوية لا تمييز فيها ؛

(٥) أن ينظر في حالة إصرار اسرائيل على عدم الامتثال لقرارات الأمم المتحدة ذات الصلة التي تعبر عن إرادة المجتمع الدولي ، في اتخاذ تدابير مناسبة وفقا لميثاق الأمم المتحدة لضمان امتثال اسرائيل لهذه القرارات .

جيم

(١) مع مراعاة توصيات الاجتماعات التحضيرية الاقليمية الخمسة للمؤتمر الدولي المعني بقضية فلسطين(ي) وقرارات الأمم المتحدة بشأن تقديم المساعدة الاقتصادية والاجتماعية للشعب الفلسطيني ، يرجى من الأمين العام للأمم المتحدة أن يدعو الى عقد اجتماع للوكالات المتخصصة وغيرها من المنظمات المرتبطة بالأمم المتحدة فضلا عن ممثلي منظمة التحرير الفلسطينية وممثلي البلدان المضيفة للاجئين الفلسطينيين ومصادر المساعدة المحتملة الأخرى ، لوضع برنامج منسق للمساعدة الاقتصادية والاجتماعية للشعب الفلسطيني ولضمان تنفيذه ؛

(٢) ينبغي أن ينظر الاجتماع أيضا في الآلية المشتركة بين الوكالات التي تكون أكثر فعالية من غيرها في تنسيق المساعدة المقدمة من الأمم المتحدة الى الشعب الفلسطيني ومواصلتها وتكثيفها .

دال

يظل لنشر المعلومات الدقيقة والشاملة على نطاق عالمي ولدور المنظمات والمؤسسات غير الحكومية أهمية حيوية في ارهاف الوعي بحقوق الشعب الفلسطيني غير القابلة للتصرف في تقرير المصير وفي انشاء دولة فلسطينية مستقلة ذات سيادة ودعم هذه الحقوق . وتحقيقا لهذه الغايات :

(١) ينبغي أن تقوم ادارة شؤون الاعلام التابعة للأمم المتحدة ، بتعاون كامل وتشاور مستمر مع اللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف بما يلي :

(أ) تنسيق كل الأنشطة الاعلامية لمنظومة الأمم المتحدة بشأن فلسطين عن طريق لجنة الاعلام المشتركة التابعة للأمم المتحدة ؛

(ب) توسيع التغطية بالمنشورات وبوسائط الاعلام المسموعة والمرئية للحقائق وللتطورات المتعلقة بقضية فلسطين ؛

(ج) نشر رسائل اخبارية ومقالات في كل ما تصدره من المنشورات عن الانتهاكات الاسرائيلية لحقوق الانسان للسكان العرب في الأراضي المحتلة وتنظيم ايفاد المحفيين في بعثات تقصي حقائق الى المنطقة ؛

(د) تنظيم لقاءات اقليمية للصحفيين ؛

(هـ) نشر المعلومات المناسبة عن نتائج المؤتمر الدولي المعني بقضية فلسطين ؛

(٢) ينبغي أن تنظم المؤسسات ذات الصلة في منظومة الأمم المتحدة اجتماعات وندوات وحلقات دراسية عن المواضيع الواقعة ضمن مجال اختصاصها والمتعلقة بالمشاكل المحددة التي يواجهها الشعب الفلسطيني ، عن طريق اقامة اتصال أوثق مع المنظمات غير الحكومية ووسائط الإعلام والمجموعات الأخرى المهتمة بقضية فلسطين .

ثالثا

إن المؤتمر الدولي المعني بقضية فلسطين ، اقتناعا منه بما للرأي العام العالمي من دور هام في حل قضية فلسطين ، وفي تنفيذ الاعلام وبرنامج العمل ، يحث ويشجع :

(١) المنظمات الحكومية الدولية والمنظمات غير الحكومية على زيادة ادراك المجتمع الدولي للأعباء الاقتصادية والاجتماعية التي تثقل كاهل الشعب الفلسطيني نتيجة لاستمرار الاحتلال الاسرائيلي وآثاره السلبية على التنمية الاقتصادية لمنطقة غربي آسيا برمتها ؛

(٢) المنظمات غير الحكومية والرابطات المهنية والشعبية على تكثيف جهودها لدعم حقوق الشعب الفلسطيني بكل الطرق الممكنة ؛

(٣) شتى التنظيمات من قبيل رابطات المرأة والمعلمين والعمال والشباب والطلبة على اجراء المبادلات والاضطلاع بغير ذلك من برامج العمل المشترك مع التنظيمات الفلسطينية النظيرة ؛

(٤) الرابطات النسائية ، بصورة خاصة ، على التحقيق في أوضاع النساء الفلسطينيات والأطفال الفلسطينيين في كل الأراضي المحتلة ؛

(٥) وسائط الاعلام وغيرها من المؤسسات على نشر المعلومات ذات الصلة لزيادة وعي وتفهم الجماهير لقضية فلسطين ؛

(٦) معاهد التعليم العالي على تعزيز دراسة قضية فلسطين بجميع جوانبها ،

(٧) مختلف رابطات القانونيين على انشاء لجان تحقيق خاصة لتحديد انتهاكات اسرائيل للحقوق القانونية للفلسطينيين وعلى نشر ما تتوصل اليه من نتائج تبعا لذلك ؛

(٨) القانونيين على أن يبدأوا مع نظرائهم الفلسطينيين مشاورات وأبحاث وتحقيقات حول الجوانب القانونية للمشاكل التي تمس الكفاح في الجنوب الافريقي والكفاح الفلسطيني وبصورة خاصة احتجاز السجناء السياسيين وانكار مركز أسرى الحرب على المحتجزين من أعضاء حركات التحرير الوطني في الجنوب الافريقي وفلسطين ؛

(٩) البرلمانيين والاحزاب السياسية والنقابات العمالية ومنظمات التضامن وأهل الفكر ، وخاصة في اوروبا الغربية وامريكا الشمالية ، على الانضمام الى نظرائهم في انحاء العالم الاخرى في تقديم دعمهم ، في حالة عدم تقديمه حتى الآن ، لاية مبادرة من شأنها أن تعبر عن رغبة المجتمع الدولي في أن يرى الشعب الفلسطيني يعيش بعد طول انتظار في وطنه المستقل متمتعا بالسلم والحرية والكرامة .

الحواشي

(أ) انظر "تقرير المؤتمر الدولي المعني بقضية فلسطين ، جنيف ، ٢٩ آب/ أغسطس - ٧ أيلول/سبتمبر ١٩٨٣" (منشورات الامم المتحدة ، رقم المبيع A.83.I.21) ، الفصل الاول ، الفرعان ألف وباء .

(ب) قرار الجمعية العامة ٢١٧ ألف (د - ٣) .

(ج) الامم المتحدة ، مجموعة المعاهدات ، المجلد ٧٥ ، العدد ٩٧٣ ، ص ١٣٥ (من النص الانكليزي) .

(د) المرجع نفسه ، العدد ٩٧٣ ، ص ٢٨٧ (من النص الانكليزي) .

(هـ) صندوق كارنيجي للسلم الدولي ، اتفاقيات واعلانات لاهاي لعامي ١٨٩٩ و ١٩٠٧ Carnegie Endowment for International Peace, The Hague Conventions and Declarations of 1899 and 1907 (New York, Oxford University Press), 1915, P.100.

(و) انظر "الوثائق الرسمية للمجلس الاقتصادي والاجتماعي ، ١٩٨٣ ، الملحق رقم ٩" (E/1983/20) .

(ز) A/C.5/38/4 ، الفقرة ٨ (ج) .

(ح) التوصية ١٤٦ (د - ٦) المؤرخة في ٣ تموز/يوليه ١٩٨٣ الصادرة عن مؤتمر الامم المتحدة للتجارة والتنمية .

الحواشي (تابع)

(ط) التوصية ١٩ للاجتماع التحضيري الاقليمي لامريكا اللاتينية ، المعقود في ماناغوا بنيكاراغوا ١٢-١٥ نيسان/ابريل ١٩٨٣ (A/CONF.114/2) .

(ي) المنطقة الافريقية ، A/CONF.114/1 ، منطقة امريكا اللاتينية A/CONF.114/2 ، منطقة غربي آسيا A/CONF.114/3 ، المنطقة الآسيوية A/CONF.114/4 ، المنطقة الاوروبية A/CONF.114/5 .

المرفق الثالث

النتائج والتوصيات التي اعتمدتها الحلقة الدراسية الثامنة عشرة للأمم المتحدة بشأن قضية فلسطين

(هاڤانا ، ١٥ - ١٧ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٧)

مقدمة

١ - عقدت الحلقة الدراسية الثامنة عشرة للأمم المتحدة بشأن قضية فلسطين التي تناولت موضوع "حقوق الشعب الفلسطيني غير القابلة للتصرف" ، في قصر المؤتمرات في هاڤانا ، كوبا ، في الفترة من ١٥ إلى ١٧ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٧ ، وفقا لأحكام قرار الجمعية العامة ٩٦/٤٠ باء المؤرخ في ١٣ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٥ .

٢ - وقد مثل اللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف وفد برئاسة السيد ماسامبا ساري (السنغال) ، رئيس اللجنة ، وضم أيضا السيد البرتو فيلاسكو - سان خوسيه (كوبا) ؛ والسيد براماتش رات (الهند) ؛ والسيد زهدي ترزي (منظمة التحرير الفلسطينية) . وقد رأس الحلقة الدراسية السيد ماسامبا ساري وكان مقررها السيد براماتش رات

٣ - وعقدت أربع جلسات قدم اثناءها ١٧ متحدثا ورقات تتعلق بجوانب مختارة من قضية فلسطين . بالإضافة إلى ذلك حضر الحلقة الدراسية ممثلون عن ٣٦ حكومة ، ومنظمة التحرير الفلسطينية ، وجهازين من الأمم المتحدة ، وأربعة برامج ووكالات متخصصة تابعة للأمم المتحدة ، ومنظمتين من منظمات التحرير الوطني ، علاوة على مراقبين عن ١٧ منظمة غير حكومية .

٤ - وحضر الجلسة الافتتاحية للحلقة الدراسية السيد خورخي ريسكيت ، عضو المكتب السياسي والأمانة العامة للحزب الشيوعي الكوبي ورئيس الادارة العامة للعلاقات الخارجية في اللجنة المركزية للحزب . وتحدث في الحلقة الدراسية السادة التالية أسماؤهم : السيد أيسيدورو مالميركا بيولي ، وزير الخارجية في كوبا ؛ والسيد نسيم ميرزا ، رئيس شعبة حقوق الفلسطينيين ، بالنيابة عن الأمين العام ؛ والسيد

ماسامبا ساري ، رئيس الحلقة الدراسية ؛ والسيد عماد الجدّع ، سفير منظمة التحرير الفلسطينية في كوبا ، الذي نقل رسالة من السيد ياسر عرفات رئيس اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية ؛ والسيد عمار عماري (تونس) ، ممثلا للجنة الخاصة المعنية بحالة تنفيذ إعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة ؛ والسيد نصر الدين أ. م. ادريس (السودان) ممثلا للجنة الخاصة لمناهضة الفصل العنصري .

٥ - كذلك استمعت الحلقة الدراسية إلى بيانات من السيد هيلموت أنغولا ، المراقب الدائم للمنظمة الشعبية لافريقيا الجنوبية الغربية (سوابو) لدى الامم المتحدة والسيد ستانلي مانانا ، ممثل المؤتمر الوطني الافريقي لجنوب افريقيا في كوبا .

٦ - ووردت رسائل تأييد من السيد كلودوميرو ألميدا ، نائب رئيس جمهورية سابق في تشيلي والامين العام للحزب الاشتراكي في ذلك البلد ، وكذلك من الاتحاد العربي في كوبا في مدينة سيّغو دي أفيلا .

٧ - واعتمدت الحلقة الدراسية ، من جانبها ، رسائل موجهة إلى السيد ياسر عرفات وإلى رئيس مجلس الامن وكذلك إلى الامين العام للامم المتحدة .

٨ - وقد تم انشاء ثلاثة افرقة . وكان مواضيع واعضاء هذه الافرقة كما يلي :

(أ) الفريق الاول ، "المؤتمر الدولي للسلام في الشرق الاوسط ، وفقا لقرار الجمعية العامة للامم المتحدة ٥٨/٣٨ جيم ، والحاجة إلى عقد مثل هذا المؤتمر والجهود والاحتمالات التي من شأنها أن تعزز التوصل إلى نتائج ناجحة وفوائد من هذا المؤتمر" : السيد شفيق الحوت (فلسطيني) ، والسيد تللو ديكليرغ (بلجيكا) ، والسيد ميكلوس إندريفي (هنغاريا) ، والسيد إدواردو كرونفلي (كولومبيا) ، والسيد خورخي مانفوغاس (كوبا) ، والسيد بول مكلوسكي (الولايات المتحدة) ، والسيد ماتيتياهو بيليد (اسرائيل) ، والسيد غابرييل بيريز تارو (كوبا)؛

(ب) الفريق الثاني ، "قضية فلسطين والرأي العام في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي" : السيدة إيرما كاسيريس تيريز (كوبا) ، والسيد روبرتو غارسيا (نيكاراغوا) ، والسيد ألفارو مينديز (بنما) ، والسيد روبين مونتيدونيكو (المكسيك) ، والسيد خوان بيريرا فيوريلو (بوليفيا) ، والنائب هنري روندين كورنيخو (بيرو) ، والسيد خوان سانشيز (كوبا) ، والسيد كارلوس البرتو تورنغو (الأرجنتين) ؛

(ج) الفريق الثالث ، "دور منظمة التحرير الفلسطينية" : السيد فؤاد مغربي (فلسطيني) .

واتفق الأعضاء الخبراء في هذه الأفرقة الثلاثة على موجزات البيانات المقدمة في إطار هذه المواضيع ومناقشاتها . وقررت الحلقة الدراسية أن تدرج هذه الموجزات في التقرير . وقد تم نشر النص الكامل كنشرة خاصة من نشرات شعبة حقوق الفلسطينيين بالأمانة العامة .

النتائج والتوصيات

٩ - ترد فيما يلي النتائج والتوصيات التي اعتمدتها الحلقة الدراسية :

(أ) أشارت الحلقة الدراسية إلى أن سنة ١٩٨٧ توافق الذكرى السنوية لعدد من الأحداث الهامة في تاريخ كفاح الشعب الفلسطيني من أجل نيل حقوقه المشروعة غير القابلة للتصرف . فقد وافقت الذكرى السنوية السبعين لوعد بلفور ، والذكرى السنوية الأربعين لاتخاذ قرار الجمعية العامة ١٨١ (د - ٢) ، والذكرى السنوية العشرين لحرب سنة ١٩٦٧ والذكرى الخامسة للغزو والاحتلال الاسرائيليين للأراضي اللبنانية ولمذبحة الفلسطينيين في مخيمي صبرا وشاتيلا للاجئين .

(ب) وأعربت الحلقة الدراسية عن قلقها العميق بشأن الحالة الخطيرة الراهنة في الشرق الأوسط ، والتي تشكل تهديدا خطيرا للسلم والأمن الدوليين . فمن اللازم ، في عصر الذرة ، أن يعاد تشكيل العلاقات الدولية بصورة تحل التعاون محل المواجهة ، وتوجد الحلول لحالات الصراع بالوسائل السياسية السلمية وليس بالأعمال العسكرية .

(ج) وأعربت الحلقة الدراسية عن اقتناعها العميق بأنه لا يمكن كفالة المصالح الحيوية لجميع شعوب المنطقة ، فضلا عن المصالح المتمثلة في السلم والأمن الدوليين ، إلا عن طريق التوصل إلى تسوية شاملة وعادلة ودائمة للنزاع العربي الاسرائيلي الذي تشكل قضية فلسطين لبّه ، وذلك على أساس القرارات ذات الصلة للأمم المتحدة وتحت رعايتها .

(د) وكانت الحلقة الدراسية على وعي بأنه ، في حين كانت الجهود المضنية تُبذل لإيجاد حل للصراع في الشرق الأوسط فإن الحالة في المنطقة بقيت مستعصية على الحل . وزاد من تفاقمها ما تقوم به اسرائيل من أعمال في الاراضي العربية المحتلة . فقد استمر انتهاك حقوق الشعب الفلسطيني غير القابلة للتصرف . وواصلت اسرائيل سياساتها المتمثلة في الإبقاء على المستوطنات اليهودية وتوسيعها بصفة غير مشروعة علاوة على مصادرة الاراضي التي يمتلكها العرب وتحويل الموارد الشحيحة للمياه لاستخدامها لأغراضها الخاصة في الاراضي الفلسطينية والعربية المحتلة . وقد زادت سياسة "القبضة الحديدية" التي تنتهجها إسرائيل في تقييد جميع أشكال التعبير السياسي والثقافي والاجتماعي والاقتصادي للشعب الفلسطيني . وواصلت اسرائيل تعزيز سيطرتها على معظم جوانب الحياة ، هادفة إلى عرقلة التنمية الذاتية في الاراضي المحتلة بتحويل هذه الاراضي إلى كيان تابع ، قاصدة بذلك احتواءها وضمها في نهاية المطاف . وتنتهك هذه السياسات قرارات الأمم المتحدة ، واتفاقيتي جنيف لعام ١٩٤٩ والقواعد الاخرى في القانون الدولي ، وتزيد من حدة التوتر بالمنطقة ، مما يعرقل المحاولات الرامية إلى إيجاد حل سلمي للقضية الفلسطينية .

(هـ) واكدت الحلقة الدراسية ان انكار ممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف لا يزال يمثل لب الصراع في الشرق الأوسط ، وانه لا يمكن تحقيق سلم شامل عادل دائم في المنطقة بدون الممارسة التامة لهذه الحقوق ، بما فيها حق العودة وحق تقرير المصير وحق إنشاء الدولة المستقلة ، وبدون انسحاب اسرائيل انسحابا تاما من الأراضي العربية المحتلة منذ عام ١٩٦٧ ، بما فيها القدس . وأكدت الحلقة الدراسية من جديد أن منظمة التحرير الفلسطينية هي الممثل الشرعي الوحيد للشعب الفلسطيني . ودعت الحكومات التي لم تعترف بعد بمنظمة التحرير الفلسطينية إلى أن تفعل ذلك .

(و) وخلصت الحلقة الدراسية بالاجماع إلى أن أفضل وسيلة لاقامة سلم عادل دائم في الشرق الأوسط هي عقد المؤتمر الدولي للسلام في الشرق الأوسط تحت رعاية الأمم المتحدة وباشتراك جميع اطراف النزاع ، بما في ذلك اشتراك منظمة التحرير الفلسطينية على قدم المساواة ، فضلا عن الولايات المتحدة الامريكية واتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية والدول المعنية الاخرى ، وذلك وفقا لقرار الجمعية العامة ٣٨/٥٨ جيم . وأعربت الحلقة الدراسية عن اعتقادها أن من شأن الحلول الجزئية والمجزأة أن تتجاهل جوهر المشكلة العربية الاسرائيلية كما أنها لا تفضي إلى تسوية شاملة . وأكدت الحلقة على الحاجة إلى بذل محاولة شاملة لاقامة سلم عادل دائم في

الشرق الأوسط عن طريق المؤتمر الدولي للسلام وفقا لقرار الجمعية العامة ٥٨/٣٨ جيم . وتضطلع اللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف بدور هام في التشجيع على عقد هذا المؤتمر .

(ز) ورأت الحلقة الدراسية أن عام ١٩٨٧ شهد استمرارا في نمو التفهم الدولي لقضية فلسطين والتأييد لنيل الشعب الفلسطيني حقوقه غير القابلة للتصرف ولممارسته هذه الحقوق . وفي الوقت ذاته ، استمرت زيادة التوتر والعنف في المنطقة مما أدى إلى عواقب وخيمة . ورأت الحلقة الدراسية أن الحالة الراهنة تتطلب بذل جهود دولية جديدة وجماعية مكثفة تهدف إلى التوصل إلى حل شامل عادل دائم . كما أن المطلوب من مجلس الأمن القيام بإجراء عاجل وإيجابي بشأن التوصيات التي كانت اللجنة قد أعدتها في تقريرها الأول ، المقدم في عام ١٩٧٦ والذي أيدته الجمعية العامة ، علاوة على التوصيات التي اتخذها المؤتمر الدولي المعني بقضية فلسطين ، والمعقود في جنيف في عام ١٩٨٣ . فالحل السلمي لهذا النزاع الذي طال أمده ، وتحقيق العدل والأمن للجميع ، بناء على ممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف يظلان مسؤولية أولى وعاجلة تقع على عاتق الأمم المتحدة .

(ح) وأحاطت الحلقة الدراسية علما مع التقدير بالجهود التي تبذلها اللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف من أجل ضمان الاعتراف العالمي بحقوق الشعب الفلسطيني غير القابلة للتصرف ، وبتوصيات اللجنة الرامية إلى ضمان ممارسة الشعب الفلسطيني لتلك الحقوق . وأحاطت الحلقة الدراسية علما أيضا مع الارتياح بالدعم المتزايد الذي تقدمه الأمم المتحدة لبرنامج العمل الذي تضطلع به اللجنة . وحثت الحلقة الدراسية المجتمع الدولي على مواصلة وتعزيز دعمه لأنشطة ومساعي اللجنة ، على وجه الخصوص جهودها الرامية إلى تسهيل عقد المؤتمر الدولي للسلام في الشرق الأوسط ، وإنشاء لجنة تحضيرية في إطار مجلس الأمن ، بمشاركة أعضائه الدائمين .

(ط) وأعربت الحلقة الدراسية عن تقديرها الكبير للجهود التي يبذلها الأمين العام للأمم المتحدة بهدف عقد المؤتمر الدولي للسلام في الشرق الأوسط . وفي هذا الصدد ، أحاطت الحلقة الدراسية علما بتقرير الأمين العام (A/42/714-S/19249) وأعربت عن تأييدها الكامل لعزمه على مواصلة جهوده الخاصة ومواصلة استكشاف طرق تعزيز العملية مع الأطراف في المسألة . وذكر الأمين العام في تقريره أن "عدم قدرة حكومة اسرائيل بوجه عام على الموافقة على مبدأ عقد مؤتمر دولي تحت رعاية الأمم

المتحدة" لاتزال تشكل عقبة أساسية . وخلصت الحلقة الدراسية إلى أن حكومة اسرائيل ، ومعها حكومة الولايات المتحدة ، تعارض الامتثال لقرار الجمعية العامة ٥٨/٣٨ جيم . وفي هذا الصدد ، حثت الحلقة الدراسية حكومتي اسرائيل والولايات المتحدة على إعادة النظر في موقفيهما السلبيين إزاء عقد المؤتمر الدولي للسلام في الشرق الأوسط .

(ي) ورأت الحلقة الدراسية ان اعتماد مجلس شيوخ الولايات المتحدة مؤخرا للتعديل رقم ٩٤٠ ، الذي يجعل اقامة وبقاء مكاتب منظمة التحرير الفلسطينية في الولايات المتحدة غير شرعيين ، يتجاهل أن البعثة المراقبة لمنظمة التحرير الفلسطينية لدى الامم المتحدة موجودة وفقا لقرار الجمعية العامة ٣٢٣٧ (د - ٢٩) المؤرخ في ٢٢ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٧٤ . وبالاضافة إلى ذلك ، يتناقض هذا التشريع مع اتفاق المقر المبرم بين البلد المضيف والامم المتحدة . ورأت الحلقة الدراسية أيضا أن إغلاق البعثة المراقبة لمنظمة التحرير الفلسطينية لدى الامم المتحدة يعني القضاء على مؤسسة هامة تسهم في السعي من أجل السلم في الشرق الأوسط .

(ك) وأعربت الحلقة الدراسية عن احتجاجها الشديد إزاء ما أفادت به الأنباء عن الأعمال العسكرية الاسرائيلية ضد لبنان ، وكذلك موجة اضطهاد الفلسطينيين الجديدة في الأراضي المحتلة . وطالبت الحلقة الدراسية بوقف هذه الأعمال فورا ، وطلبت إلى مجلس الأمن ان يبذل كل ما في وسعه من جهود في اطار ميثاق الأمم المتحدة بغية وضع حد لأسباب العنف واستخدام القوة .

(ل) وناشدت الحلقة الدراسية أعضاء مجلس الأمن ، وخصوصا أعضاءه الدائمين ، بذل كل ما في وسعهم من جهود لعقد المؤتمر الدولي للسلام في الشرق الأوسط دون مزيد من الإبطاء ، وذلك في اطار الاضطلاع بمسؤولياتهم من أجل صيانة السلم والأمن الدوليين .

(م) واعتبرت الحلقة الدراسية نتائج دورة المجلس الوطني الفلسطيني الثامنة عشرة المعقودة في نيسان/ابريل ١٩٨٧ في الجزائر العاصمة مساهمة هامة من أجل بلوغ حل عادل للقضية الفلسطينية وإنهاء محنة الشعب الفلسطيني . ورحبت الحلقة الدراسية بشكل خاص بدعم منظمة التحرير الفلسطينية المطلق لعقد المؤتمر الدولي للسلام في الشرق الأوسط وفقا لقرار الجمعية العامة ٥٨/٣٨ جيم .

(ن) وذكّرت الحلقة الدراسية مع التقدير بالتأييد الذي قدمته حكومات وشعوب امريكا اللاتينية في الامم المتحدة وفي محافل أخرى ، إلى القضية الفلسطينية ، والذي أبدته من أجل تحقيق حل عادل ودائم في الشرق الأوسط . ووافقت الحلقة الدراسية على أنه ينبغي مواصلة تكثيف الجهود من أجل تعبئة الرأي الرسمي والعام في منطقة امريكا اللاتينية وكذلك في مناطق أخرى من العالم ، وخصوصا عن طريق استخدام وسائط الإعلام وأنشطة المنظمات غير الحكومية . وينبغي أن تبذل الامم المتحدة جهودا إضافية لتعميم معلومات وقائعية وحديثة عن قضية فلسطين ، ومحنة الفلسطينيين تحت نير الاستعمار أو في المنفى ، والتدابير التي يلزم اتخاذها من أجل بلوغ حل عادل لقضية فلسطين على أساس أن ينال الشعب الفلسطيني الموجود في فلسطين حقوقه غير القابلة للتصرف . وتؤدي اللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف ، وشعبة حقوق الفلسطينيين التابعة للأمانة العامة للامم المتحدة ، دورا هاما في تعميم هذه المعلومات . وبالاضافة إلى ذلك ، ينبغي لإدارة شؤون الإعلام التابعة للأمم المتحدة أن تبذل كل ما في وسعها من جهود لضمان نشر المعلومات الصحيحة عن قضية فلسطين على أوسع نطاق ممكن ، وكفالة التمثيل الملائم لصحفيي أمريكا اللاتينية في بعثات تقصي الحقائق التي توفدها إلى الشرق الأوسط .

(س) ومن المهم أن تؤدي وسائط الإعلام الحكومية ووكالات الإعلام الدولية دورا أكثر موضوعية في تقديم تغطية اخبارية متوازنة عن الشرق الأوسط ، ولاسيما عن محنة الشعب الفلسطيني . وركزت الحلقة الدراسية على ان المنظمات الحكومية الدولية ، والمؤسسات مثل الجامعات ، والكليات ، ومعاهد البحث ، والكنائس وغيرها من المؤسسات الدينية ، وكذلك المنظمات غير الحكومية الوطنية والدولية ، تؤدي دورا حاسما في تكوين الرأي العام ، ولاسيما في الولايات المتحدة واسرائيل . وينبغي تشجيع هذه المؤسسات على توفير تغطية أوسع لقضية فلسطين وعلى معالجتها بصورة موضوعية .

المرفق الرابع

النتائج والتوصيات التي اعتمدتها الحلقة الدراسية التاسعة عشرة للأمم المتحدة بشأن قضية فلسطين

(برلين ، الجمهورية الديمقراطية الالمانية ،
٢٥ - ٢٩ نيسان/ابريل ١٩٨٨)

مقدمة

١ - قبلت اللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف عرض حكومة الجمهورية الديمقراطية الالمانية بأن تعقد فيها الحلقة الدراسية التاسعة عشرة بشأن قضية فلسطين (الحلقة الدراسية الاقليمية الاوروبية الرابعة) بعنوان "حقوق الشعب الفلسطيني غير القابلة للتصرف" . وقد عقدت الحلقة الدراسية في فندق بالاست في برلين في الفترة من ٢٥ إلى ٢٩ نيسان/ابريل ١٩٨٨ ، وفقا لاحكام قرار الجمعية العامة ٦٦/٤٢ باء المؤرخ في ٢ كانون الاول/ديسمبر ١٩٨٧ .

٢ - وقد مثل اللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف ، وفد مؤلف من السيد الكسندر بورغ أوليفيه (مالطة) مقرر اللجنة رئيسا للوفد ، والسيد توم اوبالا كارغبو (سيراليون) ؛ والسيد البرتو فيلاشكو سان خوسيه (كوبا) ؛ والسيد ديرك هيلشير (الجمهورية الديمقراطية الالمانية) ؛ والسيد زهدي ترزي (منظمة التحرير الفلسطينية) . وعين السيد بورغ اوليفيه رئيسا للحلقة الدراسية والسيد فيلاشكو سان خوسيه نائبا للرئيس والسيد كارغبو مقررا لها .

٣ - وحضر الجلسة الافتتاحية للحلقة الدراسية رئيس دورة الجمعية العامة الثانية والاربعين ، السيد بيتر فلورين .

٤ - وعقدت ثماني جلسات قدم أثناءها أربعة عشر متحدثا ورقات تتعلق بجوانب مختارة من قضية فلسطين . وبالاضافة الى ذلك ، حضر الحلقة الدراسية ممثلو ٣٧ حكومة ، ومنظمة التحرير الفلسطينية ، وثلاثة أجهزة للأمم المتحدة وأربع هيئات ووكالات متخصصة تابعة للأمم المتحدة ، ومنظمة حكومية دولية واحدة وكذلك مراقبون عن ٥ منظمات غير حكومية .

٥ - وفي الجلسة الافتتاحية للحلقة الدراسية أدلى ببيان السيد اوسكار فيشر وزير خارجية الجمهورية الديمقراطية الالمانية ، وتلقت الحلقة الدراسية رسالة من الامين العام لحزب الوحدة الاشتراكي لالمانيا ورئيس مجلس دولة الجمهورية الديمقراطية الالمانية ، قرأها رئيس الحلقة الدراسية .

٦ - وفي الجلسة الافتتاحية أدلى ببيانات ايضا ممثل الامين العام للامم المتحدة ، وكيل الامين العام جوزيف فيرنر ريد ، وسعادة السيد الكسندر بورغ أوليفييه رئيس الحلقة الدراسية .

٧ - وتلقت الحلقة الدراسية رسالة من السيد ياسر عرفات رئيس اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية قرأها السيد عصام كامل سالم ، سفير منظمة التحرير الفلسطينية لدى الجمهورية الديمقراطية الالمانية . وفضلا عن ذلك ، أدلى ببيان السيد سيد شريف الدين بير زاده الامين العام لمنظمة المؤتمر الاسلامي .

٨ - كما استمعت الحلقة الدراسية إلى بيانات من السيدة شي يانهوا (الصين) ممثلة مجلس الامم المتحدة لناميبيا ؛ والسيد ايمانويل دوما (الكونغو) ممثل اللجنة الخاصة المعنية بحالة تنفيذ اعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة ؛ والسيد ديرك هيلشر (الجمهورية الديمقراطية الالمانية) ممثل اللجنة الخاصة لمناهضة الفصل العنصري والسيد أكيم رايكارد ، الامين العام للجنة التضامن في الجمهورية الديمقراطية الالمانية . كما تلقت الحلقة الدراسية رسالة من السيد دايبيريرا رئيس اللجنة الخاصة المعنية بالتحقيق في الممارسات الاسرائيلية التي تمس حقوق الانسان لسكان الاراضي المحتلة .

٩ - واعتمدت الحلقة الدراسية ، من جانبها ، رسالتين موجهتين إلى السيد ايريك هونكر رئيس مجلس دولة الجمهورية الديمقراطية الالمانية ، والسيد ياسر عرفات رئيس اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية .

١٠ - وأنشئت ثلاثة أفرقة مناقشة على النحو التالي :

(أ) الفريق الاول : "الانتفاضة في الاراضي الفلسطينية المحتلة : مسيس الحاجة لعقد المؤتمر الدولي للسلام في الشرق الاوسط ، وفقا لقرار الجمعية العامة ٥٨/٣٨ جيم" :

السيد شفيق الحوت (فلسطيني)، السيد دراغان يوفانيك (يوغوسلافيا) ،
السيد ايغور خفوروستياني (جمهورية أوكرانيا الاشتراكية السوفياتية) ،
السيد فلاديمير كسيليوف (اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية) ،
السيد روبيرتو ميسا (اسبانيا) والسيد انغو شوينفيليدر (الجمهورية الديمقراطية الالمانية) ؛

(ب) الفريق الثاني : "دور منظمة التحرير الفلسطينية" :

السيد يوسف صايغ (فلسطيني) ؛

(ج) الفريق الثالث : "قضية فلسطين والرأي العام الاوروبي" :

السيد ميكو لوهيكوسكي (فنلندا) ، السيد ايون مارجينينو (رومانيا) ، السيد لوثار بيلز (الجمهورية الديمقراطية الالمانية) ، السيد ممتاز سويسال (تركيا) ، السيد يورغان ستورمبرغ (السويد) ، السيد باولو اونغاري (ايطاليا) والسيد نيكولاس فوليليس (اليونان) .

١١ - واتفق الخبراء الأعضاء في الأفرقة الثلاثة على موجز للبيانات والمناقشات التي تتعلق بالمواضيع الثلاثة . وقررت الحلقة الدراسية إدراج هذا الموجز في التقرير الذي تم اصداره بوصفه نشرة خاصة من نشرات شعبة حقوق الفلسطينيين بالأمانة العامة .

النتائج والتوصيات

١٢ - ترد فيما يلي النتائج والتوصيات التي اعتمدتها الحلقة الدراسية :

(أ) تثبت الانتفاضة الفلسطينية في الاراضي المحتلة أن الفلسطينيين مصممون على رفض ومقاومة السيطرة والاحتلال الاسرائيليين . إذ أن الشعب الفلسطيني يكافح من أجل صون وحماية هويته وأرضه واستعادة حقوقه الوطنية غير القابلة للتصرف في العودة وتقرير المصير واقامة دولة مستقلة له في فلسطين وممارسة تلك الحقوق بحرية .

(ب) ومع أن جهودا مضنية قد بذلت لايجاد حل للنزاع العربي الاسرائيلي ، فلا تزال الحالة في المنطقة عسيرة . وقد زاد في تفاقمها رد الفعل الاسرائيلي على الانتفاضة الفلسطينية باستخدام القوة العسكرية لقمع مطالب الشعب الفلسطيني الرامية الى ممارسته حقوقه الانسانية والوطنية غير القابلة للتصرف . وتواصل اسرائيل تطبيق سياساتها غير الشرعية بابقاء وتوسيع نطاق المستوطنات اليهودية وكذلك مصادرة الأراضي التي يمتلكها العرب وتغيير مسار مصادر المياه القليلة لاستخداماتها الشخصية في الأراضي الفلسطينية والعربية المحتلة . وأدت سياسة "القبضة الحديدية" التي تمارسها اسرائيل إلى زيادة خنق جميع أشكال التعبير السياسي والثقافي والاجتماعي والاقتصادي للشعب الفلسطيني . وتواصل اسرائيل تعزيز سيطرتها على معظم جوانب الحياة ، بهدف عرقلة التنمية الذاتية للشعب الفلسطيني في الأراضي المحتلة واحالتها إلى كيان تابع ، قاصدة بذلك احتواءها وضمها في نهاية المطاف . وتنتهك مثل هذه السياسات قرارات الجمعية العامة ، واتفاقيات جنيف لعام ١٩٤٩ ، ولاسيما اتفاقية جنيف الرابعة ، والمعايير الاخرى للقانون الدولي كما تؤدي إلى تصعيد حدة التوتر في المنطقة مما يعرقل المحاولات المبذولة لايجاد حل سلمي لقضية فلسطين .

(ج) ووافقت الحلقة الدراسية على أن دور منظمة التحرير الفلسطينية مستمد من حق الفلسطينيين غير القابل للتصرف في فلسطين وحقهم في الانتماء اليها ، وحقهم في العيش على أرضها كمجتمع وككيان وطني له هيكله الاجتماعي وحياته الاقتصادية . وان كون منظمة التحرير الفلسطينية الممثل الشرعي الوحيد للشعب الفلسطيني هو أمر نابع من الارادة الجماعية للفلسطينيين سواء كان على الأرض الفلسطينية أم خارجها . وهذان العاملان هما منبع شرعية منظمة التحرير الفلسطينية والعامل المقرر للدور المعقّد الذي ينبغي لها أن تؤديه . ويؤكد سجل منظمة التحرير الفلسطينية ويرسخ هذه الشرعية إذ أنه حاز على اعتراف جميع الدول العربية أولا واعتراف أكثر من ١٠٠ دولة أخرى بمرور الزمن ، بأن منظمة التحرير الفلسطينية هي الممثل الشرعي الوحيد للشعب الفلسطيني . ومن بين الدول التي استثنيت من هذا التطور الهام ، اسرائيل والولايات المتحدة وجنوب افريقيا .

(د) وأصبح المجتمع الدولي مقتنعا كل الاقتناع بالحاجة إلى ايجاد تسوية سياسية فورية للنزاع العربي - الاسرائيلي . ويتضح ذلك بالتأييد المتزايد لعقد المؤتمر الدولي للسلام في الشرق الأوسط وفقا لقرار الجمعية العامة ٥٨/٣٨ جيم بوصفه الوسيلة الحقيقية الوحيدة والتي يمكن التعويل عليها لبلوغ مثل هذه التسوية . وينعكس هذا التأييد بوضوح في الموقف الذي اتخذته كل من منظمة التحرير

الفلسطينية ، وحركة بلدان عدم الانحياز ، وجامعة الدول العربية ، ومنظمة الوحدة الافريقية ومنظمة المؤتمر الاسلامي ، والاتحاد الاوروبي وبلدان الشمال ، وكذلك اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية والصين وغيرها من البلدان الاشتراكية . وفي هذا الصدد ، أكدت الحلقة الدراسية بوجه خاص على التأييد الثابت والمستمر الذي تقدمه بلدان أوروبا الاشتراكية وبلدان عدم الانحياز لممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه الوطنية غير القابلة للتصرف ، ولعقد المؤتمر الدولي للسلام على أساس قرار الجمعية العامة ٥٨/٣٨ جيم .

(هـ) وأعربت الحلقة الدراسية عن تقديرها للموقف المتحول لبلدان اوروبا الغربية وبلدان الشمال تأييدا للتسوية الشاملة ولعقد المؤتمر الدولي للسلام حسبما أعربت عنه البيانات الرسمية الصادرة عن الاتحاد الاوروبي وبلدان الشمال . كما أخذت في الاعتبار موقف البرلمان الاوروبي في هذا الصدد وأعربت عن أملها في أن تضطلع اللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف ، بمساعي جديدة لكي تقوم بلدان أوروبا الغربية بدور يتسم بقدر أكبر من النشاط في تحقيق تسوية سياسية شاملة للنزاع العربي الاسرائيلي ، وضمان ممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف .

(و) وخلصت الحلقة الدراسية الى أن السبيل لإقرار سلم عادل ودائم في الشرق الاوسط هو عقد المؤتمر الدولي للسلام في الشرق الاوسط تحت رعاية الامم المتحدة وفقا لقرار الجمعية العامة ٥٨/٣٨ جيم ، الذي أيد اعلان جنيف الذي اعتمده المؤتمر الدولي المعني بقضية فلسطين الذي عقد في جنيف في عام ١٩٨٣ وكان هناك التقاء في الرأي في الحلقة الدراسية على أن الدراسة الدقيقة لعناصر هذا القرار ، الذي وضع استنادا لميثاق الامم المتحدة ومبادئ القانون الدولي ، وروعيت فيه كل قرارات الامم المتحدة ذات الصلة والذي تضمن مقاصد هذا المؤتمر الدولي وعناصره السياسية واطاره ، وحدد من يشتركون فيه ، تبين الثقة في أن هذا المؤتمر سيسفر عن ايجاد حل دائم لمشكلة الشرق الاوسط . وهذا المؤتمر هو الصيغة الوحيدة التي يمكن أن يقال أنها تحتوي على كل العناصر اللازمة لايجاد حل دائم للنزاع . ولتحويل النزاع العسكري ، إلى محفل سياسي لتحقيق السلام . وليس هناك من بين أطراف النزاع في الشرق الاوسط من يعترض على عقد هذا المؤتمر سوى اسرائيل والولايات المتحدة .

(ز) وأعرب المشتركون في الحلقة الدراسية عن تقديرهم للجهود التي يضطلع بها مجلس الامن لتحقيق تسوية عادلة ودائمة وشاملة للنزاع العربي الاسرائيلي ولاسيما لتسهيل عقد المؤتمر الدولي للسلام في الشرق الاوسط . ووجه المشتركون الانتباه الى تقرير الامين العام S/19443 المؤرخ في ٢١ كانون الثاني/يناير ١٩٨٨ ، الذي قدمه الى مجلس الامن وفقا لقرار الجمعية العامة ٦٠٥ (١٩٨٧) المؤرخ في ٢٢ كانون الاول/ديسمبر ١٩٨٧ ، الذي أورد وصفا للحالة الراهنة في الاراضي المحتلة وأشار الى الاجراءات التي يجب على المجتمع الدولي أن يتخذها لتخفيف معاناة الشعب الفلسطيني في ظل الاحتلال وإزالة مسببات الحالة الراهنة عن طريق تسوية تتم بالمفاوضات السلمية . وحثت الحلقة الدراسية ، اللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف على أن تتخذ الخطوات اللازمة لتسهيل تنفيذ هذه الاجراءات . ووجه الانتباه أيضا الى تقرير الامين العام الذي قدم الى الجمعية العامة (A/43/272) بشأن الحالة الراهنة المتعلقة بعقد المؤتمر الدولي للسلام في الشرق الاوسط . وفي هذا السياق ، حثت الحلقة الدراسية حكومتي اسرائيل والولايات المتحدة على إعادة النظر في موقفهما السلبي من عقد المؤتمر ، وفقا لقرار الجمعية العامة ٥٨/٣٨ جيم .

(ح) وأحاطت الحلقة الدراسية علما مع التقدير بالجهود التي تبذلها اللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف ، لتحقيق اعتراف عالمي بهذه الحقوق كما أحاطت علما بتوصيات اللجنة بشأن ضمان ممارسة الشعب الفلسطيني لهذه الحقوق . وأعربت الحلقة الدراسية عن ارتياحها لما قامت به اللجنة من عقد الحلقة الدراسية لأوروبا وقدم اقتراح في الحلقة بأن تكثف اللجنة جهودها حتى يمكن عقد الحلقة التالية لأوروبا في أحد بلدان غرب اوروبا . ولاحظت الحلقة الدراسية أيضا مع الارتياح زيادة التأييد في الامم المتحدة لبرنامج العمل الذي اضطلعت به اللجنة . وحثت الحلقة المجتمع الدولي على تعزيز وادامة تأييده لأنشطة اللجنة وجهودها ، ولاسيما الجهود التي تبذلها لتسهيل عقد المؤتمر الدولي للسلام في الشرق الأوسط ويجب في الوقت نفسه ، على جميع البلدان أن تعمل من أجل عقد المؤتمر الدولي للسلام في الشرق الأوسط وأن تقدم مساهماتها في هذا الصدد .

(ط) ورغم أن اسرائيل والولايات المتحدة ليستا مقتنعتين بعد ، بجدوى عقد المؤتمر الدولي للسلام في الشرق الأوسط ، فإن الظروف الدولية الاجمالية لانجاز تلك المهمة ليست ظروفا غير مواتية . ولا بد من بذل جهود اضافية لتحقيق تسوية سياسية للمنازعات الاقليمية عن طريق المفاوضات . وأُعرب عن الأمل في أن يفضي مؤتمر القمة القادم بين الامين العام السيد غورباتشوف والرئيس ريغان الى خلق مناخ دولي أفضل ، وتحقيق تقدم ملموس نحو ايجاد حل سياسي للنزاع العربي الاسرائيلي ، ولقضية فلسطين ، لب هذا النزاع .

(ي) وأدانت الحلقة الدراسية القوات الاسرائيلية الخاصة لما قامت به في تونس من اغتيال السيد خليل الوزير نائب القائد العام للقوات المسلحة الفلسطينية بصورة وحشية ، وانتهاكها السافر لسيادة تونس وسلامة أراضيها . وفي هذا الصدد احيطت الحلقة الدراسية علما بالمداولات التي دارت في مجلس الامن كما أحاطت علما مع التقدير باعتماد القرار ٦١١ (١٩٨٨) المؤرخ في ٢٥ نيسان/ابريل ١٩٨٨ . وقدم الحاضرون في الحلقة الدراسية عزاءهم الى منظمة التحرير الفلسطينية والى اسرة السيد الوزير . وكان من رأي الحلقة أن أعمال الارهاب الدولي الوحشية التي أدانها المجتمع الدولي ، لن تعوق الشعب الفلسطيني عن المضي في طريقه للحصول على حقوقه غير القابلة للتصرف وممارستها .

(ك) وأعرب المشتركون في الحلقة الدراسية عن قلقهم البالغ ازاء محاولات حكومة الولايات المتحدة لاغلاق مكتب المراقب الدائم لمنظمة التحرير الفلسطينية لدى الأمم المتحدة وتجاهلها التام في ذلك لالتزاماتها القانونية المفروضة عليها بموجب اتفاق المقر . وقد لقي موقف الجمعية العامة المعرب عنه في قرارها الذي اتخذته بصدد هذه المسألة ، تأييدا تاما من المشتركين في الحلقة الدراسية . وأُعرب عن الأمل في تسوية الخلاف بين الولايات المتحدة والأمم المتحدة وفقا لأحكام اتفاق المقر ومبادئ القانون الدولي . وأحاطت الحلقة الدراسية علما بالفتوى الصادرة عن محكمة العدل الدولية التي أكدت أن الولايات المتحدة ملزمة بالدخول في اجراءات التسوية المنصوص عليها في البند ٢١ من اتفاق المقر . وأعرب المشتركون في الحلقة عن الأمل في أن تتصرف الولايات المتحدة وفقا لذلك .

(ل) وأشار المشتركون في الحلقة الدراسية مع التقدير الى تأييد حكومات وشعوب أوروبا في الأمم المتحدة وفي غيرها من المحافل للقضية الفلسطينية وتأييدها لتحقيق سلم عادل دائم في الشرق الأوسط . وأعلنوا موافقتهم على ضرورة استمرار وتكثيف الجهود لتعبئة الرأي الرسمي والرأي العام في اوروبا ، ولاسيما في غرب اوروبا ، وكذلك في المناطق الأخرى في العالم ، لاسيما عن طريق وسائط الاعلام وأنشطة المنظمات غير الحكومية . وقالوا انه ينبغي أن تضطلع الأمم المتحدة بجهود اضافية لنشر معلومات حقيقية وحديثة بشأن قضية فلسطين ، وبشأن محنة الشعب الفلسطيني تحت الاحتلال أو النفي ، وبشأن التدابير التي يتعين اتخاذها لتحقيق حل عادل لقضية فلسطين على أساس حصول الشعب الفلسطيني على حقوقه غير القابلة للتصرف . وأن اللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف وشعبة حقوق الفلسطينيين لهما دور هام في مجال نشر مثل هذه المعلومات . وعلاوة على ذلك . فإن

ادارة شؤون الاعلام في الامم المتحدة ينبغي أن تبذل كل جهد ممكن لضمان أن تنشر على أكبر نطاق ممكن معلومات دقيقة عن قضية فلسطين وأن تضمن التمثيل الكافي للصحفيين الاوروبيين في بعثات تقصي الحقائق التي توفدها الى الشرق الاوسط .

(م) وأحيطت الحلقة الدراسية علما بقيمة الانشطة التي تضطلع بها لجنة التنسيق الاوروبية للمنظمات غير الحكومية في مجال قضية فلسطين وأعربت الحلقة عن تقديرها للانشطة المتعددة الجوانب التي تضطلع بها هذه اللجنة . وفيما يتعلق بتعاون اللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف مع لجنة التنسيق الاوروبية والمنظمات غير الحكومية الاوروبية بصفة عامة ، قدمت المقترحات التالية لتحقيق هذا التعاون :

'١' تشجيع الامم المتحدة على تعزيز تعاونها مع مجتمع المنظمات غير الحكومية بكل الطرق الممكنة . وفي هذا السياق أُشير مع التقدير ، الى المقرر الخاص باعتزام الامم المتحدة تنظيم حلقات دراسية اقليمية سنوية للمنظمات غير الحكومية الاوروبية ؛

'٢' تشجيع حضور ممثلي اللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف المناسبات الوطنية التي تعقدها مختلف المنظمات غير الحكومية ؛

'٣' دعم الجهود لإعداد مواد اعلامية واقعية واستكمال المواد الاعلامية الراهنة عن قضية فلسطين وعن شتى جوانب حياة الشعب الفلسطيني ، ومنظماته ، وهويته الوطنية وثقافته وما إلى ذلك ؛

'٤' تشجيع ترجمة هذه المواد ، ما أمكن ذلك ، الى لغات أخرى غير اللغات الرسمية للامم المتحدة ؛

'٥' تسهيل اجراء حوار أوثق بين المنظمات غير الحكومية والحكومات لتبادل المعلومات والآراء .

(ن) ومن المهم أن تقوم وسائط الاعلام الحكومية ووكالات الانباء الدولية بدور أكثر موضوعية في تقديم تقارير متزنة عن الشرق الاوسط ، ولاسيما التقارير المتعلقة بمحنة الشعب الفلسطيني . وأكد المشتركون في الحلقة الدراسية أن المنظمات الحكومية الدولية والمعاهد مثل الجامعات والكليات ومعاهد البحوث وحركات السلام والكنائس وغيرها من المؤسسات الدينية وكذلك المنظمات غير الحكومية الوطنية والدولية ، يمكنها أن تقوم بدور حاسم في تكوين الرأي العام ، ولاسيما في غرب أوروبا والولايات المتحدة واسرائيل . وينبغي تشجيع هذه المؤسسات على أن تقوم بتغطية أوسع نطاقا وبمعالجة موضوعية لقضية فلسطين .

المرفق الخامس

النتائج والتوصيات التي اعتمدتها الحلقة الدراسية العشرون للأمم المتحدة بشأن قضية فلسطين

(نيويورك ، ٢٧ و ٢٨ حزيران/يونيه ١٩٨٨)

١ - عقدت الحلقة الدراسية العشرون للأمم المتحدة بشأن قضية فلسطين (الحلقة الدراسية الإقليمية الخامسة لأمريكا الشمالية) المعنونة "حقوق الشعب الفلسطيني غير القابلة للتصرف" ، في مقر الأمم المتحدة بنيويورك ، يومي ٢٧ و ٢٨ حزيران/يونيه ١٩٨٨ ، وذلك وفقا لأحكام قرار الجمعية العامة ٦٦/٤٢ باء المؤرخ في ٢ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٧ .

٢ - وعقدت أربع جلسات وقدم ستة متحدثين مشاركين ورقات بشأن جوانب مختارة من قضية فلسطين . وبالإضافة إلى ذلك ، حضر الحلقة الدراسية ممثلو ٤٠ حكومة ، ومنظمة التحرير الفلسطينية ، وجهازين تابعين للأمم المتحدة ، و ٦ من الوكالات المتخصصة والهيئات التابعة للأمم المتحدة ، و ٣ منظمات حكومية دولية ، و ٣ من حركات التحرير الوطني فضلا عن مراقبين عن ٩ منظمات غير حكومية .

٣ - وتولى السيد الكسندر بورغ أوليفييه (مالطة) ، مقرر اللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف ، منصب الرئيس ، والسيد البرتو فيلاسكو - سان خوسيه (كوبا) منصب نائب الرئيس ، والسيد توم أوباليه كارغبو (سيراليون) منصب مقرر الحلقة الدراسية .

٤ - وتكلم في جلسة الافتتاح ممثل الأمين العام للأمم المتحدة ، السيد نسيم ميرزا ، رئيس شعبة حقوق الفلسطينيين ، والسيد الكسندر بورغ أوليفييه ، رئيس الحلقة الدراسية .

٥ - ووردت رسالة من السيد ياسر عرفات ، رئيس اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية ، تلاها السيد زهدي لبيب ترزي ، المراقب الدائم للمنظمة لدى الأمم المتحدة .

٦ - وفيما يلي من أدلوا ببيانات أخرى في جلسة الافتتاح : السيد أحمد فاروق عرنوس ، مقرر اللجنة الخاصة المعنية بحالة تنفيذ إعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة ؛ وسعادة السيد جاي براتاب رانا ، نائب رئيس اللجنة الخاصة لمناهضة الفصل العنصري ؛ والسيد سمير منصوري ، نائب المراقب الدائم لجامعة الدول العربية لدى الامم المتحدة ؛ وسعادة السيد أ . انجين أنساي ، المراقب الدائم لمنظمة المؤتمر الإسلامي لدى الامم المتحدة ؛ والسيدة مونيكا ناشاندي ، نائب المراقب الدائم للمنظمة الشعبية لجنوب غرب افريقيا لدى الامم المتحدة . وفي الجلسة الثالثة ، أدلى ببيان الدكتور إرنست فريد دوبي ، المراقب عن المؤتمر الوطني الافريقي لجنوب افريقيا .

٧ - واعتمدت الحلقة الدراسية ، من جانبها ، رسالة موجّهة إلى السيد ياسر عرفات ، رئيس اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية .

٨ - وأُنشئ فريقان للمناقشة . وفيما يلي الفريقان والمتحدثون المشاركون فيهما :

(أ) فريق المناقشة الاول : "الانتفاضة في الاراضي الفلسطينية المحتلة : مسيس الحاجة إلى عقد المؤتمر الدولي للسلام في الشرق الاوسط وفقا لقرار الجمعية العامة للامم المتحدة ٥٨/٣٨ جيم" ؛

السيد ابراهيم أبو لغد (فلسطيني) ، والسيد وليم هـ . بارتون (كندا) ، والسيد بول ن . ماكلوسكي (الولايات المتحدة) ، والسيد ماتيتياهو بيليد (إسرائيل) ، والسيد ف . ب . فوروبيوف (اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية) .

(ب) فريق المناقشة الثاني : "دور منظمة التحرير الفلسطينية" :

السيد يوسف صايغ (فلسطيني) .

ولم يتمكن السيد يوسف صايغ ، نظرا لظروف خارجة عن إرادته ، من حضور الحلقة الدراسية وقام المراقب الدائم عن منظمة التحرير الفلسطينية لدى الامم المتحدة بقراءة ورقته .

٩ - ووافق الخبراء الاعضاء في فريقي المناقشة على ملخصات الورقات المقدمة والمناقشات بشأن الموضوعين . وقررت الحلقة الدراسية أن تدرج هذه الملخصات في التقرير ، الذي نشر بوصفه نشرة خاصة لشعبة حقوق الفلسطينيين في الامم المتحدة .

النتائج والتوصيات

١٠ - فيما يلي النتائج والتوصيات التي اعتمدتها الحلقة الدراسية :

(أ) أعربت الحلقة الدراسية عن بالغ قلقها إزاء الحالة الخطيرة الراهنة في الشرق الأوسط . وقالت إنه لا يمكن ضمان المصالح الحيوية لجميع الشعوب والدول في المنطقة ، فضلا عن مصالح السلم والامن الدوليين ، سوى عن طريق تحقيق تسوية شاملة وعادلة ودائمة للصراع العربي - الإسرائيلي ولبه ، قضية فلسطين ، على أساس قرارات الامم المتحدة وبرعاية الامم المتحدة .

(ب) تؤكد الانتفاضة الفلسطينية في الاراضي المحتلة التي دخلت الآن شهرها السابع أن الفلسطينيين عاقدون العزم على رفض ومقاومة السيطرة والاحتلال الإسرائيليين . وعلى الرغم من محاولات إسرائيل البالغة القسوة لقمعها ، بما في ذلك استخدام القوة الوحشية ضد النساء والاطفال ، يتضح بجلاء أن الانتفاضة الفلسطينية حققت حتى الآن نجاحا بالغا في تحدي خطط وسياسات إسرائيل القمعية وفي أن تظهر مجددا إصرار الشعب الفلسطيني بقوة على إعمال حقوقه غير القابلة للتصرف . ويكافح الشعب الفلسطيني للحفاظ على هويته وأرضه وحمايتهما واستعادة حقوقه الوطنية غير القابلة للتصرف في العودة وفي تقرير المصير وفي إقامة دولة مستقلة خاصة به في فلسطين ، وفي ممارسة هذه الحقوق بحرية .

(ج) لقد ظلت إسرائيل تصادر أراضي الفلسطينيين ودأبت على القيام بطرد السكان حتى أصبح يعيش في فلسطين كما هي معروفة تاريخيا أقل من نصف الخمسة ملايين فلسطيني من أهلها . ويقصد بالظروف الإجتماعية - السياسية والاقتصادية والقانونية المتباينة والقاسية التي يتسم بها وجود الفلسطينيين على أرضهم ، إيجاد حالة موضوعية من الخضوع والرضوخ الدائمين لدولة تعتبر نفسها الدولة ذات السيادة للشعب اليهودي . وتعزى المقاومة الفلسطينية المستمرة إلى تلك السياسات التي تنتهجها إسرائيل وهي سياسات الاحتلال والإخضاع ونزع الملكية والطرد .

(د) لقد جعلت حملة العصيان المدني ، التي يقوم بها الفلسطينيون في الاراضي المحتلة ، والتي تتواصل بجلد شديد في وجه استخدام القوة العسكرية الطاغية ، المواطنين الإسرائيليين يعون ما لاستمرار الاحتلال من أثر هدام على قيمهم الاجتماعية ذاتها . وقد أدى هذا ، بالاقتران مع تزايد إدراك أنه لا طائل في نهاية المطاف من محاولة التسلط على أراض يقل فيها عدد الإسرائيليين عن عدد سكانها الاصليين ، إلى أن تثار لأول مرة شكوك خطيرة في أذهان العديد من المواطنين الإسرائيليين العاديين بشأن حكمة السياسات التي تنتهجها حكومتهم . وتتردد هذه الشكوك أيضا في أوساط جاليات يهودية هامة في البلدان الغربية ، التي يمثل دعمها السياسي والمالي لإسرائيل أمرا جوهريا لها . وبمجرد أن تفهم إسرائيل عدم القدرة على حل المشكلة عن طريق المواجهة سيُمهد السبيل أمام التوصل إلى تسوية عن طريق المفاوضات .

(هـ) وأكدت الحلقة الدراسية أن حرمان الشعب الفلسطيني من ممارسة حقوقه غير القابلة للتصرف لا يزال يمثل لب الصراع في الشرق الاوسط وأنه لن يتسنى تحقيق سلم شامل وعادل ودائم في المنطقة دون أن يمارس الشعب الفلسطيني تلك الحقوق ممارسة كاملة ، بما في ذلك حقوقه في العودة وفي تقرير المصير وفي إقامة دولة خاصة به في فلسطين ، ودون انسحاب إسرائيل من الأراضي الفلسطينية والعربية التي احتلتها في عام ١٩٦٧ ، بما في ذلك القدس . ووافقت كذلك على أن دور منظمة التحرير الفلسطينية مستمد من حق الفلسطينيين غير القابل للتصرف في فلسطين ، وحقهم في الانتماء إليها ، وفي العيش على ترابها كمجتمع وكيان وطني ، له بنيته الاجتماعية وحياته الاقتصادية . وهو مستمد من الإرادة الجماعية للفلسطينيين ، سواء على أرض فلسطين أو خارجها ، بأن منظمة التحرير الفلسطينية هي ممثلهم الشرعي الوحيد .

(و) وتتمثل المسائل الأساسية التي يجب تناولها من أجل حل الصراع العربي - الإسرائيلي في : (أ) اعتراف إسرائيل بحقوق الشعب الفلسطيني غير القابلة للتصرف ، التي حرم منها حتى الآن ، واحترامها لهذه الحقوق ؛ (ب) وقبول العرب لدولة إسرائيل ضمن حدود معترف بها دوليا ؛ (ج) وقبول إسرائيل لعقد المؤتمر الدولي للسلام في الشرق الأوسط ، برعاية الأمم المتحدة وبمشاركة الدول الأعضاء الخمس في مجلس الأمن وجميع أطراف الصراع ، بوصفه آلية لتحقيق حل للصراع ؛ (د) واعتراف إسرائيل وغيرها بأن للشعب الفلسطيني الحق في الاشتراك في المؤتمر الدولي للسلام عن طريق منظمة التحرير الفلسطينية ، ممثله الوحيد الشرعي .

(ز) ما انفك المجتمع الدولي يقتنع على نحو أعمق بالحاجة الماسة إلى التوصل إلى تسوية سياسية فورية للنزاع العربي الإسرائيلي الذي تشكل القضية الفلسطينية جوهره . ويمكن أن يزداد تفاقم التوترات القائمة عن طريق إدخال أسلحة التدمير الشامل في المنطقة . وهناك تأييد متزايد لعقد المؤتمر الدولي للسلام في الشرق الأوسط وفقا لقرار الجمعية العامة ٥٨/٣٨ جيم بوصفه الوسيلة الوحيدة الواقعية والموثوقة لتحقيق هذه التسوية . ويؤكد القرار ٥٨/٣٨ جيم من جديد حقوق الشعب الفلسطيني ، بما في ذلك الحق في العودة والحق في تقرير المصير وحق إنشاء دولة مستقلة في فلسطين ، فضلا عن حق جميع الدول في المنطقة في الوجود داخل حدود آمنة ومعترف بها دوليا . وقد انعكس ذلك الدعم بصورة واضحة في الموقف الذي اعتمدته منظمة التحرير الفلسطينية وجميع الدول العربية وحركة بلدان عدم الانحياز ومنظمة الوحدة الافريقية ومنظمة المؤتمر الإسلامي والاتحاد الأوروبي وبلدان الشمال الأوروبي ، فضلا عن اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية والصين وغيرها من البلدان الاشتراكية . ومن المشجع أن جميع الاعضاء الدائمين في مجلس الأمن يسلمون بأنه يجب ألا يسمح لهذه الحالة بمزيد من التدهور .

(ح) وعلى الرغم من أن إسرائيل ليست مقتنعة بعد بجدوى عقد المؤتمر الدولي للسلام في الشرق الأوسط ، وفقا لقرار الجمعية العامة ٥٨/٣٨ جيم وأن الولايات المتحدة لم تؤيده بعد ، فإن الظروف الدولية الشاملة لتحقيق تلك المهمة جد مواتية . وعلاوة على ذلك ، فإن من المشجع أن العلاقات بين الولايات المتحدة واتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية تبدو قد تحسنت وأن دول الاتحاد الأوروبي قد اعترفت بمسؤوليتها تجاه تشجيع السعي لإيجاد حل . وهناك ضرورة لبذل جهود إضافية في سبيل تسوية سياسية للنزاع الإقليمي عن طريق التفاوض . وأعربت الحلقة عن الأمل في أن يسفر المناخ الدولي الأكثر مواتاة حاليا عن تقدم ملموس تجاه حل سياسي للنزاع العربي - الإسرائيلي وجوهره القضية الفلسطينية .

(ط) وأعربت الحلقة الدراسية عن تقديرها وتأييدها للجهود التي يقوم بها الأمين العام ومجلس الأمن التابع للأمم المتحدة للتوصل إلى تسوية عادلة ودائمة وشاملة للنزاع العربي - الإسرائيلي ، وعلى وجه الخصوص ، تسهيل عقد المؤتمر الدولي للسلام في الشرق الأوسط . ولفتت الحلقة الانتباه إلى تقرير الأمين العام المقدم إلى مجلس الأمن (S/19443) ، المؤرخ في ٢١ كانون الثاني/يناير ١٩٨٨ على النحو المطلوب ، في القرار ٦٠٥ (١٩٨٧) المؤرخ في ٢٢ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٧ ، الذي يصف الحالة الراهنة في الأراضي المحتلة ويوضح الإجراء الذي يتعين أن يتخذه المجتمع الدولي ،

الذي يمكن أن تدخل فيه الامم المتحدة ، من أجل تخفيف معاناة الشعب الفلسطيني الرازح تحت الاحتلال ولتصحيح أسباب الحالة الراهنة من خلال تسوية سلمية عن طريق التفاوض . كما لفتت الحلقة الانتباه إلى تقرير الامين العام المقدم إلى الجمعية العامة (A/43/272) عن الحالة الراهنة فيما يتعلق بعقد المؤتمر الدولي للسلام في الشرق الاوسط . وفي هذا السياق ، حثت الحلقة الدراسية حكومتي إسرائيل والولايات المتحدة على إعادة النظر في موقفيهما من عقد المؤتمر تمشيا مع قرار الجمعية العامة ٥٨/٣٨ جيم .

(ي) وأحاطت الحلقة الدراسية علما ، مع التقدير ، بالجهود التي تبذلها اللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف لضمان الاعتراف العالمي بحقوق الشعب الفلسطيني غير القابلة للتصرف وبتوصياتها الخاصة بتأمين ممارسة الشعب الفلسطيني لتلك الحقوق . وحثت الحلقة الدراسية المجتمع الدولي على مواصلة وتعزيز تأييده لانشطة اللجنة ومساعيها ، ولا سيما جهودها الرامية إلى تسهيل عقد المؤتمر الدولي للسلام في الشرق الاوسط . وفي الوقت نفسه ، يجب على جميع البلدان أن تعمل في سبيل عقد المؤتمر الدولي للسلام وتقدم إسهاماتها في هذا المجال .

(ك) وشددت الحلقة الدراسية ، بالاجماع ، على مسيس الحاجة إلى عقد المؤتمر الدولي للسلام في الشرق الاوسط وفقا لقرار الجمعية العامة ٥٨/٣٨ جيم . وحثت الحلقة الدراسية على عقد المؤتمر قبل نهاية عام ١٩٨٨ .

(ل) واعتبرت الحلقة الدراسية أن نتائج مؤتمر القمة العربي الاخير الذي عقد في الجزائر تشكل مساهمة هامة في تحقيق تسوية للنزاع العربي الإسرائيلي والقضية الفلسطينية . فقد التزمت الدول العربية ، مرة أخرى ، بالدعم السياسي والاقتصادي الكبير للانتفاضة الفلسطينية . ورحبت الحلقة الدراسية ، بصورة خاصة ، بالتأييد المطلق الذي قدمه مؤتمر القمة لعقد المؤتمر الدولي للسلام في الشرق الاوسط .

(م) وأحاطت الحلقة الدراسية علما ، باهتمام كبير ، ببيان السيد بسام أبو شريف ، مستشار الرئيس ياسر عرفات ، الصادر في ٧ حزيران/يونيه ١٩٨٨ ، بشأن احتمالات التوصل إلى تسوية فلسطينية - إسرائيلية .

(ن) وأعربت الحلقة الدراسية عن قلقها البالغ بشأن محاولات حكومة الولايات المتحدة لإغلاق بعثة المراقب الدائم لمنظمة التحرير الفلسطينية لدى الأمم المتحدة . كما أيدت موقف الجمعية العامة في قراراتها بشأن تلك القضية تأييدا مطلقا . وأعربت عن الأمل في أن تتم تسوية النزاع بين الولايات المتحدة والأمم المتحدة وفقا لأحكام اتفاق المقر واستنادا إلى مبادئ القانون الدولي . كما أعربت الحلقة الدراسية عن الأمل في أن تتصرف الولايات المتحدة تصرفا متمشيا مع البند ٢١ من اتفاق المقر على النحو الذي أشارت به محكمة العدل الدولية في فتواها .

(س) واتفقت الحلقة الدراسية على أنه ينبغي أن تتواصل وتتكثف الجهود لتعبئة الرأي الرسمي والعام في أمريكا الشمالية ، لا سيما عن طريق استخدام وسائط الإعلام وأنشطة المنظمات غير الحكومية الوطنية والدولية . وينبغي أن تضطلع الأمم المتحدة بجهود إضافية لنشر معلومات حقيقية ومستكملة بشأن القضية الفلسطينية ، ومحنة الفلسطينيين الرازحين تحت الاحتلال وما ينبغي اتخاذه من تدابير لتحقيق حل عادل للقضية الفلسطينية على أساس حصول الشعب الفلسطيني على حقوقه غير القابلة للتصرف . وتؤدي اللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف وشعبه حقوق الفلسطينيين دورا هام في نشر هذه المعلومات .

(ع) ومن المهم أن تؤدي وسائط الإعلام دورا أكثر تجاوبا في تقديم تغطية اخبارية أكثر توازنا عن الشرق الأوسط ، ولا سيما بالنسبة لمحنة الفلسطينيين فضلا عن الجهود المبذولة لعقد المؤتمر الدولي للسلام في الشرق الأوسط . ويجب أن تؤدي المؤسسات العامة والجامعات والكليات ومعاهد البحوث والكنائس وغيرها من المنشآت الدينية وكذلك المنظمات غير الحكومية الوطنية والدولية دورا هاما في تكوين الرأي العام ، وخاصة في الولايات المتحدة وكندا . وينبغي حث هذه المؤسسات على توفير تغطية أوسع نطاقا لقضية فلسطين وعلى معالجتها بصورة أكثر توازنا .

المرفق السادس

الإعلان الذي اعتمدته ندوة الأمم المتحدة الاقليمية للمنظمات غير الحكومية في امريكا الشمالية بشأن قضية فلسطين

(نيويورك من ٢٩ حزيران/يونيه الى ١ تموز/يوليه ١٩٨٨)

مقدمة

١ - عقدت ندوة الأمم المتحدة الاقليمية الخامسة للمنظمات غير الحكومية في امريكا الشمالية بشأن قضية فلسطين في الفترة من ٢٩ حزيران/يونيه الى ١ تموز/يوليه ١٩٨٨ وفقا لقرار الجمعية العامة ٦٦/٤٢ باء المؤرخ في ٢ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٧ .

٢ - وحضر الندوة ممثلون عن ٤٧ منظمة غير حكومية كمشتركين ، و ٣٤ منظمة غير حكومية كمراقبين ، من الولايات المتحدة وكندا . كما حضر الندوة منظمات غير حكومية أخرى من مناطق متعددة ، وعدد من المراقبين الحكوميين ، والحكوميين الدوليين .

٣ - وتلقت الندوة رسالة من السيد ياسر عرفات ، رئيس اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية .

٤ - وقام سعادة السيد البرتو فيلاسكو - سان خوسيه (كوبا) بافتتاح الندوة ، نيابة عن اللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف . وشغلت منصب رئيسة الندوة السيدة جين باترفيلد نائبة رئيس لجنة التنسيق بين المنظمات غير الحكومية في امريكا الشمالية بشأن قضية فلسطين ، في حين رأس السيد الكسندر بورغ - اوليفييه ، مقرر اللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف ، الجلسة الختامية .

٥ - وأنشئ في الندوة فريقان للمناقشة ، نظر أولهما في موضوع "الانتفاضة في الأراضي الفلسطينية المحتلة : مسيس الحاجة لعقد المؤتمر الدولي للسلام في الشرق الأوسط وفقا لقرار الجمعية العامة ٥٨/٣٨ جيم" ؛ وفيما يلي أسماء المشتركين في فريق المناقشة الذين قدموا ورقات عن هذا الموضوع : السيدة حنان ميخائيل - عشراوي (عميدة كلية الآداب ، بجامعة بير زيت) ؛ السيدة تيكفه بارناس - هونيغ (لجنة مجابهة "القبضة الحديدية") ؛ والسيد مبارك عوض (مدير المركز الفلسطيني لدراسة اللاعنف) .

٦ - أما الفريق الثاني للمناقشة فقد نظر في موضوع "آثار تشريع الولايات المتحدة الذي يمس تعزيز العمل على دعم حقوق الشعب الفلسطيني غير القابلة للتصرف في الولايات المتحدة وفي الأمم المتحدة" . وفيما يلي أسماء المشتركين في فريق المناقشة الذين قدموا ورقات عن هذا الموضوع : السيدة جين باترفيلد (لجنة التضامن الفلسطيني ، نائبة رئيس لجنة التنسيق بين المنظمات غير الحكومية في امريكا الشمالية بشأن قضية فلسطين) ؛ السيد حنا حلاق (الاستاذ بجامعة بير زيت) ؛ والسيد رمزي كلارك (النائب العام السابق للولايات المتحدة) .

٧ - وأنشئت عشر حلقات عمل لتناول القضايا التالية في اطار الموضوع العام المعنون "اجتياز العقبات والتنظيم في امريكا الشمالية" :

(أ) المسائل المتعلقة بالكونغرس وبالبرلمانات ؛

(ب) إحراز نجاح كبير في وسائط الإعلام وغيرها ؛

(ج) تعزيز الروابط بين الحركات النقابية الفلسطينية والحركات النقابية في امريكا الشمالية ؛

(د) المجتمعات الدينية : العقبات التي أوجدها الأصوليون المسيحيون المحافظون ؛ تعزيز التأييد للحقوق الفلسطينية ؛

(هـ) آثار الاحتلال على الأطفال الفلسطينيين ؛

(و) تثقيف النساء وتعبئتهن للتضامن مع المرأة الفلسطينية ؛

(ز) انتهاكات القانون الدولي وقوانين الولايات المتحدة : التهجم على الفلسطينيين ومنظمة التحرير الفلسطينية في الولايات المتحدة ؛

(ح) فهم السياسة الامريكية الخاصة باليهود ومشاكل التنظيم داخل المجتمع اليهودي الامريكي ؛

(ط) أهمية القضية الاسرائيلية/الفلسطينية لحركة السلم ونزع السلاح ؛

(ي) العقبات التي تواجه تنظيم الطلاب لدعم حقوق الفلسطينيين والاستراتيجيات المتعلقة بذلك .

٨ - ويرد أدناه الإعلان الصادر عن الندوة ، الذي اعتمد بالاجماع . وقد نشر التقرير بوصفه نشرة خاصة من نشرات شعبة حقوق الفلسطينيين .

إعلان

٩ - نحن ، ممثلي المنظمات غير الحكومية المشتركة في ندوة الأمم المتحدة الخامسة للمنظمات غير الحكومية في أمريكا الشمالية بشأن قضية فلسطين ، نود أن نشكر لجنة الأمم المتحدة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف على التمكين من عقد هذا الاجتماع . ويشرفنا حقا وجود أعضاء ومراقبين من هذه الهيئة البارزة بالأمم المتحدة .

١٠ - ونود أيضا أن نشكر رئيس شعبة حقوق الفلسطينيين ونعرب له عن امتناننا بصفة خاصة لتأييده المتقد بالحماس أثناء مداولاتنا . ونود أيضا أن نشكر المسؤول عن الاتصال بالمنظمات غير الحكومية ، وموظفي الشعبة ، وموظفي ادارة شؤون المؤتمرات ، على مساعدتهم القيّمة في إعداد وتسيير هذا الاجتماع .

١١ - ونود أيضا أن نعرب عن تقديرنا للخبراء البارزين الذين شاركوا في المناقشة ، ولمنظمي حلقات العمل والخبراء وميسّري المناقشة الذين طرحوا وجهات نظرهم المتبصرة القيّمة في القضية الفلسطينية وفي الدور المركزي الذي يمكن أن تقوم به المنظمات غير الحكومية في أمريكا الشمالية . فقد كان من شأن المقترحات والاستراتيجيات العملية التي وضعتها حلقات العمل أن ساعدتنا على وضع خطط للجهود التعاونية مستقبلا في أمريكا الشمالية وفي ربط جهودنا بشبكة عالمية أوسع .

١٢ - ونلاحظ بارتياح نسبة الحضور والمشاركة القياسية التي شهدتها ندوة هذا العام ، والالتزام الذي أعلنه المشتركون إزاء حقوق الفلسطينيين والحل العادل والدائم .

١٣ - وإننا لعلى قناعة بأن هذا الاجتماع قد أسهم في التفاعل البنّاء بين الأمم المتحدة ومجتمع المنظمات غير الحكومية بأمريكا الشمالية الذي يقلقه عدم تنفيذ قرار الجمعية العامة ٥٨/٣٨ جيم المؤرخ في ١٣ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٣ ، وهو قرار يعد تنفيذه ، في رأينا ، أمرا لا غنى عنه .

١٤ - ونحن نؤكد من جديد ، بحزم ، على توافق الآراء الدولي على كون منظمة التحرير الفلسطينية هي الممثل الشرعي الوحيد للشعب الفلسطيني . ونؤكد على ما لهذا الشعب من حق غير قابل للتصرف في تقرير المصير دون تدخل خارجي ، وعلى حقه في إقامة دولة فلسطينية مستقلة على أرضه بقيادة منظمة التحرير الفلسطينية ، وعلى حقه في العودة ، وفقا لجميع قرارات الأمم المتحدة ذات الصلة بالموضوع .

١٥ - ونحن ندرك ما تقوم به العنصرية ، واقعا وقانونا ، من دور في حالة ومعاملة الفلسطينيين داخل وخارج الأراضي المحتلة منذ عام ١٩٦٧ ، ونعرب عن قلقنا بشأن هذا الدور . فما تتخذه حكومة اسرائيل من تدابير صادرة عن الدولة ضد الفلسطينيين ، فضلا عما تحظى به هذه السياسات الاسرائيلية من تأييد غير انتقادي من قِبَل حكومة الولايات المتحدة ، إنما يدل بوضوح على أن العنصرية هي الدعامة التي يستند اليها انكار الحقوق غير القابلة للتصرف للشعب الفلسطيني .

١٦ - ونحن نعرب عن اعجابنا بما أبداه الشعب الفلسطيني في انتفاضته من وحدة وشجاعه وتصميم وتضحية ؛ ونعلن التزامنا بتقديم الدعم المعنوي والسياسي والمادي للانتفاضة . ونطالب من مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة ومن الأمين العام للأمم المتحدة أن يسعيا الى وضع الترتيبات اللازمة لكي تحل قوة دولية مؤقتة لصيانة السلم محل قوات الاحتلال الاسرائيلية بهدف توفير الحماية وضمان الاحترام لحقوق الانسان والحقوق السياسية للسكان الفلسطينيين في الضفة الغربية وقطاع غزة .

١٧ - ونحن إذ نفعل ذلك إنما نؤكد تأييدنا لأهداف الانتفاضة كما وردت مرارا في المنشورات التي أصدرتها قيادتها الموحدة وهي :

(أ) رفض التعامل مع ، أو اضفاء شرعية على ، أي سلطات مدنية تقوم اسرائيل بتعيينها (الشرطة ، ودائرة الضرائب ، ودائرة السير وما اليها) وبصفة محددة ، المجلس البلدي والعمد ، لأن هذه الجهات اغتصبت الحقوق والمسؤوليات الموكلة الى سلطة وطنية منتخبة . وإن استقالة هؤلاء الأفراد المعينين والهيئات المنشأة بالتعيين هي مطلب شعبي عاجل ولا لبس فيه (وهو ما استجاب له معظم الموظفين المعينين حتى الآن) ؛

(ب) رفض جميع المحاولات التي تبذل لانشاء قيادة فلسطينية "بديلة" من الاراضي المحتلة وكشف هذه المحاولات بوصفها ترمي الى تقويض وحدة وشرعية قيادة منظمة التحرير الفلسطينية في كل مكان ؛

(ج) التحويل النوعي للانتفاضة الى حالة العصيان المدني التام (وبصفة أكثر تحديدا ، الى عصيان مدني/تمردي) ؛

(د) الغاء قوانين الطوارئ (العثمانية والبريطانية) ووضع حد فوري لتطبيق اسرائيل لهذه القوانين ؛

(هـ) إزالة معسكرات ومراكز الاعتقال الاسرائيلية واطلاق سراح جميع السجناء الفلسطينيين بالاضافة الى الغاء البرنامج الاسرائيلي للتخويف والارهاب ، بما في ذلك وزع القوات الموجهة ضد المدنيين في المناطق المأهولة بالسكان ؛

(و) وقف كافة التدابير الاسرائيلية التي ترمي الى ايجاد واقع جغرافي - سياسي وديموغرافي جديد ، مثل مصادرة الأراضي واقامة المستوطنات والاستيلاء على الموارد وطرد الفلسطينيين وهدم المنازل ؛

(ز) المطالبة بالإنهاء الفوري للاحتلال ، حيث أنه تبين أن اسرائيل غير قادرة بتاتا على أن تظل مسؤولة عن السكان المدنيين الذين تنتهك باستمرار حقوق الانسان الخاصة بهم ، في تحد مباشر لاتفاقية جنيف الرابعة ؛

(ح) تنظيم انتخابات حرة تحت رعاية هيئة دولية محايدة بحيث يستطيع الفلسطينيون في الضفة الغربية وغزة انتخاب السلطة المدنية المحلية الخاصة بهم ؛

(ط) المطالبة بتدخل دولي في شكل هيئة محايدة مؤقتة لتصريف الاعمال في الضفة الغربية وغزة (سواء أكانت الامم المتحدة أم الاتحاد الاقتصادي الاوروبي أو غيرها) لضمان حقوق الفلسطينيين ومنع اسرائيل من خلق المزيد من "الوقائع" من تغيير ديموغرافية المنطقة ؛

(ي) الحث على وجود هيئة مؤقتة لتصريف الأعمال بحيث يستطيع الفلسطينيون في الضفة الغربية وغزة ممارسة حقوقهم ، بما في ذلك حرية التعبير ، وحرية التنظيم السياسي ، وحرية الاتصال بالفلسطينيين في كل مكان ، بما في ذلك القيادة الشرعية لمنظمة التحرير الفلسطينية . ويدخل كل ذلك في اطار التحضير لعقد مؤتمر الأمم المتحدة الدولي للسلام الذي دعا اليه قرار الجمعية العامة ٥٨/٣٨ جيم ؛

(ك) الشروع في حملة فلسطينية منسقة من أجل السلم تعرض بوضوح الاستراتيجية السياسية والأهداف والالتزامات .

١٨ - وإن الهدف من هذا الاجتماع هو وضع استراتيجيات عملية ومشاريع دعم من أجل قيام المنظمات غير الحكومية في امريكا الشمالية باتخاذ تدابير متضافرة . وأنجز عملنا الرئيسي في حلقات عمل . ونقدم توصياتها الى كل المنظمات غير الحكومية لكي تنظر فيها بصورة متأنية .

١٩ - ولقد اختارت المنظمات غير الحكومية التي حضرت هذا الاجتماع لجنة تنسيق من امريكا الشمالية . وكلف هذا الاجتماع اللجنة بتنسيق عمل المنظمات غير الحكومية في امريكا الشمالية الحاضرة بمتابعة أهدافنا واستراتيجيتنا المشتركة خلال السنة القادمة . وطلبت المنظمات غير الحكومية الحاضرة من اللجنة تقديم تقرير في ندوة امريكا الشمالية التي ستعقد عام ١٩٨٩ من أجل تقييم جهودها . ونحث المنظمات غير الحكومية لامريكا الشمالية على مواصلة دعمها للأهداف المذكورة في هذا الإعلان .

٢٠ - وترغب لجنة التنسيق لامريكا الشمالية في مواصلة عملها كمورد للجنة الأمم المتحدة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف وشعبة حقوق الفلسطينيين على النحو المطلوب . وتطلب لجنة التنسيق لامريكا الشمالية من الأمم المتحدة أن تواصل دعمها المالي لعقد اجتماع تحضيري للجنة لكي تستطيع أن تفي بالتزاماتها فيما يتعلق بندوة المنظمات غير الحكومية في امريكا الشمالية لعام ١٩٨٩ بشأن قضية فلسطين .

٢١ - وبغية مواصلة التعاون بين الأمم المتحدة ومجموعة المنظمات غير الحكومية في امريكا الشمالية ، نحث كلا من اللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف وشعبة حقوق الفلسطينيين على إرسال ممثلين عنها الى المؤتمرات الرئيسية للمنظمات غير الحكومية في امريكا الشمالية .

٢٢ - ونحث رئيس اللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف على إبلاغ الجمعية العامة بهذا الإعلان في دورتها الثالثة والاربعين كجزء من تقرير اللجنة .

المرفق السابع

الاعلان الذي اعتمدته ندوة الامم المتحدة الاقليمية للمنظمات غير الحكومية في أوروبا بشأن قضية فلسطين

(جنيف ، من ٢٩ إلى ٣٠ آب/أغسطس ١٩٨٨)

مقدمة

١ - عقدت ندوة الامم المتحدة الإقليمية للمنظمات غير الحكومية في أوروبا بشأن قضية فلسطين ، وهي الندوة الثانية في المنطقة الاوروبية ، تحت رعاية اللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف وذلك في مكتب الامم المتحدة في جنيف في الفترة من ٢٩ إلى ٣٠ آب/أغسطس ١٩٨٨ . وقد عقدت الندوة عملا بقراري الجمعية العامة ٦٦/٤٢ ألف وباء المؤرخين في ٢ كانون الاول/ديسمبر ١٩٨٧ .

٢ - وقد حضرت الندوة منظمات غير حكومية بلغ مجموعها ١٥٩ منظمة ، منها ٩٣ منظمة حضرت بصفة مراقب . كما حضرها عديد من المراقبين عن الحكومات والمنظمات الحكومية الدولية وهيئات الامم المتحدة .

٣ - وقد مثّل اللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف وفد مؤلف من سعادة السيدة أبسا كلود ديالو (السنغال) ، رئيسة اللجنة ، وسعادة السيد شاه محمد دوست (أفغانستان) ، نائب رئيسة اللجنة ، وسعادة السيد غينادي أودفينكو (جمهورية أوكرانيا الاشتراكية السوفياتية) ، والسيد زهدي ل . تيرزي (منظمة التحرير الفلسطينية) .

٤ - وقد قامت اللجنة بالتشاور مع لجنة التنسيق الاوروبية للمنظمات غير الحكومية المعنية بقضية فلسطين بوضع برنامج الندوة . وكان الموضوع الرئيسي للندوة "الانتفاضة الفلسطينية والالتزام الاوروبي بالمؤتمر الدولي للسلام" . وعقدت مناقشة لبحث الموضوع ذاته ، كما أدلى بكلمات الخبراء التالية أسماؤهم : البروفيسور زياد أبو عمرو (فلسطيني) ؛ السيد روبرت غاراي (هنغاريا) ؛ السيدة لوسيانا كاستيللينا (ايطاليا) ؛ والسيد ارني روس (المملكة المتحدة) .

٥ - كما عقدت أربع حلقات عمل بشأن المواضيع التالية : (أ) الأطفال تحت الاحتلال ؛ (ب) التعبئة لايجاد حل سياسي لقضية فلسطين ؛ (ج) المرأة المناصرة لفلسطين ؛ (د) الاجراءات الرامية إلى تحسين الظروف الاقتصادية والاجتماعية للشعب الفلسطيني في الاراضي المحتلة .

٦ - واعتمدت الندوة إعلانا ختاميا ومقترحات عملية المنحى صدرت عن حلقات العمل . كما انتخبت لجنة تنسيق أوروبية جديدة للمنظمات غير الحكومية بشأن قضية فلسطين لتنسيق أعمال المنظمات غير الحكومية الاوروبية في الفترة من عام ١٩٨٨ إلى عام ١٩٩٠ . وسوف ينشر التقرير في حينه بوصفه نشرة خاصة صادرة عن شعبة حقوق الفلسطينيين بالامم المتحدة .

إعلان

٧ - نحن ، المنظمات غير الحكومية المشتركة في ندوة الامم المتحدة الإقليمية للمنظمات غير الحكومية في أوروبا بشأن قضية فلسطين ، نوجه الشكر إلى لجنة الامم المتحدة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف على عقد هذا الاجتماع ، ونعرب عن التقدير لحضور أعضاء ومراقبين من هذه الهيئة . ونشكر رئيس شعبة حقوق الفلسطينيين ، وموظفي الاتصال بالمنظمات غير الحكومية ، وموظفي الشعبة وإدارة شؤون المؤتمرات ، بما في ذلك المترجمون الشفويون ، على المساعدة التي قدموها في هذا الاجتماع . ونعرب عن تقديرنا للخبراء البارزين الذين تكلموا هنا . كما نعرب عن الأسف إذ أن أحد الخبراء البارزين قد منعته الحكومة الاسرائيلية من الحضور .

٨ - إننا نحيي الشعب الشجاع في الاراضي الفلسطينية المحتلة على شجاعته وثباته وتضامنه طيلة فترة الانتفاضة ونلاحظ كيف تمكن بقوة أن يركز اهتمام العالم بأسره على المظالم التي يعاني منها الشعب الفلسطيني بكامله . إن الانتفاضة ، برفضها للاحتلال وتأكيدها على حقوق الشعب الفلسطيني غير القابلة للتصرف ، تكشف الطبيعة الحقيقية للاحتلال الاسرائيلي . إننا نقدم له كل تأييد ممكن في هذه العملية التاريخية . ونطلب من الامم المتحدة أن تمارس المسؤولية الكاملة عن القضية الفلسطينية . وينبغي للامم المتحدة أن تضع أفرقة للمراقبة في الضفة الغربية وغزة للمساعدة على حماية السكان هناك من الانتهاكات المستمرة لحقوق الانسان .

٩ - ونؤكد من جديد ببالغ القوة الحاجة الماسة إلى عقد المؤتمر الدولي للسلام ، وفقا لقراري الجمعية العامة ٥٨/٣٨ جيم و ٤٣/٤١ دال ، بوصفه الوسيلة الممكنة الوحيدة لتحقيق تسوية عادلة وسلمية .

١٠ - إن الصلات التاريخية بين بلدان وشعوب أوروبا وبلدان وشعوب الشرق الأوسط ، وكون أوروبا هي الأخرى تتأثر بانعدام وجود السلم والعدل في الشرق الأوسط ، يلقي على عاتق المؤتمر مسؤولية خاصة ويعطيه دورا رئيسيا في البحث عن حل سلمي وعادل للنزاع في المنطقة . وإذ نلاحظ بصورة خاصة الاعلانين الصادرين عن الاتحاد الأوروبي في شباط/فبراير ١٩٨٧ وشباط/فبراير ١٩٨٨ تأييدا لعقد مؤتمر دولي ، نطلب من الحكومات المعنية أن تعمل على تنفيذ اعلانيها وتكفل عقد المؤتمر الدولي بدون تأخير .

١١ - وندين التدمير المتواصل للبيئة السياسية والاجتماعية والاقتصادية للمجتمع الفلسطيني والمحاولات التي تبذلها قوات الاحتلال لاستئصال المجتمع الفلسطيني في المستقبل . وحتى في أثناء اجتماعنا هذا ، أغلق جيش الاحتلال مقار النقابات العمالية والمؤسسات الخيرية . وهذه الاجراءات تتعارض كليا وبالتحديد مع المواد ٤٧ و ٤٩ و ٥٠ من اتفاقية جنيف الرابعة لعام ١٩٤٩ وتحطم أسطورة الطبيعة الديمقراطية لاسرائيل . ونطلب من جميع الحكومات الأوروبية أن تعلن بصورة قاطعة أن علاقاتها الثنائية مع اسرائيل ستتأثر بهذه الانتهاكات لاتفاقية جنيف وأنها سيعاد النظر فيها إن لم تتوقف هذه الممارسات والممارسات المماثلة سيما وأن الموقعين على اتفاقية جنيف مسؤولون عن تنفيذها .

١٢ - ونهنئ أعضاء البرلمان الأوروبي الذين اعترضوا على المصادقة على البروتوكولات التجارية الاسرائيلية المعقودة مع الاتحاد الاقتصادي الأوروبي ونؤيد المثل الذي ضربوه عمليا لإظهار عدم موافقتهم على الأعمال الاسرائيلية التي يعتبرها القانون الدولي غير مشروعة برمتها . وفيما يتعلق بالمسألة ذاتها ، ندين المطالب الاسرائيلية والصهيونية الموجهة إلى الحكومة السوفياتية من أجل تنظيم رحلات جوية خاصة للمهاجرين إلى اسرائيل مباشرة .

١٣ - ونناشد جميع الحكومات الأوروبية التي لم تعترف بمنظمة التحرير الفلسطينية اعترافا كاملا بعد أن تفعل ذلك ، لا سيما وأن توافق الآراء الدولي على كون منظمة التحرير الفلسطينية الممثل الشرعي للشعب الفلسطيني ، يعززه الدعم الصريح الذي

تتلقاه منظمة التحرير الفلسطينية من القائمين بالانتفاضة ، وبناء على ذلك ، ندعو إلى مشاركة منظمة التحرير الفلسطينية في المؤتمر الدولي للسلام في الشرق الأوسط ، على قدم المساواة مع جميع الأطراف الأخرى وفقا لقراري الجمعية العامة ٣٨/٥٨ جيم و ٤١/٣٣ دال . ونلاحظ أن الفلسطينيين قد أنجزوا عملية بناء الدولة وهم الآن مستعدون لأن تكون لهم دولة خاصة بهم . وبناء على ذلك ، فإن حق الشعب الفلسطيني في تقرير المصير ، وفقا لمبادئ الأمم المتحدة ، يجب أن يكون الأساس بالنسبة لمداولات مؤتمر السلام .

١٤ - ونعرب عن تأييدنا الشديد لقوى السلم في اسرائيل التي تحبذ مبدأ إقامة دولة فلسطينية . كما نعرب بصورة خاصة عن دعمنا لأولئك الذين يرفضون أداء الخدمة العسكرية في الأراضي الفلسطينية المحتلة وغيرها من الأراضي العربية المحتلة .

١٥ - ونعرب أيضا عن تقديرنا البالغ لما تقوم به المنظمات غير الحكومية المهتمة بنشاط بالشرق الأوسط من أعمال ، كإرسال بعثات إلى هناك والاضطلاع بجميع الأنشطة الأخرى لدعم الشعب المضطهد ، والعمل مع المنظمات الفلسطينية غير الحكومية . كما نلاحظ ، أن موظفي المنظمات غير الحكومية العاملين في هذا الميدان يتعرّضون لمخاطر جسدية وللاختطاف ؛ وهم ، لذلك ، يحظون بدعمنا الشديد .

١٦ - لقد تم الاضطلاع بالأعمال الرئيسية لهذه الندوة في إطار حلقات عمل ، وإننا نؤكد النتائج التي تم التوصل إليها . ونهنئ لجنة التنسيق الأوروبية على قيامها بتنظيم ندوة دولية ناجحة جدا في ٢٨ آب/أغسطس ، بشأن السبل العملية لدعم حركة نقابات العمال الفلسطينية ، كما نؤكد النتائج التي توصلت إليها .

المرفق الثامن

الإعلان الذي اعتمده الاجتماع الدولي للمنظمات غير الحكومية بشأن قضية فلسطين

(من ٣١ آب/أغسطس إلى ٢ أيلول/سبتمبر ١٩٨٨)

مقدمة

١ - عقد اجتماع الأمم المتحدة الدولي الخامس للمنظمات غير الحكومية بشأن قضية فلسطين برعاية اللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف ، في مكتب الأمم المتحدة بجنيف في الفترة من ٣١ آب/أغسطس إلى ٢ أيلول/سبتمبر ١٩٨٨ . وقد عقد الاجتماع عملا بقرار الجمعية العامة ٦٦/٤٢ باء ، المؤرخ في ٢ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٧ .

٢ - وحضر الاجتماع عدد من المنظمات غير الحكومية بلغ مجموعه ٢٧٨ منظمة ، منها ١٣٨ منظمة حضرت بصفة مراقب . كما حضره السيد جوزيف فرنر ريد ، وكيل الأمين العام للشؤون السياسية وشؤون الجمعية العامة وخدمات الأمانة العامة ، وممثل الأمين العام ، وعدة مراقبين عن الحكومات والمنظمات الحكومية الدولية ، وهيئات الأمم المتحدة ، ومنظمة التحرير الفلسطينية .

٣ - ومثّل اللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف وفد مؤلف من سعادة السيدة أبسا كلود ديالو (السنغال) رئيسة اللجنة ، وسعادة السيد محمد دوست (أفغانستان) ، نائب رئيسة اللجنة ، وسعادة السيد غينادي أودوفينكو (جمهورية أوكرانيا الاشتراكية السوفياتية) ، والسيد زهدي لبيب ترزي (منظمة التحرير الفلسطينية) .

٤ - وقد وضعت اللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف برنامج الاجتماع بالتشاور مع اللجنة الدولية للتنسيق بين المنظمات غير الحكومية بشأن قضية فلسطين . وكان الموضوع الرئيسي للبرنامج : "نتائج الانتفاضة في الأراضي الفلسطينية المحتلة ومسيس الحاجة مجددا لعقد المؤتمر الدولي للسلام وفقا لقرار الجمعية العامة للأمم المتحدة ٥٨/٣٨ جيم" .

٥ - كما أُنشئ فريق مناقشة بنفس الإسم وقدمت بيانات من قبل الشخصيات البارزة التالية :

سعادة السيد ابوليناز دياز كاليخاس (كولومبيا) ؛ سعادة السيد بول فيندلي (الولايات المتحدة) ؛ سعادة السيد ريكي جايبال (الهند) ؛ سعادة السيد جيرالد كاوفمان (المملكة المتحدة) ؛ سعادة السيد فلاديمير فينوغرادوف (اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية) .

٦ - وقدم أعضاء الفريق التالية أسماؤهم ورقات بشأن موضوع المناقشة الثاني الذي يحمل العنوان "نتائج الاحتلال ـ شهود من الاراضي الفلسطينية المحتلة ـ ماذا حدث" :

السيد غسان عبد الوهاب الخطيب (فلسطيني) ؛ السيد إميل حبيبي (اسرائيل) ؛ السيدة سحر حواش (فلسطينية) ؛ الدكتور علام جرار (فلسطيني) ؛ الدكتورة جمانة عودة (فلسطينية) ؛ الدكتور أمنون زيخروني (اسرائيل) .

وعقدت خمس حلقات عمل بشأن المواضيع التالية : (أ) حماية حقوق الإنسان والأمن للشعب الفلسطيني ؛ (ب) التعبئة لتلبية الاحتياجات الخاصة ؛ الصحة ، والتعليم ، والرعاية في الأراضي المحتلة ؛ (ج) مبادرات جديدة للتعبئة من أجل سلم عادل ؛ (د) مواجهة الأزمة الاجتماعية ـ الاقتصادية في الاراضي المحتلة ؛ (هـ) دعم المرأة والطفل . كما قامت المنظمات غير الحكومية المشتركة في الاجتماع بتنظيم عدد من جماعات المصالح الخاصة .

٧ - واعتمد الاجتماع إعلانا ختاميا كما اعتمد مقترحات عملية الوجهة صادرة عن حلقات العمل وجماعات المصالح الخاصة . وسينشر التقرير في الحين المناسب بوصفه نشرة خاصة صادرة عن شعبة حقوق الفلسطينيين .

اعلان

٨ - نحن المنظمات غير الحكومية المشتركة في اجتماع الامم المتحدة الدولي الخامس للمنظمات غير الحكومية بشأن قضية فلسطين نجتمع في وقت دخل فيه الكفاح الفلسطيني مرحلة حاسمة . ونعبر عن اعجابنا وتأييدنا لتصميم الشعب الفلسطيني في كفاحه من أجل الاستقلال وأن تكون له دولته الخاصة به .

٩ - وفي العام الماضي أعرب اجتماع الامم المتحدة الدولي الرابع للمنظمات غير الحكومية بشأن قضية فلسطين عن قلقه البالغ لأن أي تأخير في عقد المؤتمر الدولي للسلام في الشرق الأوسط وفقا لقراري الجمعية العامة ٥٨/٣٨ جيم و ٤٣/٤١ دال سيزيد النزاع سوءا في الشرق الأوسط وسيعمل على تفاقم المعاناة والاضطهاد اللذين يتعرض لهما الشعب الفلسطيني يوميا . واذ نلاحظ أن المؤتمر الدولي لم ينعقد بعد على الرغم من تحذيرنا ، نوجه النظر الآن بكل ما لدينا من قوة الى التكثيف القاتل للمعاناة والاضطهاد اليوميين والمستمرين للشعب الفلسطيني منذ كانون الاول/ديسمبر عام ١٩٨٧ . ونجدد بقوة نداءنا من أجل عقد المؤتمر .

١٠ - ونحيي شعب الأراضي المحتلة الشجاع على شجاعته وصموده وتضامنه طوال فترة الانتفاضة ونلاحظ أن ما قام به خلال أشهر الانتفاضة لتركيز الانتباه على المظالم التي يعاني منها الشعب الفلسطيني أكثر مما فعله المجتمع العالمي بأسره في السنوات الاربعين الماضية .

١١ - وندين كل عمليات الابعاد وجميع المظاهر الاخرى للتدمير المنتظم للمجتمع الفلسطيني ومحاولات قوات الاحتلال القضاء على المجتمع الفلسطيني مستقبلا . وندين كل الانتهاكات لحقوق الانسان والقانون الدولي مثل عمليات الاحتجاز الاداري والسجن والاعتقال التعسفي والعقاب الجماعي وهدم المنازل واغلاق المدارس والمؤسسات التعليمية ومصادرة الممتلكات وقتل الأبرياء . ونحذر المجتمع الدولي من أن مخططات الطرد الجماعي ونقل السكان (عمليات الطرد) للفلسطينيين يجرى مناقشتها بجدية في اسرائيل . وحتى أثناء اجتماعنا كان يجرى اغلاق مقار النقابات العمالية والمؤسسات الخيرية . وتتناقض كل هذه الاجراءات كلية وبصفة محددة مع المواد ٤٧ و ٤٩ و ٥٠ من اتفاقية جنيف الرابعة لعام ١٩٤٩ . ونناشد جميع الحكومات أن تعلن بصفة قطعية أن علاقاتها الثنائية مع اسرائيل ستتأثر بهذه الانتهاكات لاتفاقية جنيف وأنه سيجرى اعادة النظر في هذه العلاقات اذا لم يوضع حد لكل انتهاكات اتفاقية جنيف .

١٢ - ووفقا للاقتراحات التي تقدم بها الأمين العام للأمم المتحدة في تقريره الى مجلس الامن (S/19443) المؤرخ في ٢١ كانون الثاني/يناير ١٩٨٨ ، نحث الامم المتحدة والاعضاء الخمسة الدائمين بمجلس الامن والمجتمع الدولي بأسره على المساعدة في كفالة حماية الشعب الفلسطيني في الاراضي المحتلة . وينبغي أن يشمل هذا الحماية الجسدية والحماية القانونية وتقديم المساعدة العامة للتصدي لانتهاكات حقوق الانسان ، والحماية عن طريق الاعلان من خلال وسائط الاعلام الدولية . ونطلب من الامين العام أن يوفد بعثة لتقصي الحقائق الى الاراضي المحتلة لتقدير احتياجات الفلسطينيين هناك .

١٣ - وتناشد الأمم المتحدة أن تمارس مسؤولياتها الكاملة بالنسبة لقضية فلسطين . وينبغي للأمم المتحدة أن تضع أفرقة مراقبين و/أو أي هيئة أخرى للأمم المتحدة في الأراضي الفلسطينية المحتلة بالضفة الغربية وقطاع غزة ، دون تأخير ، للمساعدة في حماية الشعب هناك من انتهاكات حقوق الانسان وجرائم الحرب الاسرائيلية المستمرة . ونطلب الى الأمين العام ، بصفة محددة ، أن يشكل على الفور لجنة خاصة للتحقيق في ارتكاب القوات الاسرائيلية وسلطات السجون والمستوطنين بصورة متكررة لعمليات إساءة المعاملة والضرب واطلاق الغازات السامة والتعذيب واطلاق النار وقتل الأطفال الفلسطينيين .

١٤ - ونلاحظ أن "الانتفاضة" قد عززت الى حد كبير توافق الآراء الدولي لصالح عقد مؤتمر السلام . وعليه ، فإننا نطلب من الحكومات تأييد الدعوة الى عقد المؤتمر فورا تحت رعاية الأمم المتحدة ، وفقا لقراري الجمعية العامة ٥٨/٣٨ جيم و ٤٣/٤١ دال ، على أن يضم المشتركون أعضاء مجلس الأمن الدائمين الخمسة ، ومنظمة التحرير الفلسطينية ، واسرائيل ، والدول العربية الأطراف في النزاع ، وغيرها من الدول المعنية ، وذلك على قدم المساواة في الرتبة والحقوق . ويجب أن يكون الهدف التوصل الى تسوية سلمية بين الدولة الفلسطينية المزمع إنشاؤها واسرائيل ، تفضي الى تسوية شاملة في الشرق الأوسط .

١٥ - وإذ نلاحظ أن القائمين "بالانتفاضة" لا يحتجون على الاضطهاد فحسب ، بل يطالبون أيضا بتقرير المصير والاستقلال وحقهم في العودة الذي هو حق لهم حسب المبادئ الاساسية لميثاق الأمم المتحدة ، فإننا نطلب من جميع الحكومات الاعتراف بذلك الحق وتأييده . وقد خلقت الأحداث الأخيرة وضعا جديدا لا توجد فيه أية سلطة معترف بسيادتها على الأراضي الفلسطينية المحتلة منذ عام ١٩٦٧ سوى سلطة الشعب الفلسطيني . ولذلك ، فإننا ندعو الى إنهاء الاحتلال فورا ؛ كما نطلب من الأمم المتحدة مساعدة الشعب الفلسطيني في ضمان حقه في ممارسة السيادة هناك ، وفقا لقرارات الأمم المتحدة .

١٦ - وإذ نؤكد من جديد توافق الآراء الدولي على أن منظمة التحرير الفلسطينية هي الممثل الشرعي الوحيد للشعب الفلسطيني ، فإننا نلاحظ أن توافق الآراء هذا يعزوه الى حد كبير التأييد الصريح الذي تحظى به منظمة التحرير الفلسطينية من القائمين "بالانتفاضة" ومن القيادة الوطنية الموحدة "للانتفاضة" . ولذلك ، نطلب من جميع الحكومات أن تعترف بمنظمة التحرير الفلسطينية اعترافا كاملا .

١٧ - وإننا نطالب بانسحاب اسرائيل الفوري من جنوب لبنان وفقا لقرارات مجلس الامن التابع للامم المتحدة ، ٤٢٥ و ٥٠٨ و ٥٠٩ . كما نطالب بوضع حد للغارات الجوية الوحشية وجميع الهجمات الاخرى التي تشنها اسرائيل على أهداف في لبنان ؛ وبوضع حد لجميع المحاولات الرامية الى زعزعة استقرار لبنان ، والاعتراف الكامل بوحدته وسيادته وتطوره الديمقراطي . كما نطلب من لجنة التنسيق الدولية للمنظمات غير الحكومية بشأن قضية فلسطين أن تنسق عملية إرسال الوفود الى لبنان ، كوسيلة لحماية السكان الفلسطينيين هناك من سلطات الاحتلال .

١٨ - وإننا ندين إدخال اسرائيل الاسلحة النووية الى الشرق الاوسط والخطر الذي تشكله هذه الاسلحة على السلم الاقليمي والعالمي . ونطلب إنشاء منطقة خالية من الاسلحة النووية في الشرق الاوسط ، كما نطلب من اسرائيل التوقيع على معاهدة عدم انتشار الاسلحة النووية ، وإزالة أسلحتها النووية والكيميائية ، وفتح منشآتها النووية للتفتيش الدولي . وإننا نشجب بوجه خاص خلق اخطار نووية جديدة في الشرق الاوسط في الوقت الذي شرع فيه كل من الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي في إجراء تخفيضات في الاسلحة النووية ؛ ونطالب باطلاق سراح موردیخاي فانونو فورا .

١٩ - وإننا نعرب عن تأييدنا الشديد لقوى السلم في اسرائيل التي تحبذ عقد المؤتمر الدولي للسلام وإنشاء دولة فلسطينية ؛ وندين بشدة اغلاق الصحف ومضايقة الصحفيين . كما نعرب عن تأييدنا لاولئك الذين يرفضون أداء الخدمة العسكرية في الاراضي الفلسطينية المحتلة وغيرها من الاراضي العربية المحتلة ونطلب من الحكومة الاسرائيلية إطلاق سراح الجنود المسجونين ، والتخلي عن التحقيق التي تجريه دوائرها الامنية في نشاط جماعة "يش كفول" (هنالك حد) ، والاعتراف بحق الاسرائيليين في الاعتراض الوجداني . ونحث البرلمان الاسرائيلي بشدة على الغاء قانون آب/أغسطس ١٩٨٦ الذي يحظر أي اتصال بين المواطنين الاسرائيليين وممثلي المنظمات الفلسطينية .

٢٠ - وكان أحد الاهداف الرئيسية لهذا الاجتماع هو تخطيط وتنسيق أنشطة المنظمات غير الحكومية ، وقد قمنا بجانب كبير من أعمالنا في حلقات عمل وفي اجتماعات عقدتها جماعات المصالح الخاصة ؛ ونحن نقر النتائج التي توصلت اليها والمقترحات التي قدمتها بشأن الاجراءات اللازمة . ونحن ، اذ نفعل ذلك ، إنما توجه الانتباه الى أن آراء المنظمات غير الحكومية كانت أكثر تقدمية وابداعا من التفكير الحكومي الرسمي . ولذا ، فإننا نحث جميع الحكومات ، لصالح السلم والعدالة ، على النظر بجدية في الخيارات التي حددتها المنظمات غير الحكومية .

٣١ - كما إنه من المهم المضي في تعزيز فعالية المنظمات غير الحكومية . وبناء عليه ، فإننا نطلب إنشاء مكاتب اتصال للمنظمات غير الحكومية في كل منطقة من المناطق التي حددتها الأمم المتحدة ، ونحث الأمم المتحدة على عقد ندوة اقليمية سنوية للمنظمات غير الحكومية في كل منطقة من تلك المناطق . كما نحثها على عقد اجتماع دولي في فيينا في الاسبوع الأول من أيلول/سبتمبر ١٩٨٩ ، على أن يحدد شكله بالتعاون مع اللجنة الدولية للتنسيق بين المنظمات غير الحكومية بشأن قضية فلسطين ، على النحو الذي حدد به شكل هذا الاجتماع .

٣٢ - ونطلب من جميع المنظمات غير الحكومية ، الزميلة ، توفير كل مساعدة مادية وطبية وغيرها للشعب الفلسطيني .

٣٣ - وإننا نقر تنظيم وعمل لجنة التنسيق الدولية للمنظمات غير الحكومية بشأن قضية فلسطين ، وأمانتها في جنيف ؛ ونطلب من الأمم المتحدة تقديم كل مساعدة ممكنة لهذه اللجنة ولأمانتها .

٣٤ - ونحث رئيسة اللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف على ايصال هذا الاعلان الى الجمعية العامة في دورتها الثالثة والاربعين كجزء من تقرير اللجنة . كما نحث على نشر نتائج هذا الاجتماع على أوسع نطاق ممكن بغية اتاحتها للمنظمات غير الحكومية التي لم تتمكن من الحضور ، وللحكومات ، ووسائط الاعلام .

٣٥ - وإننا نشكر اللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف التابعة للأمم المتحدة على عقد هذا الاجتماع ونقدر حضور أعضاء هذه الهيئة والمراقبين عنها . ونتقدم بالشكر لرئيس شعبة حقوق الفلسطينيين ، وموظفي مكتب الاتصال التابعين للمنظمات غير الحكومية وموظفي الشعبة ، وإدارة شؤون المؤتمرات ، بما في ذلك المترجمون الشفويون ، على ما قدموه من مساعدة في هذا الاجتماع . كما نعرب عن تقديرنا للخبراء البارزين الذين تكلموا فيه .

كيفية الحصول على منشورات الأمم المتحدة

يمكن الحصول على منشورات الأمم المتحدة من المكتبات ودور التوزيع في جميع أنحاء العالم . استعلم عنها من المكتبة التي تتعامل معها أو اكتب إلى : الأمم المتحدة ، قسم البيع في نيويورك أو في جنيف .

如何购取联合国出版物

联合国出版物在全世界各地的书店和经售处均有发售。请向书店询问或写信到纽约或日内瓦的联合国销售组。

HOW TO OBTAIN UNITED NATIONS PUBLICATIONS

United Nations publications may be obtained from bookstores and distributors throughout the world. Consult your bookstore or write to: United Nations, Sales Section, New York or Geneva.

COMMENT SE PROCURER LES PUBLICATIONS DES NATIONS UNIES

Les publications des Nations Unies sont en vente dans les librairies et les agences dépositaires du monde entier. Informez-vous auprès de votre libraire ou adressez-vous à : Nations Unies, Section des ventes, New York ou Genève.

КАК ПОЛУЧИТЬ ИЗДАНИЯ ОРГАНИЗАЦИИ ОБЪЕДИНЕННЫХ НАЦИЙ

Издания Организации Объединенных Наций можно купить в книжных магазинах и агентствах во всех районах мира. Наводите справки об изданиях в вашем книжном магазине или пишите по адресу: Организация Объединенных Наций, Секция по продаже изданий, Нью-Йорк или Женева.

COMO CONSEGUIR PUBLICACIONES DE LAS NACIONES UNIDAS

Las publicaciones de las Naciones Unidas están en venta en librerías y casas distribuidoras en todas partes del mundo. Consulte a su librero o diríjase a: Naciones Unidas, Sección de Ventas, Nueva York o Ginebra.

Litho in United Nations, New York 01000 88-33242—January 1989—600

GA/OR/43, Suppl. 35